محضر الجلسة 313

التاريخ: الأحد 24 شوال 1423 (2002/12/29).
الرئاسة: السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: خمس ساعات، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة 20 صباحا.
جدول الأعمال: المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2003

السيد المصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين.
السيدات والسادة الوزراء،
حضرات السادة المستشارين المحترمين،
يعقد المجلس كما هو معلوم جلستين خلال هذا اليوم، الجلسة الأولى التي نفتتحها الآن تخصيص للمناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2003. ورد السيد وزير المالية والخوصصة، وكذلك التصويت على الجزء الأول المتعلق بالمداخيل.
ويعقد المجلس جلسة ثانية بعد زوال اليوم تخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني المتعلق بالنفقات، ومشروع القانون برمته.
وأعطي الكلمة الآن الى السيد مقرر اللجنة فليتفضل.
المستشار السيد العربي خربوش (مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية):
بسم الله الرحمان والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
السادة المستشارون المحترمون،
يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيطات والتنمية الجهوية حول مشروع قانون المالية رقم 45 - 02 للسنة المالية 2003.
في البداية يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيد وزير المالية وأطر وزارته على ما بذلوه من مجهودات في سبيل تجهيز المجلس بكافة الوثائق ذات علاقة بالمشروع وعلى متابعتهم لأشغال اللجنة بشانه السيد أحمد لعمارتي رئيس لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية الذي سهر على تدبير الوقت بنجاعة واقتدار حتى تمكنت اللجنة من إنجاز مهامها كاملة والسادة أعضاء مكتب اللجنة والذين ساهموا في إنجاح عملها، والسادة أعضاء اللجنة على اهتمامهم ومتابعتهم للجلسات المتواترة التي تم عقدها تجنبا لإصدار مرسوم لفتح الاعتمادات، وكافة أطر المجلس على ما بذلوه من جهد وعناء لضمان أحسن إنجاز للعمل التشريعي.
السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،
إن مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا اليوم يكتسي طابعا خاصا يشمل أساسا في كونه أول مورد مالي للحكومة الجديدة تترجم من خلال أرقامه تصوراتها التي عبرت عنها في تصريحها أمام المجلس إضافة إلى ذلك يعرف تقديم المشروع إكراهات زمنية فرضتها كرونولوجيا الانتخابات التشريعية وتعيين الحكومة.
إن الارتباط الوحيد لهذا المشروع بالتصريح الحكومي دفعت بالسيد وزير المالية والخوصصة عند تقديمه إلى عرض حصيلة عمل حكومة التناوب خلال الأربع سنوات الأخيرة والمتمثلة أساسا في تعزيز الإطار الماكرواقتصدي وتحديث الاقتصاد الوطني ونمط تدبيره وذلك بفضل الإصلاحات التي تم إنجازها في الميادين المختلفة.
في إطار هذا التقديم وبعد أن تطرق سيادته للأولويات التي حددها التصريح الحكومي الأخيرة والمتمثلة في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، تطرق السيد وزير المالية والخوصصة الأهداف التي تتوخاها الحكومة من خلال المشروع وهي:
- إنعاش الاستثمار كعنصر للتنمية ومحدث لمناصب الشغل المنتجة.
- محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والجهوية في إطار تكافلي يوفق بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.
- تحسين تدبير الشأن العمومي وإنعاش الشراكة.
- ترسيخ الإطار الماكرو اقتصدي وتعميق الإصلاحات الهيكلية، وهي أهداف يسعى المشروع إلى تحقيقها من خلال عدد من الإجراءات العملية المزمع اتخاذها في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية.
السادة المستشارون بدورهم ناقشوا المشروع على ضوء ما ورد في التصريح الحكومي من أولويات والتزامات ولم تغفل تدخلاتهم أي قطاع من القطاعات سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو المؤسساتية، وتم إيلاء التشغيل ومحاربة السكن الغير اللائق والعالم القروي والاستثمار العناية الخاصة من لدنهم، وكانت هموم جاليتنا بالخارج حاضرة بقوة لدى كافة المتدخلين ووقع الإجماع على ضرورة مراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار المشروع الحالي والذي ثم بمقتضاه إخضاع الفوائد المتعلقة بودائع الجالية بالخارج لدى الأبناك المغربية للاحتجاز في المنبع بنسبة 10٪.
في معرض جوابه تطرق السيد وزير المالية والخوصصة إلى كافة المواضيع المطروحة وأشار في

البداية بمختلف التدخلات والملاحظات القيمة التي أبداها السادة المستشارون، معتبرا أن الهدف الأساسي والأهم الذي ينبغي السعي وراء تحقيقه هو توظيف الشأن العام المالي والاقتصاد لخدمة الصالح العام للبلاد. كما ذكر أن مشروع القانون المالي، وكيفية دراسته بمجلس المستشارين، تتم في شروط غير طبيعية نابعة من ظرفية دراسته والتي زامنت فترة الانتخابات وتنصيب الحكومة وقرب نهاية السنة المالية الحالية، مضيفا إلى أن مدة نقاش القانون المالي بمجلس المستشارين هي أقل مقارنة مع مجلس النواب.

واعتبر أن العجز المالي مجرد أداة من الأدوات السياسة والمالية والاقتصادية للبلاد وهذه السياسة لها أبعاد سياسية واقتصادية ومالية مختلفة ومتداخلة. كما ألح على أهمية الحفاظ على التوازنات المالية تفاديا لكل عجز قد يؤثر على المديونية الداخلية والخارجية للبلاد وأكد في نفس الإطار على ضرورة التحكم في العجز في بعده المالي والماكرو اقتصادي موضحا أن غياب الادخار والاستثمار يؤثر لا محالة على معدل النمو والذي ظل محدودا جدا منذ عهد الحماية إلى الآن، كما أشار في نفس السياق إلى أنه وفقا للمخطط الخماسي كان يجب الوصول إلى أقل من نسبة 2٪ من العجز إلا أن العجز المسجل خلال هذه السنة بلغ نسبة 5٪، موضحا أن نسبة العجز البنيوي الناجم.. المقرر بلوغها هي 6،2 أو 6،3 بدون مداخيل الخوصصة.

وارتباط بنفس الموضوع أكد السيد الوزير على ضرورة عدم الاعتماد الكلي على مداخيل الخوصصة فحسب، خاصة أمام إكراهات العولمة والتأشيرات والتحركات الدولية المستقبلية والمؤثرة على مستوى الاقتصاد العالمي وخلص إلى أن أهم مدخول ينبغي أن تعتمد عليه ميزانية الدولة وكما هو الشأن لباقي الدول الأخرى هو مدخول الضرائب، مشيرا بذلك أن نسبة 70٪ من المغاربة لا يؤدون الضرائب، ليس عن طريق التهرب الضريبي، بل استغلالا للمقتضيات القانونية التي تعفي كل من العالم القروي والقطاع الغير المنظم مما ينعكس سلبا على الأداء الضريبي الذي يظل جد محدود في فئات معينة. كما اعتبر أن الهدف من الإصلاح الضريبي الواجب اتباعه هو توسيع الوعاء قصد الوصول إلى تحقيق مختلف الأولويات الأساسية والمتمثلة في الدفاع الوطني لقضية الصحراء، التعليم الصحة، العدل، التجهيز، الفلاحة. مشيرا أن لها أولويات أخرى، لها دور أساسي والمرتبطة بقطاع المؤسسات العمومية.

وعن سياسة الخوصصة ثمن السيد الوزير تجربة اتصالات المغرب الذي شكلت قفزة نوعية وغير مسبوقة في هذا المجال خصوصا أن هذه المؤسسة هي الوحيدة وطنيا وعالميا الذي ليست لها ديون نظرا لوضعيتها الجيدة وغزوها لعالم المنافسة لكل التفوق واستحقاق أهلها للتطور والتغيير للأحسن. وبخصوص مسألة تمويل العجز ذكر أن عملية التحويل قد تمت بسهولة نتيجة لتوفر الدولة على تحكم مستمر وأسبوعي بين التمويل الداخلي والخارجي موضحا أن سلطة التقرير والاختيار للتمويل الخارجي تعود للمغرب وأن التمويل الجيد والهين والمناسب هو الذي يحظى بالقبول خدمة لمستقبل البلاد، كما أشار في نفس الإطار إلى أن وسائل التمويل الداخلية هي جيدة نظرا الوجود سيولة جيدة أتت من اتباع عملية خوصصة ناجحة ومن تحويلات المهاجرين المغاربة ومن مداخيل السياحة إضافة إلى تحسن الصادرات المغربية خصوصا للسنة الحالية والتي ارتفعت بنسبة 10٪.

وارتباطا بموضوع ارتفاع معدل النمو ذكر أن نسبة معدل النمو حددت في 4،5٪ مؤكدا بذلك على ضرورة الأخذ باتجاه استقلالية النمو وبضرورة توفر الظروف الجيو سياسية والجيو اقتصادية والداخلية الملائمة لتحقيق مختلف الطموحات والتطلعات المستقبلية.

أما فيما يتعلق بموضوع المخطط الخماسي فقد بين أن هناك تغييرات وأحداث قد تؤثر سلبيا: ثلاث سنوات من الجفاف أو إيجابيا على مسار تطبيق المخطط الخماسي، ميناء طنجة المتوسطي. مداخيل الخوصصة.. مبرزا أن الأساسي والهدف هو الاستمرار في نهج سياسة الإصلاحات على مختلف القطاعات والمجالات كما أشار أن التصريح الحكومي تضمن عدة آفاق مستقبلية في هذا المجال مبينا أن الحكومة ستعمل على إيجاد الوسائل التحويلية سواء الداخلية منها أو الخارجية.

وبعد ذلك أكد على الدور الفاعل في العمليات الحسابية معتبرا إياه مؤثرا أساسا على الإنتاج الداخلي الإجمالي.

وبخصوص موضوع الاستثمارات الأجنبية لقد أوضح ما عرفتموه من انخفاض خلال هذه السنة على المستوى العالمي خلافا لما كان عليه الأمر خلال نفس الفترة من سنة 2001 والذي عرفت ارتفاعا نتيجة لاعتماد بالأساس على مداخيل الخوصصة. كما أوضح أن القدرة الشرائية لا ينبغي أن تغلق بشكل اعتباطي موضحا أن تقدمات المدى المتوسط لن يتحقق إذا ارتفع الإنتاج والذي سيساهم في ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية. وارتباطا بموضوع المهاجرين المغاربة ذكر أن القانون لا يتعلق بالمهاجرين المغاربة بل أنه يهم غير المقيمين والتي تشكل 69٪ منهم المهاجرين المغاربة مشيرا إلى أنه هناك أحكام جبائية دولية، جبائية وطنية تنص على عدم ازدواجية فرض الضرائب وعلى إعفاء الودائع المقدمة من طرف الغير المقيمين سواء كانت بالعملية الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل.

وعلاقة بنفس الموضوع أشاد السيد الوزير بالثقة التي يضعها المهاجرون المغاربة في البلاد وذلك من خلال الأموال الموحدة من الخارج إلى المغرب التي عرفت ارتفاعا بلغ نسبة 58٪ خلال السنة الواحدة مذكرا بعدم امكانية المساس بأموال المهاجرين المغاربة قانونيا وموضحا أن التغريت هو كا تتحملها البنوك ويمكن أن تخصمها وهي مسؤولة عنها. وحماية لأموال المهاجرين وتدعيما للثقة المتبادلة، أشار السيد الوزير إلى التعديل المقدم في هذا الإطار والذي اعتبر أن أموال المهاجرين الموظفة ذات المصدر الخارجي هي أموال معفاة. هذا وذكر أن الحكومة ستقوم بإجراءات تسهيلية وإعفائية مع البنوك وذلك في إطار المقتضيات القانونية كما ستأتي بتعديل بسيط ومهم سيتم عرضه على مجلس المستشارين أولا لكون أن النقاش الذي دار بشأنه ثم داخل لجنة المالية لمجلس المستشارين ليتم عرضه بعد ذلك على مجلس النواب، كما أشار إلى أن المشاكل التي تعاني منها أغلبية البنوك المغربية ترجع إلى نقطتين أساسيتين:

- أولا إعطاء قروض بدون سندات حقيقية.
- تراجع مستوى المؤسسات التي كانت تعتمد على احتكار وحماية الدولة عند دخولها للمنافسة أمام الأبناك القوية خاصة بعد تغيير الأوضاع خلال سنة 1993 حيث أنها لم تعد تحظى باحتكار وحماية الدولة مما أثر سلبا على أدائها وبروزها داخل سوق المنافسة، هذا وذكر أن الهدف الذي يسعى وراءه النظام الضريبي هو تطوير الضريبة العامة على الدخل بشكل لا يؤثر على نسبة المداخيل..

أضن يمكن غادي نلخص من هذا التدخل والتقرير راه موزع ونظرا لضيق الوقت غادي نكمل واحد التدخل ديالي.

كانت جلسة تقديم التعديلات فرصة استغلتها الفرق البرلمانية لتأكيد مواقفها من المشروع وانصبت التعديلات أساسا على المقتضيات الضريبية وكذا على المقتضيات ذات العلاقة بمناصب الشغل وبعض الصناديق، يمكن من خلال عملية التصويت استخلاص العناصر التالية:

- قبول عدة تعديلات.
- الدفع بمقتضيات الفصل 51 من الدستور بالنسبة لعدد آخر منها.
- التصويت على أغلب المواد بالإجماع وعلى عدد آخر بالأغلبية.
- التصويت على أقسام المشروع وعلى المشروع برمته طبقا للنتيجة التالية:
- الموافقون: 17
- المعارضون:8
- الممتنعون: لا أحد.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المقرر، افتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل في هذه الجلسة وهو رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار الأخ الحاج المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أتدخل باسم التجمع الوطني للأحرار في مناقشة القانون المالي الذي صوت عليه مجلس النواب، وذلك لتأكيد وجهة نظر الحزب، وتقديم بعض الاقتراحات، بحكم تواجدنا في الحكومة الذي يحتم علينا تقديم الدعم والنصيحة وتقويم الاختلالات، وطرح ونقل تطلعات المواطنين وانشغالاتهم في إطار حوار بناء بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

صحيح أننا عبرنا بالأمس عن كل تصوراتنا خلال مناقشتنا للتصريح الحكومي، إلا أن إعداد هذا القانون كان قبل وضع البرنامج الحكومي، مما يفرض علينا وضع بعض التساؤلات والمقاربات لمعرفة مستوى تطابقهما وانسجامهما، وإلى أي حد يترجم هذا القانون السياسة المالية والاقتصادية للبلاد المتسمة بالبحث الدائم عن التوازنات الأساسية؟.

لقد جاء هذا القانون يعكس الاستمرارية الخالصة لقوانين المالية للحكومة السابقة، والانسياق التلقائي مما جعله دائما يبقى محصورا في تحقيق التوازنات العامة، ونحن نريده أن يتميز في منهجيته بالمسار الإصلاحي الشامل الذي دشنته الحكومة السابقة والاستمرار في النسق السياسي العام الذي سار فيه المغرب.

ومن خلال تحليلنا ودراستنا للقانون المالي، نلاحظ أنه عمل على تحديد أربعة أولويات، ودعا عصرنة جهاز الإنتاج الوطني، ومواصلة تقوية وتحديث الشبكات الكبرى للبنيات التحتية والفوقية، وأكد على تأهيل النسيج الاقتصادي وإنعاش المبادرات الاستثمارية في جل القطاعات الإنتاجية، وخصص 64 مليار درهم للاستثمارات العمومية إلا أنها تظل افتراضية ورهينة في نهاية المطاف بأهمية الرصيد الأولي لميزانية الدولية بحيث تبدو كبقية بعد تأمين نفقات التسيير عن طريق المداخيل العادية.

ويسعى القانون المالي كذلك إلى البحث عن مستوى معين من الادخار العمومي عبر التأثير على النفقات والمداخيل العادية بغية تغطية نفقات هذا الاستثمار، دون امتصاص موارد مهمة تأتي من الاقتصاد، ويتعلق الأمر هنا بحصر

التوترات التضخمية، وفسح المجال أمام القطاع الخاص حتى يستفيد من وسائل تمويل واسعة.

وهنا نتساءل عن مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق نسبة 4،5٪ كمعدل للنمو؟ وهو ما تضعه الحكومة في تقديراتها، وتبقى بالنسبة لنا مجرد رغبة، لأنه يرتكز على توقعات تنبني على تحقيق محصول فلاحي متوسط، ومواصلة نمو القطاعات غير الفلاحية المسجل خلال الثلاث سنوات الأخيرة والتي ساهمت بشكل ما في استقلال معدل النمو عن تقلبات نتائج الموسم الفلاحي.

كما يروم المشروع حصر معدل التضخم في سنة 2٪ عبر مواصلة التحكم في العجز الموازي والحرص على اتباع سياسة نقدية حذرة.

وفي جميع الحالات، ان المشروع يراهن بجانب هذا على مؤشرات عودة الانتعاش إلى دواليب الاقتصاد العالمي خلال سنة 2003، وانعكاساته على مستوى الرفع من المبادلات الخارجية، وهنا نستحضر اشكالية انضمام الدول العشر إلى الاتحاد الأوروبي ومدى تأثيرها وانعكاساتها على مبادلاتنا.

كما أنه يراهن على وضعية الأورو، واستقرار سعر النقط في حدود 24 دولار للبرميل، وتحسين تحويلات المغاربة بالخارج وكذا تحسين عائدات السياحة، وتجميع الاستثمار العمومي ليصل إلى 64 مليار، حيث ينتظر استقرار الموجودات من العملة الصعبة، في حدود تسمح بتغطية أزيد من 10 أشهر من أشهر من الواردات، ويحصر العجز في نسبة 3٪.

حضرات السادة والسيدات، على ضوء هذه المعطيات نتفاءل خيرا لهذه الحكومة ونتمنى صادقين ان تحظى هذه التوقعات بالتوفيق وتحقيق الأهداف والمرمي التي سطرها المشروع، ونبحث معها فيه عن التحفيزات المرافقة لبعض المشاريع كإنعاش الاستثمار، بحيث تعتزم الحكومة في هذا الصدد تخصيص 400 مليون درهم، 50٪ من هذا المبلغ سيأتي من هذا المبلغ سيأتي من برنامج ميدا. فهل وضعت الحكومة في حساباتها إشكالية التأخيرات التي يعرفها عادة هذا النوع من التمويل في السنوات السابقة خاصة في منطقة الشمال؟

وهذا الإجراء المالي في حد ذاته يبقى محدودا في غياب إجراءات مستعجلة مصاحبة له كإصلاح النظام الضريبي الذي يعتبر غير مشجع لتأهيل المقاولة خاصة الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا الباب لابد نسجل للحكومة استجابتها لمطالبنا المتتالية والتي عبرنا عليها كذلك من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية منذ 2000 حين تقدمنا بتعديل يحث الحكومة على تطبيق البرامج التعاقدي الذي وقعته الدولة مع قطاع النسيج أثناء الحوار الاجتماعي والذي يرمي إلى تحمل 50٪ من مساهمات المشغلين في صندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقابل قبولها زيادة 10٪ في أجور العاملين. وهنا يجب أن نشير إلى أن الاستجابة لهذا المطلب جاءت متأخرة مما فوت الفرصة على الاقتصاد الوطني وساهم في ضياع استثمارات أجنبية مهمة في قطاع النسيج.

فإذا كانت بعض التعديلات التي تقدمنا بها أثناء مناقشة القانون المالي قد تفاجأ التوازنات المالية فإننا ندعو الحكومة إلى الأخذ بها أثناء إعدادها للقانون المالي المقبل على الأقل.

حضرات السادة والسيدات، إن الحديث عن الضمان الاجتماعي يدفعنا إلى الإشادة بمجهود وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية على دعمها لاقتراحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والقاضي بتخفيض تكلفة العلاج في المصحات التابعة له بنسبة 50٪ وتشمل جميع الخدمات الطبية، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للوحدات الصحية التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة20٪ في إطار التهيء لتطبيق مقتضيات مدونة التغطية الصحية، والحديث هنا يجرنا إلى التساؤل عن برنامج الحكومة في مجال الصحة العمومية وعن الإجراءات التي ستتخذها استعداد لتطبيق مدونة التغطية الصحية؟ والذي لم تصدر له بعد حتى المراسيم التطبيقية.

إن واقع المؤسسات الصحية ببلادنا يبعث على القلق ويدفع للتساؤل حول مدى إدراكنا جميعا لخطورة الواقع المزري الذي لا يشرف. إن بلدنا الذي عمل على طي ملفات حقوق الإنسان في السنين الأخيرة، وهو عمل نسجله للحكومة السابقة وذلك باعتراف من المنظمات الدولية، وعن المنجزات التي حققها في هذا المجال، وذلك بفضل توجهات المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ومباركة ودعم جلالة الملك محمد السادس أعانه الله.

إن المغرب الآن بكل مكوناته المجتمعية كرس فلسفة جديدة وغير مفهوم حقوق الإنسان وارتقي بها إلى خدمة الإنسان في بيئته ومحيطه والمجالات المرتبطة به من سكن وصحة وتعليم، وشغل وتنمية وجعل من أولى الأولويات في هذا المجال العناية بصحة الإنسان.

وإذا كانت وزارة الصحة تقوم بعلاج 80٪ من المواطنين، فلأن 85٪ منهم لا يتوفرون على التغطية الاجتماعية ويضطرون لزيارة المؤسسات الصحية التابعة للدولة، والكل يعلم ظروف ونوعية هذا العلاج، ولا نشك في قدرات أطبائنا بل تحز فينا تحصراتهم أمام النقص الحاصل في الوسائل.

نعتقد أن البعد الاجتماعي للحكومة يجب أن يكون حاضرا بقوة في قطاع الصحة من أجل تدليل الصعاب أمام المواطنين وصغار المأجورين والموظفين على السواء.

حضرات السادة والسيدات،

إننا نسجل التزام الحكومة بما وعدت به بالنسبة لموظفي وزارة التربية الوطنية رغم أنه انحصر فقط في التعويضات دون الترقية الداخلية. ونأمل أن تعمل الحكومة في القريب العاجل الإسراع في تنفيذ كل ما التزمت به أنصافا لهذه الشريحة من المواطنين تحسينا لأوضاعهم وتحفيزا لهم على المزيد من البذل والعطاء.

كما أن المشروع تطرق كذلك إلى موضوع إصلاح نظام التقاعد، لكن الأمر يتعلق فقط بمراجعة نظام التعويضات الخاصة بالموظفين لأن التشجيع على التقاعد المبكر أو التقاعد النسبي يقتضي بالأساس التحفيز عليهما ودعم وتدخل الصندوق المغربي للتقاعد الذي يرفض الحلول المقترحة بهذا الخصوص لعدم قدرته على تحمل التزامات إضافية.

فإذا كانت الحكومة لم تأت بجديد في باب تحسين الأجور، فإنه كان عليها أن تفكر في تخفيف الضغط الجبائي على الموظفين الذي يعتبر أكبر ضغط بمنطقة البحر البيض المتوسط وإن الفئة العاملة ببلادنا هي الأكثر تحملا لهذا العبء الضريبي الذي يتم بالاقتطاع المباشر.

وهنا لابد من الإشادة بالهيكلة الجديدة للحكومة وإحداث وزارة تحديث القطاعات العامة، التي أصبحت مكلفة بإرساء ركائز إدارة عصرية فعالة مواطنة وقريبة من انشغالات المواطنين، عن طريق إعادة النظر في تنظيم الهياكل الإدارية وتحديد مهام واختصاصات الإدارة، لضمان ملاءمة تدخلها مع المفهوم الجديد لتحديث القطاعات العمومية على ضوء الدور الجديد للدولة في تعاملها مع المجتمع، مما يترجم سياسة إدارة القرب بمفهومها الواسع والأفقي اعتمادا على مبادئ الترشيد والتبسيط والمرونة والمردودية.

إن تواجد هذه الوزارة يعتبر مؤشرا قويا للتحديث والإصلاح، مما يفرض التفاعل بينها وبين مختلف الوزارات، خصوصا مع المؤسسة البرلمان لتكون الاستشارة واسعة طبقا للأهداف المرسومة، نظرا لما هو حاصل من اختلالات كبرى نتيجة تضارب وتداخل اختصاصات مجموعة من الإدارات في معالجة نفس الملفات، خاصة في مجال التقطيع الترابي، الشيء الذي يتسبب في صعوبة التغيير ويحول دون استيعاب كل الإدارات للمعطيات الموحدة.

فالتصريح الحكومي جاء ببرامج معينة لكن الإدارات لا تتوفر على برنامج محدد في الزمان لتنفيذ وتتبع ما جاء مسطرا فيه، كما أن الإدارة لا تعرف بالمتطلبات والوثائق التي تدخل في إطار علاقاتها بالمواطن.

إننا حين نتكلم عن التوقيت المستمر فإننا نعني به ملائمة توقيت إدارتنا ومقاولاتنا مع قرائنها في الخارج لخلق تكامل وانسجام اقتصادي وهو في الحقيقة تدبير للزمان لأن عامل الوقت من أهم عوامل تقوية الإنتاج، ولما تضع الحكومة نصب عينها مسألة وأهمية تدبير الزمان في المشاريع والصفقات والإدارات، تكون بذلك أهلت فعلا اقتصادنا الوطني وليس مقاولاتنا فحسب.

إن أهمية تدبير الزمان تهم كذلك المجالات المرتبطة بالمواطن في اقتصاده وإدارته وطرقه ومواصلاته.

فلما طالبنا من الحكومة إعطاء الأسبقية للطرق السيار فنظرا لدورها الاقتصادي الهام وأشرنا بالخصوص إلى مشروع ربط اكادير بمراكش لما تمثله هذه المنطقة من مكانة اقتصادية، وما تحققه الطرق السيار من سلامة وتدبير للوقت، فمثلا حين نقوم بمقارنة المسافة الرابطة بين باريس والخزيرات التي تقدر ب 2150 كلم تقطعها الشاحنات المحملة بالبضائع في ظرف 18 ساعة، في حين أن المسافة الرابطة بين طنجة واكادير التي هي 780 كلم تتطلب منها مدة 28 ساعة، بحيث يبدو الفرق شاسعا مما يستدعي الجدية في التأمل والدراسة وإعادة النظر، خاصة إذا علمنا أنه تعبر هذه الطريق يوميا 5170 شاحنة وسيارة فلنتصور جميعا هذا التأخير الزمني وما له من انعكاسات على نقل مبادلاتنا التجارية وعلى سياستنا الاقتصادية التي نريدها أن تتميز بالسرعة والأخذ بمبدأ تدبير الوقت للانفتاح الحقيقي ومسايرة تطور حركية التبادل التجاري للمقاولة الأجنبية.

إن حل مشاكلنا وأسباب تعثر تنميتنا المتستر وراء بيروقراطية الإدارة مقرون بمدى استطاعتنا تطوير وتغيير العنصر البشري، فحالة مراكز الشحن والتفريغ سواء في الميناء أو المطار، لا تملك استراتيجية محددة تتماشى والتدبير العقلاني الحداثي، بل تسير أحيانا حسب عقلية ومزاج بعض القائمين عليها.

وبصفة عامة ان الحكومة الحالية والمنوط بها مسؤولية التأهيل الاقتصادي ملزمة كذلك على التفكير في خلق مناخ مشجع لقضايانا الأساسية كالتعليم والصحة، والعالم القروي، وتأهيل هذا الأخير من أجل انتعاشه واستثمار خيراته ومؤهلاته بتوفير ما يحتاج إليه من موارد بمجهود كبير تعجز الحكومة وحدها رصده وتوفيره، دون تشجيع وإشراك القطاع الخاص في هذا المجال وإنعاش الفلاحة الذي يعتبر أهم نشاط اقتصدي يتميز به العالم القروي، بحيث لا يجب اعتمادها مجرد نشاط قروي يستهدف انتاج المعونة السنوية لفلاح بسيط بل استثمار اقتصدي وصناعي يستهدف وفرة الإنتاج وجودته وانخفاض سعر تكلفته لتقوية حظوظه التنافسية.

وإننا في التجمع الوطني للأحرار نرى أن بلوغ هذه الهداف في المجال الفلاحي لا يتأتى إلا باتخاذ عدة إجراءات على مستوى الحكومة، وبتنسيق تام ما بين وزراء الفلاحة والمالية، وإعداد التراب الوطني، والجمعيات المهنية والغرف الفلاحية وجامعة الغرف الفلاحية وذلك

لوضع ميثاق وطني للفلاحة يكون إطارا عاما يحدد حاجيات القطاع وآليات دعمه، ولنا إسوة في ذلك، ميثاق التربية والتكوين والميثاق الجماعي وما حققاه من نتائج إيجابية في مجال التدبير والتسيير.

فمن خلال هذه المناظرة الوطنية سنضع في إطارها العام استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي عبر:

- فرض اعتمادات لاستصلاح الأراضي، وضم المساحات الصغرى، والحد من تفتت البقع الزراعية، وذلك لتسهيل تعميم المكننة في الإنتاج الفلاحي.
- تقنين سياسة التعمير للحد من التهام الأراضي الخصبة وتحويلها لمشاريع عمرانية.
- توسيع المساحات المروية، وتشجيع المزارعين على تحويل الأراضي البورية إلى سقوية عن طريق دعم وسائل البحث لاستغلال المياه الجوفية وطرق الري الهادفة لاقتصاد المياه.
- مراقبة عوامل الإنتاج.
- التفكير في سبل التمويل بدعم الأبناك وتأمين الإنتاج.
- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي وتمويله.
- الإسراع بإخراج الخريطة الفلاحية التي صرحت الحكومات المتعاقبة على أنها في طور الإنجاز.
- دعم الجمعيات المهنية في المجال الفلاحي.

وفيما إذا اعتمدنا ما سبقت الإشارة إليه، فليس معنى ذلك، أننا نمن على العالم القروي بل سنرد به له بعضا من الاعتبار الذي فقده لعقود عدة من قبل الحكومات السابقة، ويكفي أنه ظل مغيبا عن كل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد آن الأوان ان نتعامل معه بمزيد من الشفافية والوضوح، وأن نقر بأن الخروج بهذا العالم من غياهب النسيان إلى رحابة النور والعطاء لا يتأتى إلا بسن استراتيجية تنموية تستهدف الإنسان القروي كقوة خلاقة، والأرض كمعين للغذاء.

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر الحكومة عائدات السياحة المغربية من مقومات السياسة المالية والاقتصادية للبلاد، فهل عملت بجانب سياسة تأهيل المقاولات على تحصين وحماية هذا المورد الهام في الميزانية؟ والذي يتسم بحساسية شديدة مع التقلبات الاقتصادية الخارجية في حين أن استراتيجية السياحة الداخلية تبقى شبه منعدمة. مع العلم أن هذا القطاع يحتل عالميا الصف الأول في مجموع المبادلات العالمية، والمغرب كبلد سياحي لاينعكس عليه ذلك، والدليل في ذلك التراجع الواضح في هذه السنوات الأخيرة.

وهذا راجع أولا وأخيرا إلى مدى قدرة وخبرة الساهرين على هذا القطاع لتفعيله والتشجيع على الاستثمار فيه، لأن الرأس مال الحقيقي للسياحة هي الخبرة والجودة، والقدرة الاستيعابية.

كما أنه مطلوب منا الانكباب على العوائق التي تعترض نموه بدءا من ضعف الطاقة الإيوائية، والقدرة على المنافسة، والنظام الجبائي والضريبي، وضعف الجهود الإنعاشية والترويجية. ثم هيكلة القطاع بخلق مديريات جهوية باختصاصات محددة.

وإنشاء غرف للسياحة على غرار غرف الصيد والصناعة التقليدية، وهذه مناسبة نذكر الحكومة وهي تعمل الآن على إعداد مشروع مدونة الانتخابات بمقترح القانون الذي تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار.

إن قطاع السياحة يرتبط بقطاع الصناعة التقليدية الذي لا يمكن أن نضيف إليه أكثر ما قلناه أثناء التصريح الحكومي إذ أبرزنا أهمية دوره في دعم السياحة وجلب العملة الصعبة، وتوفير الشغل لليد العاملة. وأشرنا أن المناخ والإطار العام في حاجة إلى تأطير وتنظيم سواء فيما يتعلق بالجانب الضريبي مع بداية المنافسة العالمية، أو من ناحية الضمان الاجتماعي للعاملين به، أو ما يفتقر إليه من إجراءات فعلية قابلة للتطبيق.

وفي مجال الصيد البحري، ومنذ أن عمل المغرب على وقف تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي إلى الآن لم تعمل الحكومة على إنجاز دراسة شاملة وتقديم حصيلة تدبير هذا القطاع خلال هذه السنوات الأخيرة التي ظلت استراتيجية الحكومة فيها غامضة.

ونتطلع أن تكشف هذه الحكومة عن استراتيجية واضحة لهذا القطاع الذي يعتبر من القطاعات الهامة والمؤثر في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على مستوى العلاقات الخارجية.

وفي الختام، نود أن نؤكد تقديرنا لعزم الحكومة على الخروج بمشاريعها إلى أرض الواقع ونثمن بذلك مبادراتها. كما أننا من خلال هذا التجاور، ساهمنا دون شك في إغناء النقاش حول هذا المشروع ونجحنا في مد جسور التواصل بين مؤسستينا التنفيذية والتشريعية، حيث حصل التفاهم المنشود بين مكونات هذا المجلس والحكومة حول بعض القضايا، وقبولها لتعديلات الأغلبية، وهو ما جعل مشاركتنا في معالجة هذا القانون مشاركة فعالة وذات مردودية. ولا أجدني الآن بحاجة أن أعبر عن دعمنا اللامشروط لهذه الحكومة وتصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع الذي سيليه منا التتبع والمراقبة، كل من موقعه وفي حدود مسؤولياته، وذلك عبر البحث عن إمكانية استعجال دراسة قوانين التصفية وتحيين أسلوب معالجتها.

ووفقنا الله جميعا لما فيه خير الصالح العام لوطننا ومواطنينا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد محمد الجوهري باسم فريق الحركة الشعبية، والحركة الوطنية والحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد محمد الجوهري:

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، السادة الوزراء،

باسم الفرق الحركة: فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية وفريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية بمجلس المستشارين، أتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 45.02 للسنة المالية 2003 الذي قدمه السيد وزير المالية أمام مجلس المستشارين بتاريخ 25 دجنبر 2002.

السيد الرئيس،

إن الفرق الحركية تناقش مشروع قانون المالي الذي قدمته الحكومة الجديدة التي نالت ثقة البرلمان بتاريخ 26 نونبر 2002، بعد أن ناقشنا تصريح الحكومة وبرنامجها، والحقيقة أنه من الناحية المنهجية فقد عبرنا في كلمتنا عن رأينا الواضح في البرنامج الحكومي الذي اعتبرناه برنامجا طموحا بكل ما لمفهوم الطموح من صدق النوايا وإرادة الوصول والجرأة في التغلب عن الصعاب ومواجهتها، وهذا الطموح هو تجسيد بل شحنة قوية استمدها التصريح الحكومي من خطاب جلالة الملك أعزه الله وأيده وأيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية يوم الجمعة 11 2002، ذلكم الخطاب الذي رسم استراتيجية الدولة في محاور أساسية لتدبير الشأن العام بأسلوب نوعي جديد لخصه جلالة الملك في التشغيل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم والنافع، والسكن اللائق، وكل ذلك لبلوغ الأهداف الحقيقية التي تكون الديموقراطية وسيلة لبلوغها وهي تنمية البلاد بالقضاء على الفقر وإشاعة نور العلم وخلق شروط الحياة الكريمة.

إننا من أعلى هذا المنبر نتكلم كسياسيين حزبيين لهم رؤية ومنهاج وبرنامج ورسالة يؤدونها ويناضلون من أجلها فكيف ستساهم قوى الحركة في هذه المعارك الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إن القوى الحركية ترى في البرنامج الحكومي انسجاما مع برنامجها ومنظورها واستراتيجياتها في تدبير الشأن العام، وهي بذلك شاركت في الحكومة بهدف المساهمة والعمل على حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع المغربي اجتماعيا واقتصاديا، والحفاظ بطبيعة الحال على المكتسبات.

وإذا كان القانون المالي الذي نناقشه هو أداة لتنفيذ البرنامج الحكومي فقد قمنا، بمناقشة هذا المشروع، والغوص في أعماق مقتضياته، واضعين بطبيعة الحال أمام أعيننا المناخ العام، والأجواء التي تم إعداده في ظلها، مقدرين هذه الظروف الإرادية منها والمفروضة، التي ساهمت في انتقاء وتحديد اختياراته وتوجهاته، رغم ضيق الوقت، والسرعة الغير العادية التي نوقش بها على مستوى اللجان الدائمة، فعملنا كان تحت تأثير ضغط زمني غير عادي.

إن أول سؤال هو هل إن مشروع القانون المالي برسم سنة 2003، جاء مطابقا للأولويات والأسبقيات التي حددها التصريح الحكومي؟ وقد كان عرض السيد وزير المالية الذي قدمه أمامنا من أعلى هذا المنبر، وأمام لجنة المالية واضحا من حيث مرتكزات هذا المشروع المتجسدة بالأساس في الخطاب السامي لصاحب الجلالة بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الحالية، والمخطط الخماسي، والتصريح الحكومي، حيث حدد أهدافه الكبرى في:

- إنعاش المبادرة الاستثمارية
- محاربة مظاهر الفقر ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والجهوية.
- تحسين التدبير العمومي.
- الإصلاحات الكبرى.

لقد فصل مشروع القانون المالي كيفية تحقيق الأهداف الأربعة أعلاه وذلك بجعل بلادنا تراكم قدرات إضافية لإنتاج الثروات، وذلك بالبحث كل المبادرات المتعلقة بالاستثمار، خلقا وتدبيرا ورعاية.

يؤكد المشروع في محواره الثاني على حرص السلطة الحكومية على ربط المجهود التنموي بمتطلبات التضامن الاجتماعي وتقوية التلاحم المجتمعي.

وفي المحور الثالث لتحقيق هذا الهدف ربط المشروع بالارتقاء بالتدبير العمومي إلى مراحل متقدمة والالتزام بضوابط الشفافية للشأن العمومي.

وربط قانون المالية الهدف الرابع بإصلاح عدد من القطاعات المنتجة والقطاعات الاجتماعية وأجهزة الدولة التنفيذية والقضائية.

وعندما سجلنا منذ البداية أن مشروع قانون المالية مشروع طموح فلم يكن ذلك مجاملة لحكومة نحن جزء منها تفرض علينا قواعد العمل السياسي والآليات الديموقراطية تأييدها ودعمها ولكن قلنا ذلك من باب القناعة ومن باب إلقاء منظور البرنامج الحكومي ووسيلة تنفيذه قانون المالية مع برنامجنا ومنهجيتنا الحركية في تناول الشأن العام وتدبير مشاكل البلاد.

من جهة أخرى فإن قانون المالية الحالي في هيكلته هو قانون مالي تقليدي عادي لا يختلف عن القوانين السابقة في منهجيته رغم أنه قد رصد الأهداف التي أشرنا إليها سابقا رصيدا واضحا، ونظرا لارتباط هذا القانون بوضعية

سياسية واقتصادية خاصة فهو أيضا يستشف منه أنه يعيش حالة نوعية مزدوجة سواء عند قراءته قراءة سياسية أو قراءته قراءة اقتصادية، فهل يعكس هو صورة الحكومة الحالية كحكومة سياسية، أو يعكس صورة فريق عمل يتصدى لحل مشاكل متراكمة، متزايدة متأزمة تتسع أفقيا وتبحث عن تدبير يوقف امتدادها ويجتث جذور نموها.

وبعبارة أخرى فهل التدبير السياسي هو القاطرة التي تجر التدبير الاقتصادي أم العكس.

لا نشك ولا يشك معنا أحد في أن الاستثمار يجب يؤدي إلى حل المشاكل وتدبير الأوضاع التي تنتظر التدبير، وهو الرهان الذي تراهن عليه كل الدول وهاجس كل منظر وكل فاعل اقتصدي أو اجتماعي أو سياسي.

فهو وسيلة اقتحام آفة الفقر والبطالة، وحفظ كرامة الإنسان.

إننا نتفهم حرص قانون المالية على الحفاظ على التوازنات المالية بسبب ضعف المداخيل، وثقل نفقات الدين وكتلة الأجور ونفقات المقاصة، وهي مؤشرات نؤكد بالملموس الإكراهات البنوية العديدة التي تعاني منها المالية العمومية، ويأتي التراجع المرتقب للموارد الجبائية الناتج عن تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتفكيك التدريجي للحوار الجمركية ليزيد هذه الإكراهات حدة، أما نفقات الدين العمومي فلازالت تضغط بقوة على ميزانية الدولة، وأن إيرادات الاحتكارات والاستغلاليات والمساهمات المالية للدولة تميل بدورها نحو الانخفاض، وهو ميل عام مرشح للاستمرار سنة بعد أخرى، وعلى الحكومة أن تنتبه إليه، علما أن الوضع قد يتفاقم مع تقلص مداخيل الخوصصة، الأمر الذي يتطلب، وهذه قناعتنا، بضرورة الإسراع في مراجعة وتحيين التشريعات الضريبية للحد من هذه الاختلالات البنيوية التي تعاني منها المالية العمومية، فالمرحلة تفرض إصلاحا ضريبيا مستعجلا يساهم بشكل ملموس في تحقيق العدالة الضريبية، والمساواة أمام العبء الضريبي الوطني، ليشمل كافة الأنشطة والقطاعات والفئات الاجتماعية، وطبعا الحكومة مطالبة بتجنيد كل المصالح المختصة لتحقيق ذلك ومطالبة أيضا، لطبيعة المرحلة الدقيقة التي نمر منها، بترشيد الإنفاق العمومي وتعميقه، واعتماده كإمكانيات جديدة لمواجهة متطلبات تمويل المشاريع التنموية العمومية وباقي التدخلات التي تقوم بها الدولة.

السيد الرئيس،

إن تقوية المالية العمومية رهين بسن سياسة تنموية هادفة ومستديمة، ونعتبر أن الإجراءات والتدابير التي نص عليها المشروع من أجل إنعاش الاستثمار العمومي والخاص، ومن أجل تأهيل المقاولة المغربية وتكييفها مع متغيرات المناخ الدولي والوطني من الأهمية بمكان، وستمكن إذا توفرت لها شروط التطبيق من تسريع الإقلاع الاقتصادي الذي ننشده جميعا. ونعتقد أن تحقيق التنمية ببلادنا يجب أن تمر عبر رفع كل الحواجز التي تعرقل الاستثمار والمقاولة في آن واحد، فتأهيل الاقتصاد الوطني لابد أن يرتكز على تأهيل المقاولة الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 95٪ من نسيجنا الاقتصادي، ونأمل في أن تعمل الحكومة على تفعيل مقتضيات الميثاق الخاص بهذا النوع من المقاولات، وأن توجه الاستثمار على الخصوص إلى قطاعات ومجالات تجمع بين ما هو اقتصدي واجتماعي، وكذلك لابد أن تعمل الحكومة في اتجاه تأهيل المناخ العام للمقاولة والاستثمار، عبر إصلاحات تتماشى مع المعايير الدولية المشهود لها بالريادة عالميا، كإصلاح قوانين الشركات، وملائمة مقتضياتها مع مقتضيات شركاء بلادنا الأجانب، والحرص على ضمان الشفافية والفعالية في التعامل مع الصفقات العمومية الكبرى، وتخليق الحياة الاقتصادية من خلال ضبط مقاييس شفافة وموضوعية لتهديب حرية التعاقد لدى المسؤولين الإداريين عن الصفقات المبرمة لصالح الدولة، والنهوض بثقافة المنافسة التي تضمن تساوي الفرص والحظوظ في حلبة المنافسة المشروعة ثم ضمان الفعالية في تحصيل المداخيل العمومية، وملائمة التشريع الجمركي مع المعايير المتعارف عليها في مجال التجارة الدولية.

لا يختلف اثنان في وثيرة الاستثمار العمومي كما أكد مشروع قانون المالية للأفراد والمقاولات والمنعشين الاقتصاديين، والتحكم في النفقات وترشيدها هو أساس الادخار ولذلك فهناك في الميزانية انزلاق مهول لا يمكن تجاوزه لسنين طويلة وأهم هذه العوامل هي نفقات الموظفين، والترشيد لا يرتبط فقط بهذه النفقات بل يرتبط كذلك بنفقة التسيير والنفقات الطارئة، وعلاج هذين العاملين يتطلب استراتيجية ومواجهة وجرأة بعد استجلاء مكامن الخلل والضعف والهشاشة وأحيانا عملية التآمر على ميزانية الدولة باصطناع نفقات طارئة أو ما يشبهها.

لقد أظهر مشروع قانون المالية الرضى على الوضعية الاقتصادية والمالية بشكل من التباهي في حين أن الاستحسان الملاحظ في هذا الميدان هو ناتج في الحقيقة عن الأموال التي ضخت في الساحة لسبب ظرفي هو محاربة آثار الجفاف لكن الاختلالات تبقى بينة وصامدة وتتمثل بالخصوص في ارتفاع عدد العاطلين وتوسيع دائرة الفقر والمطالبين بالتشغيل ومعلوم أن العطالة نوعان:

عاطل معدم لا دخل له وعاطل مقنع بدخل زهيد لا يسمن ولا يغني من جوع ونحن متفقون جميعا على التغلب على الفقر والحاجة والبؤس لا يمكن أن يكون إلا عبر تنمية مرتفعة ومستديمة أساسها إقلاع اقتصدي متين بوثيرة مرتفعة وبخلق ظروف استثنائية خاصة لاشك أن هدف الحكومة من فتح الأوراش الكبرى لمعالجة البنيات التحتية

والأفقية فمعدل التنمية لازال جامدا منذ سنتين في نسبة ضئيلة لم تصل بعد إلى 5 وهي بعيدة عن النمو الضروري الذي يجعل اقتصادنا قويا ومنيعا ولم تستطع مناعتنا أن تصمد لأنها صناعية قطاعية صغيرة في النسيج والمواد الغذائية وبعض الكيماويات وكلها محدودة الأثر بشكل واضح.

إن الأمطار التي سقت البلاد بفضل الله سيكون لها إن شاء الله أثر إيجابي وستتصدر الفلاحة كعامل للنمو مجال التشغيل الأسباب التي ستجعل من هذه السنة سنة استثنائية.

السيد الرئيس،

لازالت الإدارة وممارساتها من معوقات الاستثمار، كذلك البطء الإداري وما يؤثر سلبا على كل إرادة حقيقية للاستثمار سواء من طرف المغاربة أو الأجانب.

وقد تضمن مشروع قانون المالية في شقة المتعلق بإصلاح التدبير العمومي مجموعة من الإجراءات لإصلاح الإدارة والمرافق العمومية نذكر منها على الخصوص إصلاح منظومة الأجور، وتوضيح مسؤولية مختلف مستويات الإدارة العمومية من خلال تخويلها أهداف محددة ومعروفة سلفا، وإخضاعها للتقييم والمحاسبة للوقوف على درجة أدائها ونجاعتها في إنجاز الأهداف المتوخاة، وإضفاء طابع القرب على التدبير الإداري من خلال مسلسل اللاتمركز لأدائها ونجاعتها في إنجاز الأهداف المتوخاة، وإضفاء طابع القرب على التدبير الإداري من خلال مسلسل اللاتمركز الإداري المواكب لخلق المراكز الجهوية للاستثمار ووظائفها الحيوية في مجال التأطير اللامتمركز للمشاريع الاستثمار ية، مع إعادة الانتشار الجغرافي والقطاعي للأعداد التي تتكون منها الإدارات العمومية من جهة والشروع في وضع آليات التقاعد المسبق من جهة ثانية.

وبقدر ما نثمن هذه الإجراءات النوعية، ونسجل الإرادة القوية للحكومة لتطبيقها على أرض الواقع، نعتقد أن إصلاح الوظيفة العمومية، التي تشغل حوالي 584703 موظف وهو ما يعادل 2٪ من عدد المغاربة، يطرح عدة تحديات..

إن سوء التدبير الذي تعرفه أحيانا الإدارة المغربية، يتجلى في نظرنا في التماطل والتقاعس، واللامبالاة، والتوظيف السلبي للسلط التقديرية، كما يتجلى في سلوك لا أخلاقيا أحيانا واستغلال النفوذ، وعدم ترسيخ مبدأ المساءلة في الإدارة العمومية ومحدودة أجهزة المراقبة، وقد أوضحت بعض الدراسات أن سلوكات الإدارة التي يغلب عليها الفساد تعوق الاستثمار ببلادنا بنسبة 29.5 وينضاف إلى ذلك تضخم الهياكل، وتعدد المساطر الإدارية والتسيير الانفرادي وكثرة الوثائق، مما يؤدي إلى بطء سير الإدارة في اتخاذ القرارات، ويجعلها تتسم بالرتابة والروتين وضعف الخدمات، ونحن متيقنين من عزيمة الحكومة وإرادتها القوية لإصلاح الإدارة ببلادنا، وستجد من الفرق الحركية كل العون والمساعدة والتأييد.

السيد الرئيس

اعتبر مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته سنة 2003 مناسبة لتطبيق عدد من الإصلاحات الكفيلة بتقوية القطاع المالي ببلادنا، ويأتي على رأس هذه الإصلاحات الكفيلة بتقوية القطاع المالي ببلادنا، ويأتي على رأس هذه الإصلاحات تحيين القانون البنكي لسنة 1993 في اتجاه إخضاع عملية توزيع الأرباح من طرف مؤسسات القرض والتمويل إلى ترخيص مسبق لبنك المغرب، وعلى أن تشمل المراقبة كل الأبناك بما فيها العاملة في المناطق الحرة، ويعتبر المشروع أن مراجعة القانون المنظم لبنك المغرب مسألة ملحة بغرض تعضيد استقلالية وسلطات مؤسسة بنك المغرب في مجال التتبع والزجر ودفع الأبناك إلى اعتماد نظام المراقبة الداخلية ومواكبة المخاطر المحدقة بعملياتها المصرفية.

ونغتنمها مناسبة لنسجل بارتياح كبير إقرار الحكومة بمسؤولية القطاع البنكي في الاختلالات التي يعاني منها القطاع المالي ببلادنا، ولطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا على أن النظام البنكي ببلادنا هو نظام احتكاري، وشروطه شروط تعجيزية، أدت وتؤدي إلى عدم إقبال المواطنين على الاستثمار، وهذه ظاهرة اقتصادية واجتماعية خطيرة لابد من الانتباه إليها، علما أن أسعار الفائدة المطبقة اليوم ببلادنا تتراوح بين 11و12، وأن المغرب يعتبر البلد الوحيد في العالم الذي يؤدي الضريبة على القيمة المضافة على الفوائد، أما قروض الاستهلاك التي يكتوي بها عموم المواطنين بنارها، فتصل فائدتها ما بين 25و30 مما يؤدي بالعديدة من المقرضين إلى الإفلاس والأسر والاستعباد من طرف المقرضين.

ولنا الثقة الكاملة في الحكومة، التي كما قلت كانت لها الشجاعة في إثارة موضوع القطاع البنكي ذو العلاقة العضوية بالاستثمار والمواطنين، من أجل إصلاحه والدفع به كي يلعب دوره كاملا في التنمية الوطنية.

وبخصوص مسلسل إصلاح قطاع العدل فإن الفرق الحركية تجد قناعتها في الإصلاحات التي تضمنها هذا المشروع فنحن مع الحكومة عندما ربطت هذا القطاع، ذو الأهمية القصوى، مع توطيد أسس دولة الحق والقانون، وخلق المحيط الملائم لاستقطاب الاستثمار، وعندما جعل من سنة 2003، سنة تحديث التنظيم القضائي وتقوية هياكله، فالمرحلة تفرض توفر بلادنا على نظام قضائي فعال ونزيه، وتدابير عملية لتحديثه والرفع من مصداقيته وسمعته، لذلك لابد من السعي إلى إعادة الثقة للمواطن

المغربي في عدالته وتذكي فيه روح الغيرة على الوطن، وروح المساهمة في بناء صراحة الديموقراطي.

ومع كل ذلك لابد أن نعتز أن في قضائنا قضاء وأطر هم أهرام شامخة من العاملين ورجال القضاء الشرفاء قانعين إلى حد الزهد والنسك يتفانون في التضحية، ونقول للحكومة أن هؤلاء هم لبنة الإصلاح ولبنة إعادة الثقة والمصداقية لعدالتنا ولجهازنا القضائي.

وطبعا ما يسري على الجهاز القضائي يسري على الجهاز الأمني، الذي نعتز به، ونعتز بالإجراءات العملية والنوعية التي جاء بها المشروع من أجل تقوية تأطيره وتحسين تجهيزه وأدائه، ووضعية العاملين به، هؤلاء العاملين الذين يستحقون كل العناية والتقدير لإخلاصهم وتفانيهم، فلهم الشكر والتقدير وجزاهم الله خير جزاء تضحياتهم من تعاقب الليل والنهار.

السيد الرئيس،

نسجل للحكومة بإيجابية اعتمادها لسياسة القرب، من أجل تنمية العالم القروي، وإخراج البوادي من عزلتها ومظاهر إقصائها، عبر تقوية وثيرة إنجاز المشاريع ذات الطابع الاندماجي، خاصة المتعلقة بالطرق الريفية، وإيصال الماء الصالح للشرب، والربط بشبكة الكهرباء وتطوير خدمات الصحة الأساسية والتعليم.

ونعتقد أن هذه السياسة سيصعب تطبيقها على أرض الواقع، لأن موضوع التنمية القروية تتداخل فيه قطاعات حكومية متعددة، ويفرض نوعا من التنسيق وأسلوب عمل يشارك فيه جميع المتدخلين، وهو الأسلوب الذي نفتقده، الشيء الذي يحول دون تحقيق تنمية قروية حقيقية.

لذلك ندعو الحكومة إلى بدل المزيد من الجهد من أجل تدارك هذا الخلل والانتباه إلى محدودية الساسة المتبعة لفك العزلة عن العالم القروي، الذي لا تزداد مشاكله إلا تشعبا وتنوعا، وبالتالي لابد من مقارنة تنموية جديدة، تأخذ بعين الاعتبار أيضا الإمكانيات الذاتية لكل منطقة قروية على

حدة محليا وجهويا، وتوظيفها من أجل خلق وحدات إنتاجية محلية تساهم في تجميع واستقرار السكان القرويين، وإدماجهم بسهولة في المسيرة التنموية لبلادهم، وطبعا سيبقى هذا التوجه بعيد المنال إذا لم تنخرط الدولة بشكل مباشر من أجل توفير سبل تحقيقه.

سيدي الرئيس،

نظرا لضيق الوقت فقد حاولنا الإطلالة بسرعة، وانتقاء بعض المحاور التي سمح الوقت بمباشرتها، وسأترك لزملائي في الفرق الحركية تناول قطاعات أخرى بالدراسة والتحليل خلال مناقشة الميزانيات القطاعية.

السيد الرئيس،

كما ترون فقد كانت قراءتنا لمشروع القانون المالي لسنة 2003 أساسها الموضوعية والنزاهة الفكرية وستبقى الإشارات القوية لجلالة الملك نصره الله، التي برزت بشكل قوي في البرنامج الحكومي ومن خلال في هذا المشروع، سندنا القوي من أجل تخطي العقبات ورفع التحديات لتحقيق المكاسب والمنجزات المسطرة فيه.

فنحن واعون كل الوعي بدقة المرحلة، وبضخامة المشاكل، وتواضع الإمكانيات والمغرب والحمد الله قوي برجالاته، معتز بقدرته على تحدي الصعاب، وهو شعب التحديات ونأمل أن تكون هذه الحكومة حكومة التحدي.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عبد العزيز لقريعة عن فريق الاتحاد الديمقراطي.

المستشار السيد عبد العزيز لقريعة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الديمقراطي في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2003 لأعرض بعض ملاحظات واستنتاجات الفريق حول هذا المشروع الذي يتميز بكونه يأتي في ظرفية دولية وداخلية خاصة.

على المستوى الدولي، يأتي المشروع في ظروف سياسية متوترة وظروف اقتصادية يطبعها انفتاح الأسواق وتنامي ظاهرة العولمة بوتيرة سريعة مع كل ما يواكب ذلك من إكراهات على الاقتصاد الوطني.

أما على المستوى الداخلي فقد جاء مشروع القانون المالي في ظل مجموعة من المتغيرات الجديدة التي طرأت على مجموعة من المجالات، حيث حقق المغرب عدة مكتسبات في مجال ممارسة الحريات والديمقراطية خاصة خلال السنوات الأخيرة، وما التعيين الأخير لأعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حلته الجديدة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وإنشاء مؤسسة والي المظالم إلا تكريس لبناء دولة الحق والقانون وتثبيت لدعائم العدل والمساواة.

كما عرفت هذه السنة كذلك إصلاحا شاملا لمجموعة من النصوص القانونية خاصة تلك المتعلقة بالميثاق الجماعي والقانون المنظم للعمالات والأقاليم، والتي وسعت من مجال الديمقراطية المحلية ودعمت الاستقلال الذاتي للجماعات المحلية، بحيث أصبحت شريكا أساسيا في مجال التنمية، مما سيدعم دورها كشريك متميز للفعالين الاقتصاديين والاجتماعيين الآخرين في إطار التنمية الشاملة للبلاد، كما أن انطلاق أعمال المراكز الجهوية للاستثمار سيعطي لا محالة دفعة قوية لجهود التنمية على مستوى الجهوي، لكن هذه الإصلاحات يجب أن لا تنسينا المشاكل التي تتخبط فيها

جل الجماعات المحلية نظرا لضعف الموارد المالية وضغط الرقابة القبلية على تنفيذ مختلف المشاريع من طرف سلطات الوصاية، وهو ما يفرض ضرورة التخفيف من حدة هذه الرقابة وتشديد الرقابة البعدية وتفعيل مراقبة المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

لا يفوتنا أن نغتنم هذه الفرصة لنسجل ارتياحنا الكبير للصورة المشرفة التي يحظى بها المغرب على المستوى الدولي كبلد للتسامح والحوار والسلم، وكبلد ينخرط بإيجابية في مختلف القضايا الدولية، ويهب للتضامن مع البلدان التي تمر بظروف استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وما المبادرة الملكية الأخيرة اتجاه الجارة الإسبانية إلا دليل قاطع على الصورة المشرقة للمغرب.

ونحن نعتبر أن الدبلوماسية المغربية يجب أن تسير على خطى صاحب الجلالة، وأن تعمل وفق منظور استراتيجي يخدم المصالح الكبرى والحيوية لبلادنا خصوصا على مستوى قضية وحدتنا الترابية، بحيث يجب تعبئة كل وسائل العمل الدبلوماسي من أجل الدفاع عن موقف المغرب من ملف الصحراء واسترجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية وباقي الثغور المحتلة، وإيلاء المزيد من العناية والاهتمام بملف المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف.

السيد الرئيس،

لقد أصبح من المتعارف عليه اليوم، أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية الإدارة وشفافيتها، بحيث يعتبر الجهاز الإداري ركيزة أساسية بعد استراتيجي في إقرار وتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن إصلاح الإدارة يمثل أحد الأهداف الأساسية باعتباره شرطا ضروريا لاستقطاب الاستثمار وتوطيد النسيج الاقتصادي وتقوية مناعة الاقتصاد الوطني وبالتالي تسريع وثيرة التنمية.

السيد الرئيس،

إن المسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لحماية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، تفرض مسايرتها للتطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتقتضي التوجه نحو مفهوم جديد للسلطة يتجلى في انفتاح الإدارة على المواطنين والاحتكاك المباشر بهم وإشراكهم في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهونها، كما أن الدور الرئيسي والتقليدي لقطاع الداخلية، ونقصد هنا الحفاظ على الأمن، يجب أن يبقى على رأس هرم أولويات هذا القطاع خاصة في الظروف الحالية.

وفي هذا الإطار انتهز هذه الفرصة لأشيد باسم فريق الاتحاد الديمقراطي بالمبادرة الحكومية الرامية إلى تحسين وضعية رجال الوقاية المدنية ورجال الأمن الوطني الذين يقومون بمجهودات جسام تتطلب منا مزيدا من التشجيع والمساندة.

السيد الرئيس،

رغم كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والرقي بالمغرب إلى مصاف الدول الراقية إلا أننا لازلنا نعيش وضعية اقتصادية تستدعي إصلاحات كبيرة تفرض تضافر جهود كل الفاعلين من أجل مواجهة الإكراهات العديدة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

فإذا كانت إشارات جلالة الملك نصره الله حول الأولويات الأربع الأساسية المتجسدة في الشغل المنتج والتنمية الاقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق قد أوضحت بجلاء الأسبقيات المؤسسة لبلورة الأرضية الصلبة لاستراتيجية النهوض الشامل لبلادنا.

وإذا كان تصريح السيد الوزير الأول قد خصص حيزا كبيرا لهذه الإشارات والتوجهات، ووفق على الإجراءات الكفيلة بتقوية وعصرنة جهاز الإنتاج الوطني ومواجهة تحديات المنافسة العالمية، فإن القانون المالي يجب أن يشكل الإطار الموضوعي لوضع هذه الالتزامات موضع التنفيذ العلمي لأنه يشكل الوسيلة والأداة الأساسية المهيكلة للعمل الحكومي.

وبالنسبة لمضامين مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا، فإننا نسجل بارتياح حديث السيد الوزير عن نمو القطاعات غير الفلاحية بوثيرة مرضية خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي مكن من تحقيق استقلالية نسبية لنمو الناتج الداخلي الإجمالي عن تقلبات المحصول الفلاحي، كما نثمن مباشرة المراكز الجهوية للاستثمار لمهامها بشكل عملي، مما سينعكس إيجابا على مناخ الاستثمار بمختلف جهات المملكة.

وعلى ذكر الاستثمار، فنحن مع الحكومة في كون المجهود الاستثماري لا يمكن في الحجم الإجمالي والكمي بل يرتبط بالتحسن النوعي الذي يتمثل أساسا في كون انتقاء التدخلات والمشاريع الاستثمارية يخضع لضوابط الشفافية والمردودية الاقتصادية والاجتماعية وأصبح مقيدا بمناخ التدبير الجديد القائم على الترشيد والمحاسبة والمراقبة.

لكن إضافة إلى ذلك ينبغي تشجيع روح المبادرة وتحفيز الاستثمار العمومي والخاص على حد سواء، عبر الاستغلال الجيد للإمكانيات المتوفرة من خلال تكاثف الجهود بين مختلف الفاعلين (الدولة والجماعات المحلية والمقاولات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص)، والتوجه نحو القطاعات الواعدة كالسياحة والصناعة التقليدية والسكن والتقنيات الجديدة للإعلام والتواصل، التي يمكن أن تشكل مصادر حقيقية للنمو والتصدير والتشغيل وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود.

السيد الرئيس، في اعتقادنا، الافتراضات والتوقعات التي بني على أساسها مشروع القانون المالي لا يمكنها أن تتيح دعم المجهود الاستثمار ي والرفع من النمو الاقتصادي، فحتى معدل النمو الذي يتطلع إليه المشروع 4.5٪ يبقى ضعيفا مقارنة بحاجيات الاقتصاد الوطني، ويبقى رهينا بمجموعة من العوامل الداخلية كالتساقطات المطرية، والخارجية كتطور الاقتصاد العالمي، وهي عوامل غير ثابتة وغير مضمونة، كما أن الاستثمارات المتوقعة تبقى جد متواضعة، ولا تخول البتة تطور الاستثمارات الخاصة، ولا يمثل الغلاف المالي المرصود للاستثمارات العمومية الذي لا يتجاوز 19.4 مليار درهم سوى 14٪ من مجموع نفقات ميزانية الدولة، والتالي لا يمكن أن يأتي الإقلاع الاقتصادي كما يتوقعه المشروع عن طريق الاستثمار.

السيد الرئيس،

إن الملاحظ لمشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا يكتشف من القراءة الأولية أنه ينخرط في سياق الاستمرارية الخاصة لقوانين المالية التي طبقت خلال السنوات الأخيرة، بحيث يشكل هاجس البحث عن التوازنات الكبرى ضمن تقليد موازن أولوية الأولويات في سياسة الميزانية، بل وحتى في السياسة الاقتصادية للدولة.

وتظهر كلفة الحفاظ على التوازنات الكبرى في ظل مديونية داخلية وخارجية متفاقمة من خلال الضغط الذي يمارس على النفقات العمومية سواء على مستوى نفقات خدمة الدين الخارجي أو عبر ضغط نفقات التسيير من خلال تجميد حجم رواتب وأجور الموظفين.

وهو ما أدى إلى اتباع مزيد من التوجهات الانكماشية لسياسة الميزانية، نظرا لالتزامات المغرب اتجاه الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، وكذا التزامات المغرب تجاه المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو متوسطية، إضافة إلى الاختلال البنيوي للميزانية العامة، أي هيمنة نفقات التسيير ونفقات المديونية على نفقات الاستثمار، لذلك نؤكد أنه يصعب في ظل هذه الوضعية التكهن بنسبة النمو المعلنة، خصوصا وأنه تمت المراهنة على توقعات غير يقينية كالتطلع إلى جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الخاصة وخوصصة باقي المقاولات العمومية، وانتعاش الاقتصاد العالمي خلال سنة 2003، واستقرار سعر النفط في 24 دولار للبرميل، ونقول توقعات غير يقينية لأن الوضع الاقتصادي والسياسي في العالم لا يميل إلى التحسن خصوصا مع بوادر أزمة جديدة في الشرق الأوسط، والتهديدات الأمريكية بشن عدوان على جمهورية العراق الشقيقة، ولا يخفى على أحد النتائج الوخيمة التي يمكن أن تخلفها أزمة كهذه على أسعار النفط والسياحة وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

لذلك السيد الوزير نعتقد في فريق الاتحاد الديمقراطي أن الاندماج المتزايد للاقتصاد المغربي في محيطه الدولي نتيجة الانفتاح المتزايد للأسواق واتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوربي يفرض أن تبدل مجهودات جبارة على مستوى تأهيل المقاولة المغربية، قصد الحفاظ على قدرتها التنافسية وبالتالي قدرتها على البقاء والاستمرار، وذلك عن طريق ملاءمة هياكلها التنظيمية ومناهج عملها مع متطلبات المنافسة الدولية.

ومن جهة أخرى فنحن لا نفهم لماذا ظل البعد الاجتماعي مغيبا سواء تعلق الأمر بوضعية الأجور أو التعويضات أو الإلتزامات الحكومية المرتبطة بالتصريح المشترك ل 19 مجرم، ونعيب على مشروع القانون المالي الحالي أنه لا يتضمن أي جديد يختلف عن مشاريع قوانين المالية السابقة في الميدان الاجتماعي، إضافة إلى كون الالتزامات الخاصة بتطبيق الإصلاحات المرتبطة بالقانون الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية اقتصرت فقط على التعويضات مع تغييب ميزانية تفصيلية بشأن موضوع الترقية.

أما بالنسبة للمناصب المالية المتوقعة فهي ضعيفة جدا، إضافة إلى عدم توقع المشروع إعادة تقييم أجور الموظفين، مما يدل على تبني الحكومة لمشروع تقشفي يتعارض مع متطلبات الإقلاع الاقتصادي.

لذلك فنحن نطالب بضرورة المعادلة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي والتخفيض من الضغط الجبائي على المأجورين.

السيد الرئيس،

لقد تضمن التصريح الحكومي الذي استمد روحه من الأولويات التي حددها خطاب صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية خيارات وتوجهات استراتيجية جريئة تروم تقوية وتحديث البنيات التحتية والفوقية وتأهيل النسيج الاقتصادي في إطار استراتيجية تنموية تقوم على إنعاش الصادرات بغية توفير ظروف الإقلاع الاقتصادي، تلكم الخيارات التي تهدف إلى الرفع من جودة المنتوجات الوطنية وإكسابها القدرة التنافسية اللازمة لمواجهة تحديات العولمة واقتصاد السوق.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه أن يتضمن القانون المالي لسنة 2003 ترجمة عملية لهذه النقلة النوعية في التصور الاقتصادي التي يمكن أن تحدث قطيعة مع التوجهات الاقتصادية التي تقوم على هاجس التحكم في التوازنات، نجد أنفسنا اليوم أمام مشروع قانون مالي هو امتداد واستمرارية للتوجهات المالية والاقتصادية السابقة التي تقوم على الحفاظ على التوازنات الماكرو - اقتصدية وحصر العجز الموازني في نسبة 3 من الناتج الداخلي الخام، وهي توجهات تستمد عناصرها من برنامج التقويم

الهيكلي الذي انتهى العمل به منذ سنين ولم نعد في حاجة إلى مقتضياته.

إن المغرب في حاجة إلى سياسة مالية واقتصادية جريئة تقوم على انعاش الاستثمارات ذات المردودية العالية والقدرة التنافسية اللازمة، فلا تهم تكلفة الاستثمار إذا كانت مردوديته عالية ويعود بالنفع على مختلف القطاعات الإنتاجية، ومن هذا المنطلق فإننا نأسف لكون الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي تقلصت بالمقارنة مع ميزانية السنة الفارطة لأننا في فريقنا، فريق الاتحاد الديمقراطي، نعزي فشل المؤسسات العمومية الاستثمار ية التي أعلنت إفلاسها إلى ضعف وسائل الرقابة على المال العام رغم وفرة الأجهزة ذات الاختصاص، ونعتقد جازمين بأن إعادة النظر في القوانين التي تنظم وسائل وأجهزة مراقبة المال العام وتقوية هذه الأجهزة والإقتداء بما تخلص إليه في تقاريرها هو أهم ورش يجب أن تراهن عليه الحكومة،.. فالديمقراطية بدون محاسبة تشبه كحصان بدون لجان.

السيد الرئيس، يرمي مشروع القانون المالي هذا - من أهم ما يرمي إليه - إلى تطوير القطاعات الإنتاجية، إلا أننا نستغرب تراجع الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية بنسبة 9٪، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل: لماذا تنظر الحكومة إلى قطاع الفلاحة كقطاع مكمل أو فقط رهن إشارة قطاع آخر عوض المراهنة عليه كقطاع منتج قائم بذاته، يحتاج شأنه في ذلك شأن عدة قطاعات منتجة أخرى، إلى عناية خاصة ودعم ومجهودات مضاعفة للنهوض به وعصرنة وسائل إنتاجه؟

إننا في فريق الاتحاد الديمقراطي نعتبر بأن التنمية الفلاحية رهان يتطلب تحقيقه نفسا طويلا، فدور الدولة في هذا الميدان يتمثل بالأساس في خلق المحيط الملائم للتنمية وتحديد التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والبحث العلمي، ولعل من بين الدروس والعبر التي يتعين التأمل فيها والإقتداء بها الرؤية الإستراتيجية المستنيرة لجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه حين حدد هدف سقي المليون هكتار، ويتعلق الأمر في العمق باستراتيجية لتحديث القطاع الفلاحي والنهوض بالعالم القروي، ذلكم العالم الذي لازال لحد الآن يعاني من غياب التجهيزات السوسيو - اقتصدية الأساسية على الرغم من كل المجهودات التي بذلت منذ سنوات،

وخصوصا على مستوى الموارد المائية، لذلك يجب المضي في برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب ومواصلة إنجاز مشاريع التجهيز الهيدرو فلاحي وبرنامج تأهيل وإصلاح شبكة الري وصيانة المنشآت المائية على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي قصد ترشيد استعمال الماء وضمان خدمة جيدة في هذا المجال، ثم كذلك متابعة برامج تأهيل مناطق الري الصغير والمتوسط.

أما فيما يخص القطاعات المنتجة الأخرى التي أصبحت تلعب دورا واعدا في التنمية الاقتصادية، والتي تراهن عليها الحكومة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وأخص بالذكر قطاعات السياحة والصناعة التقليدية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والصيد البحري، فإننا في فريقنا نشيد بالسياسة التشاركية التي تنهجها الحكومة اتجاه هذه لقطاعات وندعو الحكومة إلى تعميم البرامج التعاقدية على كل القطاعات ذات القدرة التنافسية.

وإننا في فريق الاتحاد الديمقراطي نستحسن إحداث وزارة مكلفة بالتجارة الخارجية، ونعقد آمالنا على هذه الوزارة لإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض تسويق منتوجات الصناعة التقليدية بالأسواق الخارجية، ولوضع استراتيجية شمولية مدروسة قصد التعريف بالمنتوج المغربي على أحسن وجه.

وفيما يخص الصناعة التقليدية دائما، وبالنظر إلى الصعوبات التي تعترض الصناع التقليديين في الحصول على القروض البنكية بحيث يشترط عليهم أن يكونوا مسجلين في السجل التجاري طبقا للفصل 37 من مدونة التجارية، لذلك ونظرا لضعف مداخيل صغار الصناع التقليديين، فإننا ندعو الحكومة إلى إعفاء الصناع التقليديين الذين يقل رقم معاملاتهم السنوي عن 250.000 درهم من التسجيل في السجل التجاري، إلى حين صدور مدونة الصناعة التقليدية تنظم القطاع وتراعي كل الإكراهات والصعوبات التي يواجهها الفاعلين في هذا القطاع الحيوي الواعد، ويأتي القانون المتعلق بالتأمين حول حوادث الشغل ليضاف إلى المشاكل الآنفة الذكر، ولذلك فنحن في فريق الاتحاد الديمقراطي ندعو الحكومة إلى إعفاء الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية من إلزامية إبرام عقد التزام للتأمين عن حوادث الشغل بموجب هذا القانون في انتظار تحيينه بتشاور معهم.

السيد الرئيس، إننا بصدد تهييء شروط وظروف الإقلاع الاقتصادي ونحن في فريقنا نرى أن 4.5٪ كنسبة نمو لا تستجيب للتطلعات وأن 6٪ هي أدنى نسبة نمو يمكن من تقليص نسبة الدين العمومي مع الحفاظ على فائض أولي بنسبة 2٪ من الناتج الداخلي الخام، وذلك بالنظر إلى نسب الفائدة والتضخم وحجم الرهانات والتحديات المرفوعة.

كما نعي نحن داخل فريق الاتحاد الديمقراطي تمام الوعي حجم الإكراهات المطروحة على بلادنا، وأهمية الرهانات التي تنتظره، وانطلاقا من الوعي ساندنا حكومة التناوب طيلة مدة انتدابها كما ساندنا حكومة التناوب طيلة مدة انتدابها كما ساندنا التصريح الحكومي بالأمس القريب، وارتباطا بنفس الموقف سنساند القانون المالي اليوم، نظرا

لكوننا نعتبره امتدادا لما حققته حكومة التناوب، ولكونه يتضمن العديد من النقاط الإيجابية التي أغنيناها في إطار مناقشة الميزانية على مستوى اللجان الدائمة.

وفي الختام نسأل الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير بلادنا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد أحمد القادري

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم

السيد الرئيس السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء المستشارون،

تدارسنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بكل تمعن واهتمام معطيات مشروع القانون المالي لسنة 2003 وبادرنا انسجاما مع الرأي الذي عبرنا عنه دائما، إلى التنسيق مع إخواننا في الفريق النيابي عند دراستهم للميزانية الجديدة، قبل أن تعرض عليها رسميا في مجلس المستشارين، مساهمة منا في عقلنة تعامل المؤسسة التشريعية مع هذا القانون.

ونود أن نؤكد من جديد على الدور الذي يمكن أن تقوم به الفرق البرلمانية في تيسير المناقشة بما يتيحه ذلك من ربح للوقت، وما يوفره من عمق وتدقيق في التحليل والرأي، مؤكدين أن هذا الأسلوب يساهم بصفة إيجابية في تقوية نظام الثنائية البرلمانية المغربية.

وفي هذا الصدد نستحضر مرة أخرى ما صرحت به الحكومة على لسانا لسيد الوزير الأول من عزم مطلق على التعاون مع المؤسسة التشريعية، مذكرين بما سجلناه عند مناقشتنا للتصريح الحكومي من كوننا إذ نعتز بهذا العزم نؤكد تشبثنا بالحوار، وبضرورة الإصغاء إلى البرلمانيين ومن خلالهم لحاجيات المواطنين، وعدم التعامل مع الأغلبية كمجرد رقم انتخابي صالح فقط للاستعمال عند التصويت.

وبهذه المناسبة نسجل بارتياح مبادرة الوزير الأول بالجواب على الأسئلة الشفوية بالبرلمان، وعلى التعامل الإيجابي لكل السادة الوزراء مع أسئلة البرلمانيين.

كما نقدر الاستجابة المستمرة التي نتلقاها من الحكومة لدراسة القضايا المالية، لإيماننا بأن مناقشة القانون المالي إحدى حلقات الحوار المتواصل الذي ينبغي أن يجمع بصفة دائمة المؤسسة التشريعية بالجهاز التنفيذي، ليس فقط عند الدراسة والتصويت عليه ولكننا نؤكد على متابعة مراحل التنفيذ أي الاستمرار في الاجتماع مع اللجان المختصة خلال فترات معينة للاطلاع على الأوضاع الراهنة والآفاق المستقبلية للقطاعات المختلفة.

السيد الوزير،

إن دراستنا لأول مشروع قانون مالي بعد انتخابات مجلس النواب التي جرت في 27 شتنبر الماضي، وتشكيل الحكومة التي تمت المصادقة على برنامجها بعد ذلك في نونبر، فرصة مواتية لتلمس مدى تعبير الميزانية عن الالتزامات الحكومة.

لقد جعل برنامج الحكومة كما جاء في تصريحها أمام البرلمان"من الإنسان المغربي غايته ومن صيانة كرامته وفرض حقوقه وتحسين ظروف عيشه أهم الانشغالات والأهداف".

السيد الرئيس،

نود في البداية أن نعرب عن اعتزازنا بأن البرنامج الذي تقدم به الوزير الأول لم يكن فقط تصريحا عاما أو مجرد تعبير عن نوايا إذ تجلى أن الحكومة جادة في التزاماتها، ومن ذلك مثلا انطلقت في إجراءات حماية المناطق والمدن المهددة التي تعرضت لكوارث الفيضانات في المدة الأخيرة، ونستغل هذا النموذج لنسجل أن محدودية المداخيل وقلة الإمكانيات في الميزانية العامة والميزانيات القطاعية ليست أبدا حاجزا كلما توافرت عناصر الجدية والحنكة والابتكار والإرادة السياسية التي تستطيع الإمكانيات على قلتها وتوظيفها لتحقيق المنجزات التي تقرب من الأهداف.

السيد الرئيس،

أكدتم أن مشروع قانون المالية يندرج ضمن التوجهات العامة لهذا المخطط، وأنه يترجم مضامين التصريح الحكومي، وأنه أعد بصفة أساسية بمنطق مواصلة الإصلاحات الكبرى وتفعيل حصيلة السنوات الخمس الماضية لمواجهة كل مظاهر الخصاص الاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه المجتمع المغربي.

إنكم تدافعون عن فكرة مصاحبة الميزانية لمجهود التنمية الاقتصادية والتأهيل المنشود للنسيج الاقتصادي والاجتماعي وترون في مشروع قانون المالية حلقة مرتبطة بمسلسل التطور والتقدم في إطار مشروع مجتمع ديمقراطي حداثي.

ونحن نشاطركم هذا الرأي ولذلك لن نناقش معكم الأرقام والاعتمادات بقدر ما نحرص على إثارة بعض الملاحظات بشأن القضايا الأساسية التي يسعى إلى بلورتها مشروع الميزانية.

أولا: إنعاش الاستثمار

يركز مشروع قانون المالية على إنعاش الاستثمار كأول هدف رئيسي، ويعتبره عنصرا قويا في تحقيق التنمية وتوفير فرص الشغل المنتج، ومن وسائله الأساسية

بالإضافة إلى تضافر جهود كل الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص؛ دعم المقاولة وتوفير شروط انطلاق المبادرة الحرة وازدهارها، بنهج سياسة قطاعية إرادية تقوم على إبرام برامج تعاقدية مع القطاعات المشغلة الأكثر تنافسية كالبناء والصناعات الغذائية والبحرية والتقليدية والكهربائية والإلكترونية والتقنيات الجديدة للإعلام إلى جانب مضاعفة الجهود لإنجاح البرنامجين التعاقديين مع قطاعي السياحة والنسيج.

إننا في حزب الاستقلال إذ نؤمن بأهمية الاستثمار الخاص في النسيج الاقتصادي نظل متشبثين بدور القطاع العام كأداة لتطبيق الاستراتيجية شريطة أن يرتكز هذا القطاع على المهام الأساسية ويستجيب لمعايير الفعالية والشفافية وحسن التدبير، ولذلك فنحن مع الحفاظ على مستوى كاف لاستثمارات القطاع العمومي لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير التجهيزات التحتية والخدمات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونؤكد على مواكبة تطور القطاع الخاص، بالتشريعات المحفزة، ورفع كل أنواع العوائق في مجالات التكوين والتمويل وتحسين القدرة التنافسية والشراكة.

إن التأهيل في رأينا يندرج في منظور شامل وقد سجلنا بإيجابية رصد اعتمادات تصل إلى 400 مليون درهم لصندوق خاص بالتأهيل، وكذا اعتماد برنامج خاص يرتبط بتفعيل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بوضع مصادر تمويل وضمان ملائمة وتوفير الدعم المؤسساتي والتكنولوجي والتكوين وإنعاش الصادرات. وأيضا باقي الآليات كمتابعة وتخفيض كلفة الإنتاج والتعريفة الضريبية والجمركية وتكاليف العقار بالمناطق الصناعية والسياحية.

إن الحديث عن التمويل يجرنا إلى إثارة أزمة القطاع البنكي، الذي يحتاج إلى إصلاح حقيقي فالمأمول من الأبناك أن تتجاوز مجرد القيام بدور ائتماني للمشاركة في الانطلاقة الاقتصادية، بإعادة استثمار جزء من الأرباح السنوية في مشاريع ذات مردودية تسهم بها في البناء الاقتصادي وفي خلق مناصب الشغل.

إن دور المؤسسات البنكية في حل إشكالية التمويل جوهري، ولذلك ينبغي أن تنخرط تحت مسؤولية الدولة في اعتماد استراتيجية لدعم المقاولة والاستثمار وتقوية المقاولات الصغرى والمتوسطة وإنقاذ المقاولين الشباب من أوضاعهم المتردية.

ثانيا: تفعيل التضامن الاجتماعي

يجد هذا الهدف صداه في مشروع القانون المالي بعد أن كان التصريح الحكومي قد شدد على ما أسماه بسياسة القرب. فتماسك المجتمع المغربي يفترض ارتباط سياسة التنمية بترسيخ آليات التضامن بين الفئات والجهات.

ولكن التدابير الاجتماعية المعلن عنها في مشروع القانون المالي تظل في الواقع محتشمة بالقياس للخصاص المتراكم، فحجم ونوع الاحتياجات يتطلب إرادة سياسية قوية وحازمة ومبتكرة.

لقد أعلن المشروع عن تطبيق كل التزامات الدولة إزاء رجال التعليم وتحسين أوضاع رجال الأمن وبعض العاملين في عدد من المؤسسات الفلاحية، كما أعلن عن تقوية آليات محاربة الفقر خاصة في العالم القروي حيث التزمت الحكومة بتسريع وثيرة التزويد بالماء الشروب والإنارة والطرق، كما تم الإعلان عن مقاربة جديدة في مجال السكن الاجتماعي وفي دعم ذوي الدخل المحدود لتمكينهم من امتلاك محل سكناهم، ولابد أن نشيد بالبرامج الطموحة التي تم تقديمها أمام اللجنة في إطار ميزانية الإسكان والتعمير بغرض القضاء على السكن العشوائي وغير اللائق وتنفيذ التزامات الحكومة في هذا المجال ونأمل أن ترصد كل الوسائل والإمكانيات لتحقيق هذه البرامج.

لقد عملت حكومة التناوب على تحضير الإطار التشريعي للتضامن بين الفئات والجهات، فهناك ميثاق إعداد التراب الوطني والمخطط الوطني لإعداد التراب وهناك نظام التغطية الصحية الإجبارية والميثاق الوطني للتربية والتكوين وبرامج الأسبقيات الاجتماعية وتأهيل المناطق القروية ولاشك أن كل هذه البرامج والتشريعات تتوقف اليوم على تدابير ملموسة ورصد اعتمادات كافية لإنجازها وتقويتها وتطويرها، فصداها في القانون المالي باهت ولذلك فإننا ندعو من جديد إلى اتخاذ بعض التدابير الجوهرية منها:

1- تقوية دور المرأة في جميع المجالات.

2- دعم دور الشباب في المجتمع وتفعيل قطاع الرياضة

3- تطوير البرامج الصحة والتغطية الاجتماعية ومنح إعفاءات

ضريبية وجمركية لأدوية علاج الأمراض المزمنة والخطيرة

وقد اقترحنا إحداث صندوق لهذه الغاية يمول من مداخيل الرسم على التبغ المصنع.

4- تعبئة جميع الأجهزة العمومية لتحقيق البرامج المشتركة

المسطرة في السياسة الوطنية لمحاربة الفقر

5- إحداث صندوق لمحاربة الفقر يتم تمويله من الزكاة التطوعية

والمساعدات الدولية المؤسساتية والمباشرة.

6- وضع نظام المنفعة الاجتماعية لتمكين جمعيات المجتمع المدني

المتخصصة من تعبئة الموارد المالية والبشرية الوطنية والدولية في اتجاه محاربة الفقر والتسول والإقصاء.

7- رفع وتيرة برنامج محاربة الأمية.

8 - تحسين حالة بعض الفئات الاجتماعية ذات الأوضاع الخاصة مثل المقاومين والأرامل وكبار السن والمعاقين.

9- تقوية القدرة الشرائية للمواطنين بمراجعة الضغط الضريبي المفروض على محدودي الدخل وإعادة النظر في نظام الأجور. وقد تقدمنا مرة أخرى بتعديل يرمي إلى رفع الحد الأدنى للأجر المعفى من الضريبة العامة على الدخل إلى 24 ألف درهم وجعل الحد الأقصى في حدود 41،5٪. ملائمة مع ما هو منصوص عليه في ميثاق الاستثمار.

السيد الرئيس،

لقد أبرزت بعض الدراسات التي تقدمت الحكومة أمام اللجان بنتائجها الأولية - وفي طليعتها تلك المتعلقة بالتصميم الوطني لإعداد التراب - أن بلادنا مطالبة بالاستعداد بشكل متزامن لمواجهة قضايا حاسمة في المرحلة المقبلة وفي مقدمتها الصعوبات المرتبطة بتلبية الحاجيات في مجال التشغيل التي ستبرز بشكل أكثر إلحاحا في السنوات العشر المقبلة الأمر الذي يتطلب مراجعة جريئة للسياسة الاقتصادية.

ويتمثل الرهان الثاني في موعد 2010 تاريخ الانفتاح في إطار اتفاقية الشراكة مع أوروبا، الأمر الذي يقتضي بذل جهود كبرى للرفع من إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني بتنويع وتجديد الأنشطة والسعي إلى تقريب الطلب والعرض في مجال الشغل.

ويشير تصميم إعداد التراب على المستوى الثالث لاستحقاق ذي طبيعة بيئية يرتبط بما يحدق من أخطار بالموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد المائية.

إن هذه المعطيات تفسير حتمية الاستعداد الجاد لمواجهة مستقبل وشيك تحتد فيه المنافسة من أجل الحصول على الموارد وعلى الشغل بين الفئات والجهات.

ونحن نتطلع إلى أن تكسب بلادنا هذه الرهانات لاسيما وأن التصريح الحكومي أكد الحرص على تبني سياسة شاملة مندمجة كفيلة بتأمين تصور مستقبلي تندرج من خلاله هذه القضايا في منظور متكامل للتنمية المستدامة.

البعد الجهوي للميزانية

السيد الرئيس، لمسنا في تقديم مشروع قانون المالية أمام مجلس المستشارين، انتباها له دلالاته، يجدر بنا استحضاره في المناقشة، فالحرص على إبراز البعد الجهوي للميزانية يبلور التوجه نحو ترسيخ اللامركزية وعدم التمركز واستثمار معطيات الحوار الوطني حول إعداد التراب من أجل تقوية أقطاب التنمية.

ونحن إذ ننوه بمستوى وكمية الاستثمارات العمومية ومساهمة مؤسسة الحسن الثاني والجماعات المحلية إلى جانب الخواص في بلورة هذا التوجه، ننبه إلى الاختلال الواضح الذي مازال يكرس الاستثمار ات والمشاريع في جهات دون أخرى، وندعو إلى مضاعفة الجهد من أجل تمكين الجهات الفقيرة من الاندماج في برامج البناء والتنمية من خلال تدعيم وكالات التنمية في الشمال والجنوب والتي أصبحت مناطق أخرى في أمس الحاجة إليها كما هو شأن للشريط الممتد على أقاليم الراشيدية وفكيك وبوعرفة وورزازات والأقاليم الشرقية.

السيد الوزير،

لقد تحدثتم عن دور الجماعات المحلية التي تساهم بمجهود استثماري يتجاوز 6 ملايير درهم، وقلتم أن مصدر التمويل يعود في 50٪ منه لفائض التسيير.

ونحن نتساءل من أين للجماعات أن تحقق مثل هذا الفائض، في الوقت الذي يعرف الجميع المعاناة التي تعرفها جل الجماعات لتدبير الشؤون اليومية وكيف أصبحت حالة حواضرنا وقرانا التي تشهد ترديا في كل الخدمات والبنيات.

إن تطلعنا لمجالس قوية وفاعلة وقادرة على تدبير الحكم المحلي يقتضي اعتماد نظرة جديدة للتمويل تتلخص من أحادية المصدر الذي هو عائد الضريبة على القيمة المضافة، ونحن ننتظر أن تعجل الحكومة بتقديم مدونة الجبايات المحلية، كما ننتظر من المقتضيات الجديدة للميثاق الجماعي ومن مشاريع القوانين المرتبطة بها التي ستحال على البرلمان في القريب تمهيدا للانتخابات الجماعية أن تحقق ظروف تدبير جماعي أفضل يقوي من الهيئات التمثيلية المحلية ويدعم دورها في التنمية.

شروط توفر الأمن

السيد الرئيس،

من القضايا المهمة التي أثيرت في إطار سياسة القرب سواء في التصريح الحكومي أو مشروع القانون المالي، مسألة أمن وطمأنينة المواطن، ولا نحتاج التأكيد على أن ضمان الاستقرار والازدهار رهينان بمعالجة وضعية اجتماعية يفرزها واقع البطالة والأمية والهجرة القروية والتكدس في أحياء مهمشة. إن انتشار الجرائم ظاهرة خطيرة وليست عبارة عن حوادث عادية بل هي مؤشرات لقضايا صعبة تتطلب حضورا للدولة ووجودا يحقق للمواطن الأمن، وهي قضايا ترتبط بإصلاح القضاء والإدارة وتتطلب انعكاسات ملموسة في القانون المالي، تتجاوز مجرد تحسين جزئي وبسيط لوضعية بعض رجال الأمن.

ثالثا: إصلاح التدبير العمومي

يقدم مشروع المالي لسنة 2003 لسنة إصلاح التدبير العمومي كأحد أهدافه الأساسية، وهو يندرج ضمن رؤية شمولية ترمي إلى تحديث الإدارة والرفع من مردوديتها وتحسين الخدمات، ونعتبر في الفريق الاستقلالي أن الدولة مطالبة بالإطلاع بأدوار الضبط والأستشراف الاستراتيجي

والتبسيط والمواكبة بالإضافة إلى دورها التقليدي في العمل على توزيع عادل للدخل والتدبير الرشيد للمرفق العام فضلا عن مهمتها في تحقيق التجهيزات الأساسية.

وهذه النظرة ترتبط بهيكلة حكومية تتكامل فيها أقطاب أساسية وبترجمة الميزانية العامة لاستراتيجية متوسطة المدى تحظى خلالها القطاعات الاجتماعية ب 50٪ والاستثمار ب 20٪ وتخفيض سنوي لميزانية المعدات والصيانة ب 5٪ مع حصر عجز الميزانية في مستوى قابل للتحمل.

وتحقيق هذه الغايات يقتضي في رأينا التوجه نحو التدبير حسب المشاريع المطابقة لأولويات المخطط والتحكم في تطور المديونية الداخلية والتقليص التدريجي للحسابات الخصوصية في اتجاه إدماجها في الميزانية حتى تتم مراقبتها من طرف البرلمان.

ويقتضي التدبير العمومي الجديد إعادة هيكلة القطاع العام - وبنهج سياسة جهوية طموحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك عبر توسيع اختصاصات المجالس الجهوية ومراقبة توزيع الضريبة على القيمة المضافة وإحداث صندوق وطني للتضامن داخل وبين الجهات من أجل المساهمة في تمويل تأهيل الجهات الفقيرة.

رابعا: تعميق مسلسل الإصلاحات

السيد الرئيس، إن المشروع المعروض علينا يجعل من تغميق الإصلاحات هدفه الرابع، وهو في الواقع شرط أساسي لإنجاح الاستراتيجية الاقتصادية التي قدمها البرنامج الحكومي، فمواصلة إنجاز الإصلاحات الكبرى تعتبر في منظورنا أولوية مطلقة للتعبير عن الإرادة السياسية والعزم على تجنيد كل الوسائل المتاحة من أجل تحقيقها.

ولا نحتاج أن نذكر أن إصلاح قطاع العدل من المتطلبات الضرورية لتأمين وتحسين المناخ الاقتصادي وتوفير شروط المبادرة الحرة بضمان حماية الاستثمار ات والحقوق والحريات وكسب ثقة المتقاضين وهو ما يقتضي تجنيد كل الوسائل التنظيمية والمالية والبشرية لتدعيم قضاء مستقل ونقتدر ومختص ومنصف وفعال.

وقد تقدمنا باسم الأغلبية بتعديل مهم يؤشر بتضاننا في مجلس المستشارين مع وزارة العدل لتمكينها من الوسائل اللازمة للنهوض بالقطاع والاعتناء برجاله ومؤسساته، وتقديرا للمبادرات التي اتخذها السيد وزير العدل لبلورة هذا الإصلاح والمتمثلة في معالجة قضية الإعتقال الإحتياطي وتوسيع العفو وإصلاح السجون والحوار مع المسؤولين على مستوى المحاكم.

من دعائم إنجاح البرنامج الاقتصادي والاجتماعي إصلاح الإدارة بمصالحتها مع المواطن والمقاولة وذلك بتفعيل المساطر والإجرات المبسطة وتصحيح الأخلاقيات ومنظومة الأجور بإقرار العدالة والإنصاف والكفاءة والإنتاجية والحد من الفوارق الشاسعة بين الأجور العليا الدنيا، وإعطاء دفعة نوعية للتقاعد الإرادي بالإعفاء من الضرائب. وتسريح المواظفين الأشباح وتعويضهم بكفاءات وطنية جديدة من الشباب العاطل.

السيد الرئيس،

إن النظام الضريبي الكفيل بتدعيم الاقلاع الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة يقوم في رأينا على تكييفه مع مقتضيات التنمية.

قد لاحظ الجميع أن قانون المالية يعتمد أساسا في رفع الموارد على الزيادة في حجم الضرائب، في الوقت الذي تتراجع حقوق الجمارك بفعل التفكيك التدريجي، وتشهد مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ركودا نسبيا بسبب الإعفاءات المتعددة وعدم توسيع الوعاء الضريبي وقوة التملص.

ونعتبر أنه من غير الممكن في إطار التحولات الاقتصادية أن يظل حجم التهرب الضريبي مهولا، في الوقت الذي تبنى نسبة مهمة من المداخيل على الضريبة العامة على الدخل بالإقتطاعات من المنبع التي يخضع لها الموظفون والمستخدمون والعمال.

إن هذه الوضعية تقتضي في رأينا تشديد المراقبة الجبائية وتوفير كل الشروط المالية والبشرية للنهوض بها، أما من الناحية الجوهرية فإن النظام الجبائي المغربي أصبح في أمس الحاجة إلى إصلاح شمولي يضمن الاستقرار المطلوب ويتجاوب مع الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية المرسومة ويقطع مسلسل الإعفاءات والإجراءات المتوفرة بمناسبة تقديم كل قانون مالي.

ومن هنا فنحن نشدد على استعجالية تقديم مدونة للضرائب تحقق التطلعات المشار إليها وتعيد النظر في النسق الضريبي في اتجاه تحقيق العدالة الجبائية.

السيد الرئيس،

من النقط التي أثارت الكثير من النقاش الالتباس الذي رافق قرار إعفاء الفوائد الناتجة عن ودائع المغاربة القاطنين بالخارج من الضريبة على الدخل.

ونحن نسجل تأكيدكم أن المهاجرين المغاربة لن يتضرروا من تطبيق الاتفاق الذي تم مع الأبناك لتسوية وضعيتها بخصوص الضريبة على الودائع بالعملة الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل.

ونؤكد على ضرورة قيام الحكومة بحملة توضيحية واسعة في هذا الصدد لتلافي أية انعكاسات سلبية على تحويلات مواطنينا المقيمين بالخارج والتي صرحتم بأنها تعرف ارتفاعا مضطردا.

السيد الوزير، لا يفوتنا أن نعبر عن اعتزازنا بتدبير الحكومة لملف المديونية الخارجية حيث توقفت في تحويل

أكثر الديون إلى استثمارات، وقد سجلنا أن نسبة الدين الخارجي الإجمالي ستتقلص إلى 36٪ من الناتج الداخلي الإجمالي بعد أن كانت في حدود 60٪ سنة 1997

كما نسجل أن تقليص الدين الخارجي والتركيز على الدين الداخلي يمكن الخزينة من التغلب على مخاطر إشعار الصرف والفائدة.

لقد مكن التدبير النشيط للمديونية الخارجية الخزينة من تخفيض كلفة الدين الخارجي، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابا على الإنجاز الاقتصادي الوطني اعتبارا لأهمية المحافظة على التوازنات مما يكرس هيبة الدولة ويدعم مصداقية بلادنا في معاملاتها الخارجية.

معضلة البطالة

السيد الرئيس، يتمثل هاجسنا الأساسي في إحداث شغل مكثف للشباب المغربي بمختلف مستويات تكوينه لحفظ كرامته وفتح أبواب الأمل أمام تطلعاته ولبلوغ هذا الهدف، فإضافة إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي كشرط أساسي لإحداث فرص الشغل فإن بلادنا في حاجة إلى سياسة إرادية للتشغيل ترتكز على تنظيم سوق الشغل وتدعيم آليات تدبيره، وقد اقترحنا وضع برنامج استعجالي لوقف التراكم المهول لأعداد العاطلين ومعالجة حركة الاحتجاج والاعتصام، وتساءلنا عن السياسة الحكومية الاستعجالية للتشغيل التي من شأنها التجاوب مع هذه المعطيات، إننا ندرك أن المناصب المحدثة في الميزانية هي مجرد استجابة لحاجيات الإدارة العمومية - كما أعلن ذلك وزير المالية.

نحن ندرك ثقل كتلة الأجور في الميزانية ولكننا مع ذلك على يقين بأن احتياجات الإدارة من الأطر ستكون متوفرة إذا ما أعطي لمبدأ إعادة الانتشار واللامركزية ولنظام الجهوية مضمون في الواقع، فسياسة القرب التي تتحدث عنها الحكومة تقتضي خلق مناصب العمل والتدبير المنتج قريبة من المواطن، وعلى الأقل تنفيذ الالتزامات والوعود التي ظلت معلقة منذ 1996.

إن أخطر ما في الأمر بالنسبة للبطالة ليس فقط تراكم حجم العاطلين من الخريجين ولكن أيضا في الوافدين على العطالة نتيجة التفتت الخطير لرصيد الشغل بفعل إقفال المقاولات التي تجابه صعوبات متعددة تفتك بها، وبمعنى آخر فمن الواجب في منظورنا إعفاء الاعتبار لدورة اقتصادية نتخلص فيها من هواجس التضخم، ذلك أن تقدم المقاولة المغربية رهين أيضا بإيجاد التدابير المنعشة للقدرة الشرائية لإنقاذ رصيد الشغل وتحقيق الرواج الاقتصادي برفع إمكانية الاستهلاك.

إن المغاربة شعب يتوق إلى العيش الكريم ويطمح إلى تحقيق شروط الرفاه وكل المؤشرات والإحصائيات تدل على مصيدة ديون الاستهلاك التي تخنق معظم أرباب الأسر وتهددهم في أرزاقهم وتحطم بشكل كبير قدرتهم على تحقيق نوع المعيشة التي يتطلعون إليها.

السيد الرئيس، السادة الوزراء والمستشارون،

درجنا في تدخلنا العام عند مناقشة كل مالي على تأكيد تشبثنا بالثوابت الوطنية والقومية، المتمثلة في العقيدة الإسلامية والملكية الدستورية والوحدة الترابية والاختيار الديمقراطي ونحن عن اقتناع تام بأن صيانة وترسيخ هذه الثوابت يرتبط بمزيد من تحصين اقتصادنا الوطني وجعله في خدمة النمو الاجتماعي الشامل، وتمكينه من مواكبة كل التحديات المحيطة التي يقتضيها تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية نحو فتح الحدود وإنشاء مناطق التبادل الحر.

وقد سجلنا أن الحكومة عازمة على تحقيق شروط التأهيل المنشود آخذة بالاعتبار امتدادنا المغربي وتجذرنا العربي الإفريقي وآفاقنا الاورومتوسطية، ومتفاعلة مع رهانات العولمة والشراكة وما تقتضيها من إعداد اقتصدي واجتماعي شمولي.

ونحن نريد - كما أدركنا ذلك عند مساندتنا للتصريح الحكومي - أن تنجح الحكومة في مهمتها لأن نجاحها سيضمن للبلاد كسب امتحان فترة حاسمة في تاريخها، ولأننا في الفريق الاستقلالي نقدر أهمية الأوراش والإصلاحات المطلوب مواصلة إنجازها بوتيرة متسارعة لتدارك الخصاص المتراكم، ونقدر حجم الانتظارات والتطلعات التي ينبغي التجاوب معها، لتحقيق شروط العيش الكريم، فنحن نجدد التعبير عن موقفنا الإيجابي متطلعين إلى المستقبل بثقة.

والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة الآن للمستشار أحمد بنا عن فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد أحمد بنا:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

إخواني أخواتي المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

أتقدم أمام هذا الجمع الكريم، داخل هذه القبة المحترم، وبكل شرف وسرور لأخوض باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة مشروع قانون المالية رقم 45.02 لسنة 2003.

وأود بدءا، أن أشير إلى أن خروج مشروع قانون المالية الحالية عن الإطار العادي سواء الزمني منه أو فيما يخص طريقة تدارسه إنما هو منبثق عن انعكاسات فترة الفراغ التنفيذي التي ميزت فترة ما بعد الانتخابات النيابية السابقة ونحن في الاتحاد الدستوري، ومن باب إيماننا بجسامة

مسؤولية المعارضة التي ألقاها علينا التاريخ، والمتمثلة في إثراء العمل الحكومي، والنقد البناء، والمشاركة الفعالة في تشييد معالم المرحلة الحداثية للمغرب، لم نشأ اتخاذ موقف مقاطعة مشروع قانون مالية 2003 كتعبير عن الرفض التام لظروف العمل التي فرضتها علينا الحكومة بمؤازرة من أغلبيتها داخل هذا المجلس الموقر.

بالمقابل كان علينا الانخراط في تبعات موقف المشاركة، فمن المناقشات السطحية، إلى الخروقات المسطرية، مرورا بالبرامج الزمنية المتعددة والمتضاربة فختما بالعمل الماراطوني والذي من خلاله، ومن خلال اقتناعا بأن عجرفة التحالف الحكومي ستمرر المشروع شاء من شاء وكره من كره، أصبحنا نتساءل ما هو دور المعارضة كمكون أساسي من مكونات المنظومة التشريعية في ظل "ديكتاتورية فرض الأمر الواقع" والتي تبنتها حكومة التناوب، ومررت عدواها للحكومة التقنو - سياسية الحالية.

ونريد من خلال هذه المعطيات الأخيرة، أن نؤكد للشعب المغربي كافة بما في ذلك من لم يشارك في الاستحقاقات التشريعية الأخيرة وهم كثرة، أن الاتحاد الدستوري بريء من هذا المشروع المالي والذي لا يملك من القوة القانونية إلا ما نزعته الأغلبية غصبا من المعارضة.

كانت هذه السيد الرئيس، ديباجة توضيحية لابد منها، ومن خلالها نبرؤ ذمتنا حتى نباشر، والبال مرتاح، إبداء ما في جعبتنا من ملاحظات تقوم أساسا على روح المشروع كتركيبة إجراءات تطبيقية لا كأرقام ومؤشرات ألفنا عدم تغيرها من سنة مالية لأخرى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إن المشروع الحالي للمالية، وبغض النظر عن ابتعاده عن روح التصريح الحكومي ومخالفته لمضامين المخطط الخماسي والذي لا داعي لاستحضاره لان الحكومة أعدمته بدون تبرير وبدون اعتبار لأي معطى لا سياسي، ولا اقتصدي - اجتماعي ولا حتى أخلاقي، قلت إضافة إلى ذلك يبقى هذا المشروع عاديا مع أنه جاء ليتعامل مع وضعية استثنائية للبلاد، وذات أبعاد اجتماعية - على الخوص - خطيرة، ف 8،5 مليون مغربي يعيشون تحت عتبة الفقر، في حين أن 3،1 مليون مغربي يبحثون عن الشغل، ويبقى الرقم المفزع هو المعبر عن فظاعة آفة الأمية في مجتمعنا ف 15 مليون من مواطنينا أميون، في حين تعيش 780 ألف أسرة في سكن عشوائي أو غير لائق أو في أحياء الصفيح.

ومن جهة أخرى، فالمطلع على مضمون هذا المشروع يستشعر اندراجه في سياق الاستمرارية بالنظر إلى هيمنة الهاجس المالي والمحاسباتي والذي لا يستجيب لانتظارات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على حد سواء. وتبعا لذلك، جاء المشروع بنفس توقعات الميزانية 2002 فيما يخص مستوى عجز الميزانية، ومعدل التضخم، والنفقات الاستثمارية، كتكريس للتعامل الاورثودوكسي مع مالية الدولة وعدم مراعاة المؤشرات السلبية والخطيرة التي تقدمها حالة الاقتصاد الوطني المحيط الجهوي الدولي.

من جهة أخرى، لقد غابت عن المشروع إجراءات تحديث النظام الضريبي، وكلنا يعلم أن الثقل الضريبي في المغرب يبقى جد مرتفع إذ يصل إلى 44٪ الشيء الذي يشكل عائقا أساسيا يحول دون الانطلاقة الحرة والنوعية للاستثمار الداخلي الخاص. وفي نفس هذا السياق لابد من الإشارة إلى كون المقاولات الصغرى والمتوسطة لا تستفيد من تحفيزات جبائية عند تعزيزها لرأسمالها، ولا من إمكانية تقوية قدراتها التمويلية، وهذا الأمر لا يساعدها في الاستعداد لمواجهة رهانات العولمة التي هي على الأبواب، والمتمثلة في المنافسة الشرسة والغير المتكافئة التي سيفرضها هذا المعطى.

ويضل الغائب الكبير والفعلي عن المشروع هو البعد الاجتماعي، فلم يأت المشروع بأية إجراءات تخص البت في الإصلاح الشمولي لمنظومة الأجور قصد جعلها عادلة وأكثر مردودية، ولم يقدم معالم السياسة الإصلاحية القادرة على ضمان التوازن المالي لصناديق التقاعد، كما أنه لم يتبن معالجة تقييمية وانتقادية ذاتية لمعضلة السكن الاجتماعي بالشكل الذي يخول تحقيق فعالية أكثر للسياسة السكنية للدولة. من جهة أخرى، حطم هذا المشروع طموحات الموظفين والمأجورين بعدم اقتضاء مراجعة للمساهمة حسب الأشطر الضريبية والتي أنفاسهم وتحد من قدرتهم الشرائية، وفي هذا الصدد لابد من التذكير أن مساهمة هذه الفئات من المواطنين تعتبر المساهمة الثالثة في المدخول الضريبي العام للدولة فاين نحن من العدالة الضريبية في ظل غياب عدالة الأجور؟ كما أن مدونة التغطية الصحية لم تحظ بالأهمية الخاصة من طرف مشروع مالية 2003، مع أن هذه المدونة سبق للحكومة أن وضعت أجندة مرحلية تطبيقية لها، وإن لم تكن وضحت مصادر التمويل التي ستعتمد عليها في تحقيق ذلك، فهل مشروع قانون المالية 2003 دليل للتراجع الحكومي عن البرمجة الزمنية للتغطية الصحية؟

أما فيما يخص توفير مناصب الشغل والمندرجة في إطار التزامات الدولة بصفتها طرفا كامل المسؤولية في أزمة البطالة الحادة، فلم يتجاوز حتى الحد الأدنى وذلك بالاكتفاء خلق 7000 منصب قار، و 6000 في إطار ترسيم المؤقتين، وحتى هذه المناصب فتتركز حول ثلاثة قطاعات أساسية هي التعليم، الصحة والأمن الوطني.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يحتاج الاقتصاد الوطني أكثر ما يكون إلى استعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين سواء الوطنيين منهم أو الأجانب، وهذا لن يتأتى إلا بإرساء نظام قضائي فعال قادر على محاربة مظاهر الفساد والتسيب المالي والإداري والتهرب الضريبي، ولن يتأتى كذلك إلا بنهج مقاربة متوازنة ما بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي كفيلة بخلق الانسجام التام في التوجهات المستقبلية للبلاد مما يعزز من فرص نجاح تطبيقها والوصول الى النتيجة المتوخاة أي التنمية المستديمة، فهل هذه الشروط أخذت بعين الاعتبار أثناء صياغة هذا المشروع؟ لا يبدو لنا ذلك، فقد أصبح الأشخاص الضالعون في قضايا في قضايا الفساد مثلا، يتمتعون بحق السراح المؤقت، ولا تزال المحسوبية والزبونية تطغى على جل القنوات المعاملات المجتمعية، والهوة تتسع ما بين الفقراء والأغنياء، وما بين قمة الهرم الاجتماعي وقاعدته، الشيء الذي ساهم في خلق وضعية متأزمة، تدمر لنفسية الشعب انبثقت عنها أزمة ثقة في الحياة السياسية، ومساس بالتوازن والسلم الاجتماعي والدليل على ذلك هذا العدد الضخم من المتصاهرين أمام البرلمان والمعتصمين أمام الوزارات والعمالات والأقاليم.

إن معدل النمو الذي تتوقعه الحكومة من خلال مشروع ميزانية الدولة لسنة 2003 أي 5،4٪ يبقى خاضعا لمؤثرات داخلية وخارجية غير متحكم فيها، هذا بغض النظر عن كونه يبقى دون الطموح الوطني الكفيل بتحقيق شروط الإقلاع الاقتصادي والتي تفرض إرساء معدل نمو ثابت أو متحسن لا يقل عن 6،5٪.

ذلك الإقلاع الاقتصادي الذي يستحيل تحقيقه من خلال البنية العقيمة والتي أصبحت دائمة الاعتماد في ميزانية الدولة أي 56٪ للتسيير، 14٪ للاستثمار، 30٪ لخدمة الدين.

إن الرفع من الاستثمارات الخاصة الداخلية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتكنولوجيا والخالقة لمناصب شغل ولمنافذ تصريف للمنتوجات والخدمات الوطنية، إظافة إلى تعزيز مستوى الادخار الوطني تبقى هي الشروط الاساسية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي المتوخى والتي، لانظن صراحة، أن المشروع جاء بآليات منطقية وجادة للتعامل الايجابي معها.

إن سياسة الملء والإفراغ ما بين الدين الداخلي والدين الخارجي لا تزال معتمدة خلال مشروع قانون المالية لسنة 2003 وقد سبق لنا أن حذرنا من تداعياتها خلال مناقشة التصريح الحكومي، وربما أن التعامل مع قضية المديونية تنخرط في إطار سياسة ذر الرماد في العيون والتي نهجتها الحكومة في السنوات الأخيرة كوسيلة لتضليل المواطنين عن الوضعية الحقيقية لمديونة البلاد، ولكن ما نخشاه حقيقة هو أن تتكشف محدودية هذه السياسة على المدى القريب أو المتوسط بعد أن تكون مالية الدولة قد تضررت.

ولا نفهم جدوى إثارة فتنة حول إعفاء أو إلزام المهاجرين المغاربة بأداء ضريبة 10٪ على فوائد عائداتهم - وإن كان المشروع قد أقر اعفاءاها ابتداءا من فاتح يناير - ونحن في هذا الصدد نطرح التساؤل التالي حتى نطمئن مواطنينا في المهجر، هل اجراء الاعفاء له أثر رجعي أم لا؟

أما فيما يخص وضعية القطاع الخاص المغربي، فإضافة إلى معاناة ميزانيات شركاته من الضغط الضريبي المرتفع، فقد جاء المشروع ليؤزم وضعيتها وذلك خلال إقرار جزاءات تأخر في أداء الضريبة، وهذا الأجراء المراد منه - حسب الحكومة -، تحسين التحصيل الضريبي للدولة، غير أننا لا نستطيع أن نستوعب لماذا لم تعتمد الحكومة مقاربة ما بين تحصيلها الجيد للضريبة ووفاءها بالتزاماتها المالية اتجاه القطاع الخاص.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

تبقى أزمة البورصة المعبر الواضح عن علة الاقتصاد الوطني وعن فشل السياسات المالية التي نهجتها الحكومة السابقة منذ 1999، والحكومة الحالية من خلال المشروع الحالي لم تأت بتصور فعلي مترجم في شكل إجراءات واضحة قادرة على تجاوز أزمة البورصة.

أما فيما يخص القطاع البنكي فبصفته من ضمن مكونات السوق النقدية، فإننا لا نظن أنه يقوم بدوره كاملا في دعم الاستثمار وتشجيع الادخار الوطني، هذا على الرغم من توفره على سيولة مهمة. هذا الخلل في الوظيفة البنكية بالمغرب يدفعنا بنفس المناسبة، إلى استحضار مدى أداء كل من المجلس الأخلاقي للقيم المنقولة وبنك المغرب لوظيفتهما كمراقبين للأبناك، أم أن المعاملات البنكية تبقى خاضعة لسيطرة لوبيات اقتصادية قوية تحسب نفسها فوق أية مراقبة؟

لقد تم المداخيل التي كانت متوقعة خلال السنة المالية 2002 بشأن الخوصصة إلى السنة المالية 2003 وفي هذا الصدد، نبدي تخوفنا من تكرار الفشل الذي شهدته عملية خوصصة بعض المؤسسات الوطنية والتي حاول السيد وزير المالية تغليفها في قالب المؤثرات الدولية إلا أنها تعزى بالدرجة الأولى إلى سوء تدبير ملفات التفويت. وخوصصة الحصة الثانية من اتصالات المغرب إضافة إلى عملية تفويت. الخط الثاني للهاتف الثابت مثالين حيين شاهدين على ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلابد للخوصصة أن تتجاوز الهدف الضيق الرامي إلى تمويل عجز الميزانية لترقي الى مستوى الآلية القادرة على تحريك الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس، أعي جيدا ضيق الوقت، ولذلك فسأقدم بعض الملاحظات المتبقية بإيجاز قبل أن أختم مداخلتي، فمن الضروري ملاءمة المنظومة التعليمية مع حاجيات سوق العمل المتطورة والمتجددة، وفي هذا الإطار يجب رصد الإمكانيات اللازمة من أجل تكثيف برامج تكوين وتأهيل الموارد البشرية، مع التفكير في دعم القطاع التعليمي الخاص من خلال التحفيزات الضريبية والشراكة مع القطاع العام بالشكل الذي يساهم في الحد من معدل الأمية المخجل. ونستحضر في هذا المجال القولة المشهورة التي تقول "أنه لا يوجد من رأسمال إلا العنصر البشري" فبدون تطوره، وتنمية فكره، وطريقة عمله، لن تكون مساهمته انتاجية وإيجابية في خلق ظروف الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولن تفوتنا الفرصة دون تسليط الضوء على هزالة الميزانية المخصصة للبحث العلمي وكأن هذا الأخير ليس دافعا أساسيا لقاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر، لابد لنا أن نكون جازمين في التخلص من مظاهر اقتصاد الريع والتي لا يزال يحظى فيها بعض المحظوظين بامتيازات خيالية دون أن يكونوا منتجين فعليين، ومن هنا ضرورة تحرير بعض القطاعات الأساسية أمام المبادرة الحرة والمنتجة ونذكر على سبيل المثال: النقل واستغلال المقالع واستغلال الثروات البحرية.

وانتقالا إلى محطة أخرى، نؤكد على ضرورة إعادة النظر في الديبلوماسية المغربية الاقتصادية، والفكرية، والثقافية، والسياسية، إلى شعوب العالم التي تربطنا بها أواصر الاخوة والصداقة والتعاون، وبناءا على هذه المهمة السامية يمكن أن نجزم على أن الاعتمادات التي رصدت من خلال مشروع قانون مالية 2003 غير كافية لتحقيق الإصلاح الشامل للديبلوماسية المغربية كما يرغب في ذلك صاحب الجلالة، كما أنها تبقى غير قادرة على الرفع من نسبة التغطية الدولية وإلحاق مستشارين اقتصاديين بمختلف السفارات والقنصليات كإجراء أولي لتفعيل دور الديبلوماسية في جانب جلب الاستثمار الأجنبي للبلاد.

إن التمادي في دعم بعض المؤسسات الوطنية المفلسة بدعوى إمكانية تقويمها حتى تستعيد نشاطها، نحسبه في بعض الحالات تبذير للمال العام عبر سوء التدبير المبني على التحليل الخاطئ.

ومن جهة أخرى، لابد أن نسجل السيد الوزير استياءنا للتوزيع الغير العادل والغير المتكافئ للمشاريع التنموية التي برمجتها الحكومة في إطار تدخلات المكاتب الوطنية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن جل هذه المشاريع ممركزة في نفس الجهات المتواجدة في محور الرباط الدار البيضاء، وتم تهميش باقي الجهات الفقيرة التي ينتسب إليها الحيز الكبير من العالم القروي، زيادة على معاناتها من نقص مهول في التجهيزات التحية وحتى الأساسية، ونستخلص من هذا أن الحكومة ميزت المضار الحضاري عن العالم القروي وهي بذلك لازالت تكرس مفهوم المغرب النافع والمغرب الغير النافع في التنمية وهذا يتنافى مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله الذي ما فتئ ينادي بالعناية بالجهات الفقيرة والعالم القروي على الخصوص وكذلك الأمر لما جاء في التصريح الحكومي.

واتباعا لكل ما قيل، فان المشروع بمقتضياته، يبقى في نظرنا غير متلائم تماما مع الظرفية الحساسة التي فيها، وغير متجانس أساسا مع توجهات الحكومة التي ستشرف على تطبيقه. وسعيا منا في المساهمات، تقدمنا ببعض التعديلات التي نراها متناسبة مع الحاجيات المستعجلة للمجتمع وهي ذات طابع اجتماعي على وجه الخصوص. غير أن سلاح الفصل 51 القامع لروح النقاش المثمر، والذي يسد الباب أمام أدنى قنوات التبادل المعرفي بين الحكومة والمعارضة، أشهر في وجه هذه التعديلات، وبناءا عليه نستنتج من خلال ذلك أن الحكومة صنفت نفسها ضد العدالة الضريبية، وضد اللامركزية من خلال رفض تعزيز دعم الجهات، وحتى الأشخاص المعاقين بدنيا لم تمنح لهم فرصة التوفر على بنية تحتية ولوجية تسهل لهم جوانب حياتهم اليومية من خلال الصندوق الذي اقترحنا إحداثه، "فاللهم إن هذا لمنكر".

وأختم كلمتي هاته بعصارة خالصة لكل ما قيل، هي أنه خلال التركيبة الشمولية للمشروع، وأخذا بالاعتبار تخلي الدولة عن أدوارها الحيوية، واعتمادها على عائدات الخوصصة كمكون بنيوي ضمن الميزانية، وتقليص توفير مناصب الشغل المندرج في الإطار الكبير المعنون بالغياب الفعلي للجانب الاجتماعي في السياسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب، أمكن-الجزم على أن الحكومة لا تزال بصدد تطبيق مقنع لسياسة اقتصادية تؤدي إلى تفقير الفقير وإغناء الغني والإقصاء وتهميش العالم القروي وإثقال كاهل المواطن المغربي بالمديونية سواء الداخلية أو الخارجية انصياعا لأوامر تعليمات البنك الدولي وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد سعيد التدلاوي باسم الفريق الديمقراطي فليتفضل.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2003 المعروض على مجلسنا الموقر.ويمكن اعتبار هذا المشروع امتدادا للمشاريع التي تقدمت بها الحكومات السابقة، علما أنه وضع لدى مجلس النواب قبل تشكيل الحكومة الحالية.

وقد كنا نأمل أن يشكل القانون المالي الحالي قطيعة مع الماضي، والدخول في تجربة جديدة قوامها المصداقية في القول والعمل وترك سياسة الشعارات البراقة التي طبعت البرامج للحكومات السابقة.

ومن خلال دراستنا لمشروع القانون المالي الحالي، كنا نأمل أن تأتي الحكومة بمشروع قانون مالي يسطر مجموعة من البرامج والمشاريع التي تتطلبها الظرفية في بلادنا لتجاوز المرحلة الصعبة التي يعيشها الشعب المغربي.

ولقد برهنت الأحداث الأخيرة التي عاشتها بلادنا من خلال الكوارث الطبيعية التي عرفتها بعض مناطق المملكة أن الميزانية العامة للدولة التي تناهز 163 مليار درهم لا يمكن أن تغطي ما قد يحدث من كخاطر أو كوارث غير متوقعة لا قدر الله.

مما يجعل من ميزانية الدولة أداة غير قادرة للسيطرة على المخاطر، ناهيك عن انعدام مصادر الموارد المالية الضخمة التي تتطلبها المشاريع التنموية المزمع إنجازها والتي لا يمكن أن تتوفر لمشروع ميزانية مثل هذا الذي يضع ضمن مشاريعه الكبرى تشييد الطرق السيارة وإصلاح النظام التعليمي والبحث العلمي، هاذين القطاعين اللذين يشكلان حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

لقد انبنى مشروع القانون المالي المعروض على مجلسنا الموقر على فرضيات، فهل يمكن أن تشكل هذه الفرضيات حقائق ثابتة النهوض بأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الاقتصادي من الجمود؟

وهل يمكن أن يستقيم الوضع الاقتصادي في ظل الركود والجمود الذي يعيق المبادرة الاستثمارية؟

وهل يمكن أن نعترف - جدلا - بوجود وضع اقتصدي سليم في غياب القدرة الشرائية للمواطن المغربي؟ وفي ظل كذلك سياسة التقشف الممنهجة التي تضرب في الصميم الطبقات المتوسطة والضعيفة؟.

وأين هي الجرأة التي أعلنت عنها الحكومة في التقليص من الأجور العليا والتدابير الصارمة التي وعدت بها لتخليق الحيات العامة؟

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

هذه بعض التساؤلات أتيت بها على سبيل المثال لا الحصر لإبراز مدى التناقض الموجود بين ما ورد في مشروع القانون المالي والقضايا الكبرى التي تناولها التصريح الحكومي.

ففي مجال إنعاش المبادرة الاستثمارية، من المعلوم أن الحكومة تهدف من خلالها، إنتاج الثروات وخلق مناصب الشغل، كما ورد في عرض السيد وزير المالية.

كما لا يخفى عليكم أن أخطر معضلة تواجه بلادنا الآن هي الأعداد المتزايدة للمعطلين، والتي تتفاقم سنة بعد أخرى حيث يتراوح المعدل السنوي ما بين 40 و30 ألف عاطل.

وأمام هذا العدد المهول نجد أن مشروع الميزانية لم يخصص سوى 7000 منصب شغل سيستغل جلها في تسوية وضعية بعض المستخدمين في عدد من القطاعات.

إن الخطاب الحكومي الذي يتحدث عن حل مشاكل البطالة عن طريق تأهيل المقاولة يبدو منطقيا وحتميا بالنسبة للتطور والحداثة التي تنشدها بلادنا، لكن الواقع الحالي للنسيج المقاولاتي المغربي يعاني العديد من المشاكل، منها ما هو مرتبط بالجانب القانوني ومنها ما هو مرتبط بتعقيد المساطر الإدارية، ومنها ما هو مرتبط بمحيط المقاولة نفسها.

وهنا لابد من أن تلعب الديبلوماسية الاقتصادية المغربية دورها للتعريف بالأوباش الكبرى للإصلاح التي تعرفها بلادنا، وإقناع مختلف الشركاء الاقتصاديين بأهمية الاستثمار في مختلف المجالات الواعدة ببلادنا.

لقد توقف مشروع الميزانية عند ثلاث قطاعات هي السياحة والصيد البحري والصناعة التقليدية كآفاق وإعادة للمبادرة الاستثمارية.

إلا أننا نخشى أن يبقى هذا الخطاب مجرد نوايا خصوصا وأن القطاع السياحي - كما هو معلوم - يتعرض من حين لآخر لهزات غير متوقعة ويخضع للتقلبات والأوضاع السياسية والاقتصادية التي يعيشها المحيط الدولي.

كما أن الصيد البحري لم يتمكن بعد من إبراز قدرته الوطنية والذاتية في خلق فرص التشغيل كما كان متوقعا، خصوصا بعد الموقف المغربي بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الفرقاء في الاتحاد الأوربي.

وبخصوص قطاع الصناعة التقليدية، فمن الأكيد أنه يشكل مصدر عيش شريحة عريضة من الصناع في مختلف الحرف والفنون، إلا أن افتقاره إلى الدعم المالي وتأهيل الفاعلين في هذا القطاع وتوفير الشروط الملائمة لتسويق المنتوج المغربي إلى الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة، كل هذه العوامل تشكل عقبات كبرى للنهوض بهذا القطاع.

ونسعى لكون الحكومة تجاهلت قطاعا نعتبره ضمن الآفاق الواعدة لخلق فرص التشغيل ألا وهو القطاع الفلاحي الذي لم يحض بالأولوية اللازمة بالرغم من قناعة الجميع بأهميته في النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

إن حكمنا هذا نابع مما تضمنه تصريح وزير المالية، حينما اعتبر أن الميزانية العامة للدولة بدأت تستقل عن النشاط الفلاحي.

وفي هذا الإطار، نود في الفريق الديمقراطي أن نؤكد للحكومة، أن هذه المقاربة غير سليمة على اعتبار أن هذا القطاع سيظل المحرك الأساسي لموارد الدولة بالرغم من ارتباطه بالظروف الطبيعية والمناخية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

أما في مجال الاختيار الثاني الذي تضمنه مشروع والمتعلق بالبعد الاجتماعي، والذي يتناول التعليم النافع والسكن اللائق وحق العلاج، فإن تعميم التعليم يبقى صعب المنال على اعتبار أن حوالي 61٪ من المواطنين يعانون من آفة الأمية، وهذا راجع بالأساس إلى تدني مستوى التمدرس وعدم توفر الشروط اللازمة لتطويره وتفعيله، خصوصا في العالم القروي حيث العديد من المدارس مازالت بدون مدرسين ودون حجرات دراسية كافية مما أدى إلى ظهور ظاهرة الاكتظاظ. إلى أضحت ظاهرة عامة بدأت تطال حتى المدن.

وبالنظر إلى هذه الوضعية، نجد أن من الأسباب المباشرة لها، ضعف الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بصفة خاصة والقطاعات الاجتماعية بصفة عامة، وهو ما حاول الميثاق الوطني للتربية والتكوين تداركه من خلال التوصيات التي رفعتها اللجنة المختصة إلى جلالة الملك وزكاها حفظها الله بزيادة سنوية من الميزانية العامة للدولة.

وبخصوص القطاع الصحي، فإن مبدأ "الصحة للجميع" أضحى بدوره شعارا يرفعه الوزراء المعنيون دون أن نجد له مؤشرات تطبيقية ملموسة على أرض الواقع.

ونتمنى أن تتحمل الحكومة الحالية مسئوليتها في تطبيق مضمون مدونة التغطية الصحية التي صادق عليها مجلسنا الموقر، خلال الدورة السابقة وذلك بإخراج المراسيم التطبيقية للمشروع حتى لا تبقى وعودا واعية.

إن كرامة المواطن مبنية أساسا على ضمان تعليم نافع وشغل منتج وسكن لائق.

والحكومة تقر من خلال خطابها، باتساع الفوارق الاجتماعية بسبب الفقر والسكن الغير اللائق، لذلك هي مطالبة الآن بتعجيل إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة دور الصفيح والبناء العشوائي وإعادة هيكلة النسيج الحضري والبناء العمراني الغير المنظم.

وتعتبر سياسة المؤسسات العمومية التابعة لقطاع الإسكان والتعمير غير مجدية، إن لم نقل قد زاغت عن الأهداف المسطرة لها، حيث تحولت إلى مؤسسات تساهم في المضاربات العقارية بذل سن سياسة لحماية المواطنين ذوي الدخل المحدود، والقضاء على السكن العشوائي وتوفير السكن الاجتماعي.

أما سياسة تأهيل العالم القروي، فإن موقفنا في الفريق الديمقراطي ظل دائما منصبا على الاهتمام به وبالأحياء الشعبية وبمحاربة التهميش والفقر والاقتراب من الفئات المحتاجة.

وقد أبانت التجربة على صواب موقفنا، حيث أصبح الجميع مقتنعا بضرورة فك العزلة عن العالم القروي و بتأهيل المناطق القروية عن طريق تزويدها بالماء الصالح للشرب والكهرباء وفتح المسالك القروية، وهي شروط أساسية لتنمية قروية منشودة.

ومن البديهي أن التنمية القروية تبقى دائما مطمح الجميه.

لكن السياسة التي تنهجها الحكومة في هذا المجال تعتبر فضفاضة، فمنها ما يهم الفلاح، كتحسين الدخل الفردي عبر الرفع من مردودية الأراضي الفلاحية، وعصرية إنتاجه، ومنها ما يتعلق بالسياسة العامة للدولة كضمان الأمن الغذائي وإدماج الاقتصاد الفلاحي في الاقتصاد الوطني وحماية الموارد الطبيعية.

1 - وهل بهذه الشعارات يمكن أن تحظى هذه الحكومة بثقة الفلاح؟

لقد تطرقت بعجالة إلى المبادرة الاستثمارية والبعد الاجتماعي والأولويات التي ارتكز عليها مشروع القانون المالي لسنة 2003.

والواقع أن الانكماش الذي اعترى المبادرة الاستثمارية في القطاع الخاص والعام على السواء، وعدم قدرة الحكومة على مواجهة البعد الاجتماعي بفعالية، يرجع في نظرنا إلى العجز الذي أبانت عنه الحكومة في تحقيق الإصلاح الإداري الموعود في التصريح الحكومي السابق. والتي نعتبر الحكومة الحالية استمرار لها.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد تطرق مشروع القانون المالي الحالي فيما أسماه وزير المالية بالهدف الرابع والمتعلق بمواصلة إنجاز أوراش الإصلاح الكبرى والتي تتمحور حول:

التركيز على تدبير معقلن للموارد المائية.

تحرير قطاع النقل الطرقي على المدى الآني والقريب.

مراجعة القانون البنكي وتحيينه.

معالجة المعلومات والمستندات المالية من الشوائب.

سن قوانين لتنظيم بورصة القيم.

إن التدبير المعقلن للموارد المائية يفرض على الحكومة أن تعيد النظر في الأساليب المستعملة حاليا في مجال السقي حتى لا تهدر كميات كبيرة من الماء، وأن تفي بالتزاماتها

في مجال دعم الاستثمار في مجال الهيدروفلاحي، وذلك بصرف دعم للفلاحين.

أما فيما يتعلق بتحرير قطاع النقل فإن الحكومة لازالت لم تف بعد بالوعود التي التزمت بها بالرغم من أن السيد وزير النقل والملاحة التجارية في الحكومة السابقة قد أعلن أن وزارته قد وضعت لدى الأمانة للحكومة منذ 13 مارس من السنة لحالية، مشروع القانون المتعلق بتحرير النقل الطرقي للمسافرين والذي تعلق عليه آمال عريضة لاصلاح هذا القطاع والحد من حوادث السير نظرا لعدم التحكم في توزيع رخص النقل الذي طبع الثمانينات والتسعينات كما ورد على لسان الوزير السابق.

وفي مجال تحديث القوانين البنكية، نرجو أن لا يبقى وعد الحكومة بمراجعة القانون البنكي وتحيينه حبرا على ورق.

إذ كنا ننتظر من الحكومة إجراءات وتدابير عملية تخص إصلاح الأبناك، التي لازالت تتحكم في السياسة النقدية وسعر الفائدة الذي يشكل العائق الأكبر أمام أية إنطلاقة اقتصادية حقيقية.

إن القطاع البنكي لازال لم ينخرط بعد في تشجيع الاستثمار الوطني، ولم يساهم فعاليا في تحريك عجلة التنمية الشاملة وأن أي تأخير أو تخاذل من طرف الحكومة في هذا الميدان سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

تلكم سيدي الرئيس، السادة الوزراء، زملائي المستشارين بعض الملاحظات التي حاولنا إثارتها في إطار من الحوار البناء والمثمر بين مجلسنا الموقر والحكومة، علما أننا من موقعنا كمعارضة بناءة، لا يمكن أن نصدر أحكاما مسبقة في مستهل مشوار حكومة صاحب الجلالة نصره الله.

إلا أننا سوف نتابع عن كثب العمل الحكومي، وسنراقب الأوراش التي حددها مشروع القانون المالي المعروض على مجلسنا الموقر، في إطار الاختصاصات المخولة للمؤسسة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية.

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد المستشار رحو الهيلع.

المستشار السيد رحو الهيلع:

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

أتقدم أمامكم بتدخل فريق جبهة القوى الديمقراطية في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2003، للتعبير عن رأينا في هذا المشروع وعن مواقفنا وملاحظاتنا، وما كنا نطمح إليه ويطمح إليه الشعب المغربي، اعتبارا للظرفية السياسية التي جاء في سياقها هذا المشروع وهذه المناقشة، وهي ظرفية تميزت بتشكيل حكومة جديدة، بعد عملية انتخابية هامة، وبعد تصويت الشعب على برامج، ووعود كبرى، ينتظر اليوم تحقيق جزء منها على الأقل.

وتأتي كذلك بعد تحديد عاهل البلاد، جلالة الملك محمد السادس نصره الله، للأولويات الكبرى لسياسة الدولة، والمحددة في الشغل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والسكن، وهي نفس الأولويات التي انبنى عليها التصريح الحكومي.

ويحق لنا اليوم التساؤل: إلى أي حد يتجاوب المشروع الذي نحن بصدد مناقشته مع هذه الظرفية؟ والى أي حد يجيب عن الأسئلة والقضايا المطروحة في الساحة الوطنية؟

السيد الرئيس، إن الملاحظة العامة التي خرجنا بها بعد دراستنا لهذا المشروع، هي أنه مشروع عادي، ولا يأتي بأي جديد ملموس، والذي كان من المفروض الإتيان به بعد الانتخابات، وبعد تشكيل حكومة وصف برنامجها بالطموح، كان من المفروض الاجتهاد لإرجاع الثقة للشعب، وتأكيد أهمية الانتخابات وأهمية اختياراته ومشاركته.

كان من المفروض أن تؤرخ هذه المحطة لمرحلة جديدة في حياتنا الوطنية، وذلك بالإعلان عن إجراءات كبرى، وتدابير جدية لتنمية الاقتصاد والمجتمع، والتجاوب مع طموحات الشعب.

حقا، نحن على وعي بصعوبة مراجعة مشروع معد سلفا، بشكل جذري وشامل، وجعله يناسب كليا البرنامج الحكومي وأولوياته، ونحن على وعي، بأن التصريح الحكومي يشمل مجموع عمرها الافتراضي، وليس سنة واحدة فقط، لكن سنة مالية واحدة تشكل خمس العمر الافتراضي لهذه الحكومة، وكان ينبغي أن يعكس المشروع الحالي بعضا من هذه الأوليات بشكل واضح وملموس..

لكن ما وجدناه أن أغلب التعديلات التي أدخلتها هذه الحكومة على المشروع الأصلي، هي تعديلات شكلية لملاءمة المشروع مع الهيكلة الجديدة للحكومة، وحتى التعديل الذي يتعلق بتحويل 500 منصب مالي من وزارة التربية الوطنية الى وزارة الصحة، يجعلنا نتساءل: هل فعلا لا تحتاج وزارة التربية الوطنية لهذه المناصب؟ في وقت تعتبر سنة 2003 سنة حاسمة في تطبيق ميثاق التربية والتكوين، وفي وقت تواجه فيه مسألة تعميم التعليم مشاكل جدية، من حيث التأطير البشري؛ وفي وقت يزداد فيه الاكتظاظ، وتوجد أقسام بدون مدرسين، وتلجأ الوزارة الى معلمين عرضيين لحل أزمة التأطير؟

ألم يكن من الاجدر خلق مناصب جديدة لتغطية العجز في مجال الصحة، عوض أن تكون هذه التغطية على حساب

تعميم التعليم وجودته، علما أن التعليم النافع هو ضمن الأولوليات الأربع للدولة؟

إن ملاحظتنا العامة هي أن الميزانية المقترحة هي ميزانية الاستمرار والاستقرار...

فأغلب المعطيات الرقمية الأساسية للمشروع تبقى هي نفسها (نسبة النمو 4,5٪، نسبة التضخم 2,5٪ نسبة العجز 3٪، معدل الاستثمار 22٪)، وحتى عندما يحدث تغير، فهو إما ارتفاع طفيف او انخفاض طفيف، وعموما يبقى الوضع على ما هو عليه.. وهذا يعني استمرار أزمة البطالة بنفس الحدة، واستمرار الركود الاقتصادي بنفس الحجم وضعف الاستهلاك، وتفاقم الفقر ومعاناة الفئات المحرومة من شعبنا...

إن الحفاظ على المكتسبات السابقة لحكومة التناوب، المتمثل في استمرار التوازنات الماكرو-اقتصدية، هو أمر إيجابي في حد ذاته، لأنه يجنب البلاد من الرجوع إلى الوراء، ويحميها مما هو أفظع من الوضع الحالي..

لكن، من لا يتقدم يتأخر، وكنا نأمل أن نتجاوز مرحلة هاجس التوازنات المالية، والانكباب، بجدية على تحقيق التوازنات الاجتماعية.. كنا نأمل تجاوز النظرة المالية التقنية المحضة لمشروع القانون المالي، نحو تصور اجتماعي، والإجابة عن الإشكاليات الكبرى عوض هذه الرتابة التي حكمت هذا المشروع...

لقد تساءلنا، السيد الوزير، عن كيفية تعامل هذا المشروع مع أولوية السكن الاجتماعي، كأهم جانب اجتماعي في التصريح الحكومي، وبحثنا عن إجابات المشروع عن هذا السؤال. فلم نجد سوى الإحالة على تدابير متضمنة في قوانين مالية سابقة، لم تعطي سوى نتائج محدودة، وسمعنا السيد وزير الإسكان يتحدث عن تقديم منتوج سكني تنافسي، تأكيدا للنظرة التكنوقراطية لإشكالية السكن الاجتماعي..

كنا ننتظر أفكارا جديدة وإجراءات كبرى للإجابة عن الأسئلة العالقة: هل السكن الاجتماعي المقدم الآن هو سكن لائق بالفعل؟ من يمكن له الولوج لاقتناء هذا السكن؟ هل دخول الأجراء والموظفين، الجامدة والهزيلة، تمكنهم، فعلا، من إمكانية اقتناء السكن؟ والفئات الفقيرة الساكنة في أحياء قصديرية وعشوائية، ولا دخل قار لها، كيف ستتمكن من اقتناء السكن؟ ولم تتم الإجابة على إشكالية التمويل، والفوائد البنكية التي مازالت مرتفعة، وغياب بنك مختص ذي طابع اجتماعي وفوائد منخفضة ومشجعة، وغياب أي تصور للكراء المنتهي بالإمتلاك، كما هو معمول به في العديد من الدول. إننا نعتقد أن للدولة دورا حاسما في هذا المجال، إن كانت تعتبر أن السكن أولوية اجتماعية بالفعل.

وأملنا أن تنكب الحكومة بجدية على بلورة تصورات، وصيغ جديدة، ذات طابع اجتماعي... وتضمينها في المشروع المالي المقبل.

السيد الوزير، لقد عودتمونا خلال السنوات السابقة على لازمة "الإكراهات"، وكان جوابكم على مطالبتنا بتحقيق التوازنات الاجتماعية، بكون الحكومة تواجه الإكراهات الثلاث: الجفاف، ارتفاع ثمن البترول، ارتفاع قيمة الدولار..

ولاحظنا أنكم خففتم، هذه السنة، من تكرار هذه اللازمة، بل وبنيتم مشروعكم على فرضيات متفائلة: موسم فلاحي متوسط، واستقرار ثمن البترول وقيمة الدولار، وانتعاش الاقتصاد العالمي. إننا، وإن كنا نتعامل بحذر مع هذه الفرضيات، اعتبارا لارتباط الموسم الفلاحي بانتظام التساقطات المطرية، وتوزيعها الفصلي والجغرافي، ولما يمكن أن تعرفه أثمنة الطاقة من تغيير في حالة تنفيذ الولايات المتحدة لتهديداتها ضد العراق، أقول أن اعتماد هذه الفرضيات الإيجابية، يجعلنا نتساءل: إذا كانت الإكراهات المذكورة تحول دون تحقيق برامج اجتماعية طموحة، فماذا بعد تراجعها النسبي؟ ألم يكن من الأجدر إحداث تغيير تصوركم للقانون المالي؟ ألم يكن من الأجدر الإجابة عن الأسئلة الكبرى المطروحة على الساحة الوطنية، من قبيل سؤال النظام الجبائي، ونظام الأجور، وإشكالية التشغيل، ومسألة الاستثمار، والمؤسسات العمومية، وفق منظور جديد يستحضر البعد الاجتماعي والتنموي بشكل جدي وملموس. فنظامنا الجبائي رغم طابعه العصري في مظهره فإنه نظام غير عادل وغير متوازن.

فأساس المداخيل الضريبية يظل هو الضريبة العامة على الدخل، والتي تشكل فيه الضرائب المقتطعة من أجور الموظفين والعمال حصة الأسد، حيث يقدر المشروع قيمتها بـ17,6 مليار درهم مقابل 12,6 مليار درهم فقط للضريبة على الشركات، ولا تساهم الضرائب على المدخول المهني سوى بقسط ضئيل. مما يعني أن الضغط الضريبي منصب أساسا على المأجورين والموظفين، حيث تصل النسبة الى حد 44٪ وهو حد جد مرتفع، بينما مازال الحد الأدنى الخاضع للضريبة جد منخفض، مما يؤثر سلبا على مدخول صغار الموظفين وأغلبية المأجورين.. ورغم التدابير التي جاءت بها مدونة تحصيل الضرائب، فإن 25٪ فقط من الملزمين يؤدون ضرائبهم بشكل تلقائي، مما يشير الى وجود صعوبات حقيقية في عملية التحصيل، وفي النظام ككل، ومازال الوعاء الضريبي جد ضيق نتيجة البطء، إن لم نقل التهاون، في عملية إدماج القطاعات الغير منظمة، ومنها قطاعات جد مربحة ولا تساهم مع ذلك في تحمل جزء من العبء الضريبي. فكيف يعقل أن يتملص من يربح الملايين، وحتى الملايير أحيانا، من المساهمة ولو بسنتيم في خزينة الدولة، بينما يساهم من يكسب بالكاد قوت يومه؟

إنها وضعية تعبر عن الحيف، وكنا ننتظر منكم، السيد الوزير، أن تعملوا على تخفيف العبء الضريبي على المأجورين والموظفين، بالرفع من الحد الأدنى الخاضع للضريبة والتخفيض من نسبة 44٪ التي تشكل نسبة جد مرتفعة، وتكرس حيفا واضحا، مقارنة مع مدخول ممارسين لمهن وأنشطة اقتصادية حرة..

وبارتباط مع ذلك، فإن المشروع الذي نحن بصدد مناقشة، لا يجيب على سؤال الأجور، والتي تعتبر إشكالية حقيقية بالمغرب. فمقابل أجور عليا خيالية، يظل الحد الأدنى للأجور في الحضيض. ومقابل ارتفاع مستمر في الأسعار، تظل الأجور جامدة، وتم تجميد السلم المتحرك للأجور منذ سنين عديدة، باستثناء فئات محدودة من موظفي الدولة، والطبقة العاملة تعاني من عدم تطبيق حتى الحد الأدنى للأجور، الضعيف بدوره. فكيف تتحدثون السيد الوزير عن تقدم القدرة الشرائية للأسر المغربية؟ ومن أين يأتي هذا التقدم إذا كانت الأجور جامدة، والاستهلاك منخفض، وتكاليف الإنتاج، خاصة في الفلاحة مرتفعة، والبطالة في تزايد.. كيف يمكن للاقتصاد الوطني أن يتحرك، وينمو، بدون تطوير سوق الطلب، وتنمية الاستهلاك؟ كيف يمكن للاستثمار أن يتوسع، إذا لم يكن هناك طلب قوي، وقدرة شرائية متزايدة وسوق واسعة للاستهلاك.

السيد الوزير، تراهنون على تنمية الإستثمار لمعالجة مجموعة من المشكلات الاجتماعية، على رأسها مشكلة البطالة، التي تعاني منها كل الأسر المغربية، لكن ما هي التدابير الكبرى التي يتضمنها المشروع لتجاوز العوائق التي تحول دون هذه التنمية؟

اسمحوا لنا أن نقول لكم، السيد الوزير، أن ما جئتم به من تدابير محدودة، نشك في قدرتها على المساهمة في كسب هذا الرهان. لقد جربتم في ما مضى مثل هذه التدابير، كبعض الإعفاءات التي ظلت محدودة التأثير، والحديث المتواصل عن تأهيل المقاولة وترسانة من القوانين الإيجابية في حد ذاتها.. وكل ذلك لم يحرك عجلة الاستثمار بالشكل المطلوب، نظرا لوجود مشاكل ضخمة، لم تتم معالجتها بما يكفي من الحزم، ولا يقدم المشروع الحالي آفاقا واضحة لحلها، من قبيل إشكالية العقار التي يواجهها المقاولون الجدد، أو الممارسون الراغبون في توسيع استثماراتهم، ومشكلة النظام البنكي الذي يمحور نشاطه على الربح السريع والمضمون، والعراقيل الإدارية المتعددة، ووضعية القضاء المتميز بالبطء وضعف الفعالية.. إضافة إلى ضعف الطلب الداخلي، نتيجة التدهور المتواصل للقدرة الشرائية للمواطنين..

هذا الطابع الشمولي لإشكالية الاستثمار، يفرض معالجة شمولية ومتعددة المحاور، بتعدد العوامل المؤثرة فيه، وليس معالجة تقنية وجزئية.

وربط مشكلة التشغيل بالاستثمار، هو ربط سليم في عمومه، لكن، لا نوافقكم السيد الوزير، عندما تعتقون نظرة تقنوقراطية للمشكلة، وتعتبرون أن الدولة غير مسؤولة عن التشغيل.

هل تعتقدون فعلا، أن 7000 منصب مالي هو فقط ما تحتاجه الدولة المغربية اليوم؟

هل تعتقدون فعلا، أن قطاع التعليم ليس بحاجة الى مناصب أخرى غير ما حددتموه، وتعمدون الى غلق مدارس تكوين المعلمين، وتتحدثون بجدية عن تعميم التعليم؟ أي تعليم تعممون؟ أقسام بـ50 تلميذ أو أكثر؟ حجرات متعددة الفصول؟ حجرات بدون مدرسين؟ عرضيون بدون تكوين؟

هل تعتقدون، فعلا، السيد الوزير، أن وزارة العدل ليست بحاجة سوى لـ145 منصب مالي؟ في وقت تتراكم فيه قضايا المواطنين أمام المحاكم، نتيجة ضعف عدد القضاة والأعوان؟ ولا تنفذ عشرات الآلاف من الأحكام، وتتباطأ عملية تعميم المحاكم المالية، وتظل الملفات تدور بمحكمة العدل الخاصة والمجلس الأعلى لعدة سنوات، بسبب قلة عدد القضاة وضعف التجهيزات..

هل تعتقدون فعلا، أن الإدارة بغير حاجة إلى أطر جديدة، والكل يعلم بضعف نسبة التأطير، وتعطل قضايا المواطنين بسبب هذا الضعف؟ في وقت تعاني فيه أطر البلاد من بطالة قاتلة؟ إن الدولة لن تحل مشكلة البطالة بالتأكيد، لكنها يمكن أن تساهم في هذا الحل.

الدولة بحاجة الى عدد أكبر من المدرسين، والأطباء، والممرضين، والقضاة، ورجال الأمن، والأطر الإدارية؟ قولوا لنا بصراحة: ليست لدينا أموال لتوظيفهم، ولا تقولوا لسنا بحاجة إليهم.. فاذهبوا إلى الأموال أين توجد، استرجعوا أموال الشعب التي اختلست من المؤسسات العمومية، حيث لا نلمس أي تدبير فعال في هذا الجانب من مشروعكم، أوقفوا التبذير، خففوا من الملتقيات الباذخة، والمطبوعات الملونة والغير مجدية، والسيارات الفخمة للمسؤولين، والأجور والتعويضات الخيالية، حدوا من الامتيازات التي تحظى بها فئة مازالت تعتبر الدولة بقرة حلوب، وراجعوا سياسة البنايات الفخمة والتجهيزات الباذخة لبعض المسؤولين الكبار.

راقبوا الصفقات المشبوهة، والتلاعب في الفواتير، اضربوا على يد المرتشين من المفتشين العاملين لحسابهم الخاص، وليس لحساب المالية العامة!

اجتهدوا، أيها السادة، بالحرص أولا، على المال العام، وثانيا، باسترجاع الأموال الضائعة، وثالثا بالبحث عن الأموال أينما توجد، فهذه مسئوليتكم، وأمانة في عنقكم..

السيد الوزير، نحن لا ننتقص من مجهوداتكم، ونصفق لكم حين تصيبون، كما هو حال تدبيركم الجيد لإشكالية المديونية، حيث تمكنتم من تخفيض ملموس في المديونية الخارجية، وتتوقعون تخفيضا في نفقات الدين العمومي بنسبة 10,59٪، نتيجة الانخفاض الهام في نفقات الدين الداخلي، انخفاض وصل إلى نسبة 18,75٪ بسبب إقدام الخزينة على تسديد عدد من سندات الخزينة الصادرة سنة 1998، وذلك في سنة 2002 بدل سنة 2003، وإن كنا نلاحظ ارتفاعا في التحملات المتعلقة بالدين الخارجي بنسبة 6,8٪ بالمقارنة مع نسبة 2002، ونخشى أن تستمر وثيرة الارتفاع من جديد، علما أن طموحكم ببلوغ هدف 12 مليار درهم في المدى المتوسط يستحق كل التنويه، وأملنا أن يستمر الاتجاه نحو استقلالية تمويل الخزينة عن الموارد الاستثنائية، خاصة الدين الخارجي وموارد الخوصصة.

وبهذا الصدد، نعبر عن قلقنا بخصوص عدم تمكن الدولة من تنفيذ البرامج المقررة فيما يتعلق بالخوصصة، وتوقع نفس المقدار من الموارد الذي كان مقررا في القانون المالي سنة 2002، أي 12,5 مليار درهم، وإذا لم تتقدم، عمليات الخوصصة المبرمجة، فسيكون لها تأثير على موارد الخزينة، وبالتالي ضرورة الانكباب على هذا الموضوع والبحث عن أسباب هذا الجمود، ومراجعة طرق معالجته.

هذه بعض القضايا التي ارتأينا التركيز عليها في هذا التدخل على أن نناقش قطاعات أخرى ضمن التدخلات الخاصة بالقضايا القطاعية، حسب ما يسمح به الوقت المخصص لهذه المناقشة.

السيد الرئيس، لا يمكننا بهذه المناسبة سوى التنويه بالمجهود الوطني المبذول لترسيخ وحدتنا الترابية.

وإذ نحيي قواتنا المسلحة الملكية وقائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة، على تضحياتهم في سبيل وطننا، فإننا ندعو دبلوماسيتنا إلى مزيد من التحرك، والحضور الفاعل في المحافل الدولية، واتخاذ المبادرات الكفيلة بإشراك المنظمات المدنية في المجهود الديبلوماسي، خاصة لدى المنظمات الغير حكومية الدولية والوطنية..

وإذا كانت قضية مواطنينا الأسرى لدى مرتزقة الجزائر بدأت تعرف بعض التحرك، بتزايد تعاطف المجتمع الدولي، فإن من واجب الحكومة، ممثلة خاصة بوزارة الخارجية ووزارة حقوق الإنسان، كما هو واجب الأحزاب السياسية وباقي المنظمات المدنية، استثمار هذا التحرك، وهذا التعاطف، من أجل مكاسب ومواقع جديدة، وتعاطف أكبر، ليس فقط مع قضية الأسرى، بل مع قضية كل مواطنينا المنحدرين من أقاليمنا الجنوبية والمحتجزين بمخيمات العار، للدفاع عن حقوقهم الإنسانية، ومنها حقهم في العودة إلى وطنهم.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا وتقدمها وازدهارها بقيادة عاهلنا جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للمستشار السيد رحال الزكراوي باسم فريق التجديد والتقدم الديموقراطي.

المستشار السيد رحال الزكراوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم في هذه الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية 2003، باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

وقبل النفاذ إلى صلب الموضوع، أود أن أثير انتباهكم إلى أن هذا التدخل لن يستفيض في مناقشة مضامين مشروع القانون المالي، في كل تفاصيله، فقد جاءت مختلف المواقف والتحاليل واردة في تدخل رفاقنا في فريق التحالف الاشتراكي بمجلس النواب، وهي مواقف وتحاليل شارك في بلورتها أعضاء فريقي إلى جانب نائبات ونواب فريق التحالف الاشتراكي، بعد دراسة جدية ومعمقة لمشروع القانون المالي، لذلك سأكتفي بالإحالة عليها مساهمة من أحزاب التحالف الاشتراكي (التقدم والاشتراكية والاشتراكي الديمقراطي والعهد) في عقلنة عمل المؤسسة التشريعية وتدبير الوقت بما يمكن من تطوير تجربة الثنائية البرلمانية الفتية ببلادنا.

وأهم ما حفزنا على تبني هذه المنهجية، ما تضمنه تعقيب السيد وزير المالية على تدخلات الفرق النيابية منذ أيام، حيث ثمن أهم المضامين الواردة في تدخل رفاقنا بمجلس النواب، خاصة ما يتعلق بإصلاح التشريع المتعلق بالمالية العمومية وتحديث الإطار المؤسساتي والمسالك القانونية والتنظيمية المؤطرة للتمويل العمومي وتنفيذ الميزانية وإصلاح أنظمة المراقبة المالية على القطاع العام وإضفاء البعد الديمقراطي عليها من خلال تفعيل دور البرلمان وتمكينه من كل الآليات التي تسمح له بممارسة رقابة فعلية لا مجرد رقابة شكلية محدودة وعديمة الفعالية. بل إن السيد وزير المالية تجاوب بشكل خاص، مع مطلبنا المتعلق بالاهتمام بالبعد الجهوي للميزانية العامة، حيث تفضل بعرض تقديمي لمشروع القانون المالي أمام مجلسنا الموقر يقوم على تبويب مشروع قانون المالية وفق منظور جهوي.

بعد هذا التقديم الموجز، السيد الرئيس، اسمحوا لي بعرض أهم الأفكار والمقترحات التي ارتأينا في فريق

التجديد والتقدم الديمقراطي المساهمة بها في هذه المناقشة العمومية حيث سيتوزع تدخلي هذا إلى محورين رئيسيين، يهم الأول قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يخصص الجزء الثاني للمستلزمات والشروط غير المادية الضرورية لتحقيق التنمية وتحديدا ما يتعلق بقضايا الحريات وتدعيم الديمقراطية وتجسيد المشروع المجتمعي الحداثي القائم على أسس التنمية الشاملة والمندمجة.

فعلاقة بالمحور الأول تجدر الإشارة إلى ما أوردتموه السيد الوزير في مقدمة خطابكم يوم الأربعاء الأخير بخصوص الأهداف الرئيسية لمشروع القانون المالي والمتمثلة أساسا في إنعاش المبادرة الاستثمارية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي وما تضمنه من حرص على توجيه مختلف التدخلات والمشاريع المبرمجة نحو تعميق صيغ التعاون والتكامل بين مبادرات مختلف الفاعلين الاقتصاديين، مع الاعتناء بشكل خاص بإطلاق دينامية متجددة في القطاعات الواعدة والفروع الإنتاجية (الكلاسيكية) على حد سواء.

وبهذا الصدد، فإننا نسجل التزام الحكومة بمواصلة العمل في إطار الوظائف الجديدة للدولة في مجال مصاحبة الفعل الاقتصادي لتكريس وتعميم المقاربة التشاركية ونهج التعاقد على أساس برامج والتزامات واضحة تحقق التجانس بين تدخلات ومشاريع القطاعين العام والخاص، وهو ما يبرر الإجراءات المتضمنة في مشروع القانون المالي بخصوص استراتيجية مصاحبة المبادرة الخاصة في اتجاه التأهيل، لمواجهة تحديات وتحولات المشهد الاقتصادي الوطني والدولي. ففي هذا الإطار، يندرج مخطط التأهيل وما تم رصده من اعتمادات في صندوق تأهيل المقاولة، وتحسين وملائمة الإطار المؤسسي والتشريعي المتعلق بتطوير محيط المقاولة وإنجاز بنيات الاستقبال الأساسية وبذل مجهود إضافي لتخفيض كلفة عوامل الإنتاج وتعبئة وسائل التمويل حسب الحاجيات والخصوصيات القطاعية.

إن نجاح هذا المشروع التنموي، إن كان يتطلب إنجاز العديد من الإصلاحات الموازية والمصاحبة من قبيل تأهيل المنظومة البنكية العمومية والإصلاح الجبائي وترشيد الإنفاق العام وتكريس نهج التعاقد والشراكة واللامركزية وتحسين مناخ المقاولة وغيرها من الإصلاحات التي سبقت الإشارة إليها، فإنه يتطلب أساسا جعل القطاع الخاص الوطني يكتسب ثقافة اقتصادية جديدة تقوم على الوعي بأهمية التأهيل المنتظم وتثمين ما تتوفر عليه بلادنا من امتيازات في بعض القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة، والقطع مع ثقافة الاتكال على الدولة والتخلي عن المواقع الريعية واستهداف الربح السريع والسهل، إذ لا يعقل أن تتحول الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب (C.G.E.M) إلى نقابة للقطاع الخاص همها الوحيد مطالبة الدولة بالمزيد من الامتيازات دون بذل أي جهد لتطوير الاقتصاد الوطني، ولا يعقل كذلك أن تخزن الأبناك القناطر المقنطرة من الأموال دون إنفاقها واستثمارها في مشاريع تعود ابلخير على البلاد والعباد.

وأين هي المقاولة المواطنة أو المبادرات المواطنة أو الوطنية التي تشدقت بها المنابر السياسية للقطاع الخاص التي ظهرت على الساحة السياسية صيف هذه السنة تحت تسميات مختلفة وتبخرت فور حلول الخريف.

إن الإصلاحات الشجاعة والمتبصرة التي تمت مباشرتها طيلة تجربة حكومة التناوب التوافقي، خاصة على مستوى تمنيع المالية العمومية وتدعيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني والتدبير اللامتمركز للاستثمار وغيرها من الإصلاحات التي سبقت الإشارة إليها فيما سبق. لن تكون لها النتائج المرجوة على مستوى تحقيق معدل نمو مدعم وخلق مناصب الشغل، إلا إذا صاحبها الانخراط الواعي للقطاع الخاص في هذه الدينامية الاقتصادية، خاصة من جانب المقاولات الصغرى والمتوسطة المعول عليها في لعب دور الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية وتدعيم أسس تنمية متوازنة ومندمجة توفر فرص الشغل وتحسن من مستوى عيش أوسع فئات المجتمع.

السيد الرئيس،

السيد وزير،

الحضور الكريم،

إن تحقيق التنمية الشاملة والمندمجة وتحسين أداء القطاع العام والدفع بالقطاع الخاص للانخراط في دينامية الإصلاح والتقدم، لا يمكن أن ينبني على مجرد مقاربة اقتصادوية مبسطة تهتم فقط بالجوانب المالية والتدبيرية والتقنية، بل الوضع يتطلب استحضار جملة من الشروط غير المادية، ومباشرة إصلاحات أفقية في مجالات التربية والتكوين وتحسين مناخ الاستثمار ومحيط المقاولة من خلال إنجاز الإصلاح الإداري والنهوض بقطاع العدل وإصلاح وتدعيم دور المؤسسات وتجاوز بعض النواقص التي ميزت التجربة الحكومية المؤسسة للانتقال الديمقراطي خاصة في مجال التواصل، وإصلاحات أخرى أساسية لا يتسع المجال للتفصيل فيها والتي بإمكانها أن تضمن الانتقال من "سياسة الوسائل" إلى "سياسة النتائج" القائمة على منهجية التأهيل والتقويم المنتظم لكل ما تتم مباشرته من تدخلات وإصلاحات، وجعلها أكثر فعالية، خاصة في القطاعات الاجتماعية بما يضمن "تجسيد فلسفة القرب" التي أرادها البرنامج الحكومي مرجعا عاما لعمل الجهاز التنفيذي على امتداد الولاية التشريعية الحالية.

فمرة أخرى نجدد التأكيد على ما تضمنته مداخلة فريق التحالف الاشتراكي بمجلس النواب في كون "التعليم

النافع" يشكل المدخل الأساس "للتشغيل المنتج" كما أن ضمان استمرارية المقاولة وتطورها بما يعنيه ذلك من الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة وخلق فرص جديدة يتوقف - من ضمن شروط أخرى – على الاعتناء بالتكوين والتكوين المستمر وتمكين العنصر البشري من اكتساب المهارات والتقنيات الجديدة القادرة على ضمان قدرة تنافسية أكبر للمقاولة الوطنية. وهو ما يستدعي الانكباب بجد على إنجاز المرحلة الراهنة من إصلاح منظومة التربية والتكوين من خلال إدخال الإصلاحات النوعية وتحقيق الجودة وتعميق نهج اللامركزية لتلعب الأكاديميات الجهوية ما أسند إليها من أدوار وكذلك "تنميط" الإنفاق العمومي في قطاع التعليم لتجنب هدر المال العام ومحاربة الاختلالات والفوارق الجهوية، ومواصلة إصلاح منظومة التعليم العالي ودعم البحث العلمي، حتى يصبح في المستوى اللائق ببلد يرنو إلى مستقبل أفضل.

وعلاقة بموضوع تحسين محيط المقاولة والمناخ العام للاستثمار فإن المصلحة الوطنية تقتضي مباشرة الإصلاح الإداري في اتجاه تبسيط المساطر والإجراءات وتحسين أداء المرافق العامة ذات الصلة المباشرة بالمواطن والمستثمر، واستئصال مظاهر البيروقراطية والجمود، والاستثمار الأمثل لعنصر الزمن لتثمين ما تتوفر عليه بلادنا من امتيازات مقارنة مع الاقتصاديات المنافسة في المنطقة المغاربية والمتوسطية من خلال تحديث أساليب التسيير والتدبير واعتماد استراتيجية أكثر جرأة وشجاعة في مواجهة معضلة الرشوة، وتدعيم نهج الشفافية والدمقرطة الذي سيحسن أكثر سمعة البلاد ويقوي ثقة المتعاملين مع الإدارة ويوطد كل ما أنجز من إصلاحات في هذا الشأن طيلة الفترة السابقة.

وفي ذات السياق، السيد الرئيس، فإننا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نولي بالغ العناية لإصلاح العدالة من أجل قضاء نزيه سريع وفعال، يحفظ الحقوق ويدرأ التجاوزات ويشيع الطمأنينة ويجعل من دولة الحق والقانون واقعا ملموسا، يؤمن الانتقال الفعلي إلى المجتمع الديمقراطي والحداثي الذي تنشده كل مكونات الأمة وفي طليعتها صاحب الجلالة أيده الله وتوجيهاته السامية ذات النفس الحداثي والتقدمي.

السيد الوزير المحترم،

لقد أثبتت تجربة حكومة التناوب التوافقي، أنه لا مناص من مواجهة الإكراهات المختلفة والجيوب المقاومة للتغيير والمناهضة للإصلاح. وهي إكراهات ومقاومات تبدو في تصورنا طبيعية وعادية، تنتج إما عن نزوع بعض التجمعات واللوبيات للدفاع عن مصالح اكتسبت عن غير وجه حق، أو تكون ناجمة على تعود العديد من الفئات المجتمعية على الأسلوب السائد في تدبير الشأن العام طيلة العقود السابقة. ناهيك عن كون هذا الواقع هو نتيجة منطقية لما يكتنف الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من تعقيد والتي تتطلب اعتماد منهجية تراكم الإصلاحات وتولي عناية خاصة للتواصل مع مختلف الفئات والتجمعات المعنية بمختلف الإصلاحات قصد شرح الخلفيات والتصورات التي تتحكم في هذه التدخلات الإصلاحية، وتوضيح ما يعترضها من عراقيل لتعبئة الرأي العام بمختلف مكوناته وجعله ينخرط بالفعل في المبادرات الإصلاحية للأجهزة التنفيذية المدبرة للشأن العام. ولست في حاجة إلى التذكير بأن أحد النواقص الكبرى للعمل الحكومي خلال التجربة السابقة تتجلى في إغفال الدور الحاسم للتواصل وعدم التعريف بما ينجز من إصلاحات و بالتالي عدم التمكن من تأسيس تعبئة مجتمعية شاملة تجعل المواطنين على بينة من الإكراهات والمعوقات ليتسنى بالتالي مواجهتها والتغلب عليها، هذا النقص الذي استغله أعداء التغيير ودعاة الظلامية وغلاتها لضرب المكتسبات التي تحققت على عهد حكومة التناوب مستعملين في كثير من الأحيان المساجد ومستغلين الشعور الديني للمواطنين، مستفيدين في ذلك من الضمت المريب وربما الدعم الخفي للسلطة الوزارية القائمة على الشأن الديني، وهو ما كاد أن يزج بالبلاد في متاهات الفتن لولا تبصر بعض الفاعلين.

فعلى الحكومة أن تضمن إلى جانب الأمن الغذائي للمواطنين أمنهم الجسدي والروحي، وذلك بالتصدي الحازم لكل من سولت له نفسه التلاعب بالمشاعر الدينية للشعب أو استغلاله لأغراض سياسوية ضيقة، كما وقع بمناسبة غرض خطة إدماج المرأة التنمية والتي نستغل مناسبة ذكرها لنؤكد ضرورة الأخذ بمقارنة النوع في الميزانيات القادمة حتى تتبلور حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

كانت هذه أهم الملاحظات والأفكار التي ارتأيت المساهمة بها في هذه المناقشة العمومية باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي، نقدمها كإضافة لما تضمنته مداخلة فريق التحالف الاشتراكي بمجلس النواب من مواقف وتحاليل، وهي نفس التصورات التي تم تقديمها بتفصيل من طرف مستشاري فريق التجديد والتقدم الديمقراطي خلال مناقشة مختلف الميزانيات الفرعية.

وتعاملنا، السيد الوزير المحترم، مع مشروع القانون المالي ينطلق من فهم متوازن لا يضخم هذا المشروع ويحمله أكثر مما يحتمل ولا يعتمد كذلك رؤية تقزيمية تكتفي بمناقشة الاعتمادات المالية المرصودة من جانب تقني صرف. بل الأمر يتعلق بأداة أساسية لبلورة السياسة الحكومية على امتداد سنة كاملة، وبلحظة أساسية من لحظات التفاعل بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، دأبنا على استغلالها من أجل التعريف بمواقفنا من مختلف

القضايا وتقديم ما نراه مفيدا من انتقادات واقتراحات من شأنها تطوير أداء الحكومة التي منحناها ثقتنا وسنواصل دعمها وفق فهم متجدد لدور الأغلبية البرلمانية يتجاوز مجرد التأييد والمساندة إلى تشكيل الامتداد الفعلي للحكومة في مختلف الأوساط المجتمعية.

وشكرا على انتباهكم

السيد رئيس الجلسة:

كرا للمستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد عبد الله الشرقاوي باسم الفريق الاشتراكي، وهو تدخل واحد بالنسبة لهذه المناقشة ومناقشة الميزانيات الفرعية.

المستشار السيد عبد الله الشرقاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أقف أمامكم اليوم، لأتشرف بتقديم تدخل الفريق الاشتراكي في المناقشة العامة الخاصة بمشروع قانون المالية لسنة 2003. هذا المشروع الذي حضر في ظروف جديدة واستثنائية طبعت الحياة السياسية المغربية. فهو أول مشروع تعده الحكومة الجديدة بعد أن تمكن الوزير الأول السيد ادريس جطو من تشكيلها عقب النقاش السياسي الذي رافق تعيينه.

كما أن هذا المشروع يأتي في أعقاب التعبئة الوطنية لإدخال بلادنا مرحلة الانتقال الديمقراطي، والتي أطلقتها حكومة التناوب بتنظيم أول انتخابات حرة وغير مطعون في مصداقيتها السياسية وطنيا ودوليا. وهو التوجه الذي نتمنى أن يتأكد من خلال تنظيم الانتخابات المحلية بالشكل الذي يعبر بصدق عن إرادة المواطنين، وكذا انتخابات مجالس العمالات والأقاليم، والغرف بمختلف أصنافها، ومجالس الجهات، وصولا إلى تجديد ثلث مجلس المستشارين.

إن هذا الورش الديموقراطي الكبير، سيشكل لا محالة دعامة للمسار الإصلاحي الذي اختارته بلادنا سياسيا واقتصديا. وهو المسار الذي يؤكده صاحب الجلالة حفظه الله، بمبادرات وقرارات حكيمة، لعل آخرها الاستجابة لمطلب تخفيض سن التصويت إلى 18 سنة الذي استقبلناه بارتياح شديد، ونرى أنه سيزيد من مصداقية العمليات الاستشارية ببلادنا. وأؤكد باسم الفريق الاشتراكي أن نجاح المشروع المجتمعي الحداثي الديموقراطي، رهين بنجاح أوراش الإصلاح المذكورة.

السيد الرئيس، ونحن نسجل بإيجابية كبيرة ارتكاز الحكومة في صياغة مضامين مشروع القانون المالي 2003، على الاستمرار في التوجه الذي سنته حكومة التناوب، والتأكيد على متابعة الإصلاحات المفتوحة في مجالات التدبير العمومي وتطهير المالية العامة. كما نعبر لكم عن ارتياحنا من رغبتكم في الاهتمام المتزايد بمعالجة مظاهر الخصاص الاجتماعي، والوفاء بكل الالتزامات التي قطعتها الحكومة السابقة على عاتقها، وخصوصا ما يتعلق بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية لأسرة التعليم، وإخراج المراسيم التطبيقية ورصد الاعتمادات المالية لذلك.

السيد الوزير،

إننا كإحدى مكونات الأغلبية البرلمانية الداعمة للحكومة، نجدد التزامنا بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه، والذي تجلت ترجمته العملية في البرنامج الحكومي الذي سبق أن ساندناه. لكننا وبمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، فإننا نتساءل عن مدى ترجمته العملية لمضامين البرنامج الذي تقدم به السيد الوزير الأول.

ومن هذا المنطلق فإننا نربط بين مقتضيات المشروع الحالي، وبين الالتزامات المسطرة في المخطط الخماسي 2000-2004، كما نربط بينهما وبين الانكباب على أولويات ملحة، أوجزها صاحب الجلالة في التشغيل المنتج، والتنمية الاقتصادية، والتعليم النافع، والسكن اللائق. ونعتقد أن التكامل بين هذه المعطيات هو الكفيل بوضع بلادنا على سكة التنمية والإقلاع الاقتصادي.

السيد الوزير،

إن قراءة وتحليل نتائج تنفيذ القانون المالي للسنة الجارية 2002 يمكن رصدها من خلال:

تحقيق نسبة نمو تصل إلى 4.5٪، واستقرار نسبة التضخم في حدود 2,5٪، وحصر العجز في مستوى 3٪.

تراجع العجز على مستوى المبادلات التجارية بنسبة 10٪.

تقوية معدل الاستثمار بما يناهز 23٪.

استقرار معدل الادخار مقارنة مع ما كان عليه خلال سنة 2001 رغم أن هذه الأخيرة عرفت حصول موارد استثنائية تتمثل أساسا في مداخيل الخوصصة.

بالرغم من مضاعفات أحداث 11 شتنبر، فإن قطاع السياحة بقيت مداخيله في مستوى لابأس به، علاوة على تحسن الصادرات المغربية بزيادة 8.3٪

أما تحويلات العمال المهاجرين فقد واصلت تزايدها بنسبة 3٪ إضافة إلى ارتفاع موجودات بنك المغرب من العملة الصعبة إلى 104 مليار درهم أي ما يقارب تغطية 12شهرا من الواردات.

تلك جملة من المؤشرات التي تعطي مصداقية للمعطيات والفرضيات التي بني عليها القانون المالي لسنة 2002، لأنها تؤكد وبالملموس تطابقا وانسجاما كبيرا بين ما تم توقعه من فرضيات وبين ما تم تحقيقه من منجزات، مما يضفي طابعي المصداقية والواقعية على السياسة المالية

للحكومة ويؤشر على بداية التحكم الفعلي والإيجابي في تدبير الموارد والنفقات العمومية.

السيد الوزير،

بالنسبة للقانون المالي لسنة 2003 وانطلاقا من توقعه لموسم فلاحي متوسط مع استقرار في سعر النفط وذلك في حدود 24 دولار للبرميل، فإنه يراهن على نسبة نمو تبلغ 4.5٪ مع استقرا ر نسبة التضخم في 2٪ ونسبة العجز في 3٪ وفق أداء مالي يطمح إلى التحكم في العجز الموازني مع نهج سياسة نقدية حذرة.

وتتحدد الأهداف الرئيسية للمشروع في:

إنعاش الاستثمارات.

تفعيل دينامية محاربة الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية.

مواصلة تحسين التدبير العمومي.

مواكبة الإصلاحات الهيكلية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ثم فإنه ينتظر أن تصل الاعتمادات المرصودة لميزانية التجهيز 43.7 مليار درهم. علاوة على رصيد صندوق الحسن الثاني البالغ 3,5 مليار درهم والحسابات الخصوصية البالغة 5,1 مليار درهم. وموازاة مع ذلك تبلغ ميزانيات الجماعات المحلية 6 ملاييير درهم، وميزانيات المقاولات والمؤسسات العمومية 29,7 ملاييير درهم، أما مرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة فتصل كتلة ميزانياتها إلى 146 مليون درهم.

ويتجلى من خلال مجموع الاعتمادات السالفة الذكر والمكونة للإطار العام للمالية العمومية الدور الريادي الذي لا زال يلعبه القطاع العمومي في التنمية وفي الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وهي وظيفة لا تتناقض مع إطلاق دينامية الاستثمار الخاص مادامت موجهة لمصاحبة ومواكبة نشاط المقاولات الخاصة وتحديدا من حيث دعم وتقوية شبكة البنيات التحتية من جهة، وتغطية الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى، وهو توجه من شأنه أن يوطد التوازن والتكامل اللازمان بين القطاع العام والقطاع الخاص.

إن استعراضنا لأهم مضامين القانون المالي الحالي ينطلق من خلفية مد الرأي العام الوطني بكل مكوناته بصورة واضحة وبالواقعية اللازمة حول المسار الاقتصادي والاجتماعي الذي تنهجه بلادنا بعيدا عن الخطاب الديماغوجي، لأننا ننشد سياسة الحقيقة والشفافية.

فعلى مستوى الاستثمار يتركز اهتمام القانون المالي على قطاعات السياحة والصناعات الجديدة، الصيد البحري والصناعة التقليدية، السكن والتقنيات الجديدة للإعلام والتواصل... على اعتبار أنها قطاعات واعدة في إطار تفاعل السوق الوطني مع المحيط الاقتصادي الدولي ومؤهلة لدعم النمو والتصدير والتشغيل.

إن الكتلة النقدية للاستثمار لا تكفي في حد ذاتها لتغطية الخصاص الحاصل، غير أن الإجراءات المنهجية المتعلقة بكيفية تدبير هذه الاستثمارات كفيلة بأن تجعلها ذات مفعول مهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثلة في:

تفعيل المزيد من ضوابط الشفافية ومعايير المردودية الاقتصادية والاجتماعية في رصد الاعتمادات المالية.

نهج المقاربة التشاركية والبرامج التعاقدية كأسلوب لمصاحبة مبادرات القطاع الخاص من خلال دعم مجهوداته وتقوية قدراته التنافسية من حيث الإنتاج والتسويق وتأهيل موارده البشرية.

اعتماد سياسة المبادرة العمومية من خلال تحمل الدولة لتغطية نفقات البنيات التحتية وتسريع وثيرة إنشاء وتجهيز المناطق السياحية والصناعية...

أما على المستوى الاجتماعي فإننا نلاحظ تقاطع مختلف الاختيارات المالية حول محاربة الفقر ومواجهة الاختلالات الاجتماعية والجهوية عبر:

تأهيل المناطق القروية من حيث البنيات التحتية(من ماء شروب وكهرباء وطرق..)، ومن حيث توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة ومحاربة الأمية..) كل ذلك في إطار استكمال برنامج الأولويات الاجتماعية.

مواجهة العجز الحاصل في مجال السكن وتهيئة المناطق الجديدة للتعمير عبر تكييف برامج السكن مع حاجيات وقدرات الفئات ذات الدخل المحدود من خلال مراجعة كلفة الإنتاج ونظام القروض والتسبيقات ومنح تسهيلات للمأجورين والمنعشين العقاريين واعتماد المقاربة الجمعوية في تنفيذ المشاريع السكنية.

الشروع في تطبيق قانون التغطية الصحية مع مواصلة أجرأة برنامج إصلاح التربية والتكوين.

السيد الوزير،

إنها جملة من الاختيارات التي تندرج في إطار البلورة العملية للالتزامات المعلنة في التصريح الحكومي، غير أن الاعتمادات المرصودة لها غير قادرة على الاستجابة لدعم انتظارات من يعيشون دون عتبة الفقر وأصحاب الدخل المحدود ما لم تستمد قيما مضافة من خلال نهج سياسة القرب والإنصات للسكان لأجل قطع الطريق على المتلاعبين بالمصالح العمومية، والحرص على أن تصرف الاعتمادات في أوجه الإنفاق المقررة، واعتماد مساطر للتمويل والتنفيذ تتميز بالمرونة والسرعة في التطبيق وقابليتها للتكيف مع الحاجيات والمتغيرات.

وبخصوص آليات التدبير العمومي: ينبني القانون المالي على مقاربة تحديثية للأداء العمومي عبر تطوير وسائل الترشيد والمراقبة، وهو اختيار ينسجم ورهان إصلاح

الإدارة بما يقتضيه من إضفاء للشفافية على الحسابات العمومية دعما لمصداقيتها عبر تحديد وتوضيح المسؤوليات على مختلف المستوياتالإدارية وإعمال مبدأ التقييم والمحاسبة على قاعدة تحقيق نتائج محددة مقابل الاعتمادات المخصصة.

وعلى المستوى القطاعي فإننا نثمن المبادرات التي يعكسها القانون المالي بخصوص:

إعادة هيكلة قطاع النقل، إذ يتزامن هذا القانون المالي مع الشروع في تحرير هذا القطاع.

مراجعة القانون البنكي واعتماد أنظمة المراقبة الداخلية وبسط مراقبة بنك المغرب على مختلف مكونات القطاع المصرفي والمالي تفاديا لكل انحراف في هذا الشأن.

ترجمة الإصلاح الجامعي ميدانيا عبر تفعيل الاستقلالية المالية والإدارية والبيداغوجية للجامعة وانطلاق أنشطة المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية للطلبة.

دعم إصلاح قطاع العدل لما له من دور في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي، وفي خلق المحيط السوسيو اقتصدي القادر على استقطاب الاستثمار الخارجي وتشجيع وحماية الاستثمار الداخلي مع وضع حد للمحاكم والمحاكمات الاستثنائية.

رد الاعتبار للشأن المحلي عبر إصلاح وتقويم أوضاع الجماعات المحلية المتمثل في تطوير آليات تمويلها كإصلاح صندوق التجهيز الجماعي وتحديث نظام الجبايات المحلية وتطوير صيغ الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاعات الوزارية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وإذا كان الحيز الزمني لا يتسع للوقوف عند كل قطاع بالدرس والتقييم والتحليل، فإننا ومن زاوية شمولية نود التأكيد من منظورنا كفريق اشتراكي على الملاحظات التالية بخصوص طبيعة السياسة المالية التي يعكسها هذا القانون المالي:

إذا كانت الاعتمادات المالية المرصودة للعديد من القطاعات غير كافية لتغطية مختلف الحاجيات العمومية سواء من حيث التجهيز أو من حيث التسيير بحكم العجز المتراكم عبر عقود خلت، فإننا ومن منظور واقعي مطمئنون لطبيعة الأولويات ومنطق الأسبقيات الذي تحكم في رسم مختلف الاختيارات المالية الواردة في القانون المالي.

إن البناء العام للقانون المالي لا من حيث الموارد ولا من حيث النفقات يعكس مجهودا كبيرا من أجل ضمان تغطية الحد الأدنى من المهام الملقاة على عاتق الحكومة في مواجهة العجز المالي ودعم الاستثمار والتنمية الاجتماعية وتقوية البنيات التحتية والقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، غير أن هذا البعد الإرادي الملموس تعترضه منظومة من العوائق المرتبطة ب:

الصعوبات القصوى التي تكتسيها الظرفية الدولية.

الطابع الاحترازي المبالغ فيه للنظام البنكي كمثبط للاستثمار.

تحرك مجموعة من اللوبيات تارة في الخفاء وتارة في العلن بخلفية تكريس نظام الامتيازات غير المشروعة والحيلولة دون انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريع وامتيازات، إلى اقتصاد عصري مؤسساتي ومهيكل.

تلك نماذج للعوائق التي تحاصر الطموحات المعلن عنها عبر ثنايا هذا القانون المالي، مما يستلزم تعزيز وتحصين عمليات تنفيذ القانون المالي بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بالحسم مع عوامل البطء والتردد في تصريف الاختيارات الجريئة التي يترجمها القانون المالي، وذلك عبر التحكم في قنوات تصريفها وضمان تأثير واسع للتدابير القانونية والإصلاحات المؤسساتية على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

ولنا الرغبة الأكيدة في البحث جميعا عن صيغ وآليات البحث جديدة من قبيل المساهمة في مراحل التحضير للأخذ بعين الاعتبار مجمل الملاحظات والاقتراحات في إطار تعاون مثمر بين الحكومة والجهاز التشريعي.

كما ينبغي الانفتاح على آراء مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وتمكين المجلس من النهوض العملي بمهامه التشريعية، والقيام بدور المراقبة الموكول إليه دستوريا و تمكينه من متابعة تنفيذ الميزانية العامة، وكذلك الأمر بالنسبة للمقاولات والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة ذات التسيير المستقل تفاديا للمنزلقات والانحرافات التي تطفو على السطح من حين لآخر وحفاظا على الأموال العمومية من الهدر و التلاعب.

ومن هذا المنطلق نتساءل عن تقارير المفتشية العامة للمالية ونتائج عمليات الافتحاص وتدقيق الحسابات التي تقوم بها بعض الإدارات والمؤسسات العمومية والتي لا يطلع عليها مجلسنا ولا الرأي العام الوطني رغم ما تكلفه من مجهود مادي و طاقات بشرية ليكون مصيرها السرية التامة إلا في حالات استثنائية خلافا للقاعدة العامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن التحفيزات والإعفاءات الضريبية و الجبائية الرامية إلى تشجيع الخواص ضمن قوانين المالية للسنوات السابقة لإنعاش الاستثمار والمساهمة إلى جانب القطاع العام في تحقيق التنمية المنشودة لم تعط النتائج المرجوة مما تتطلب التحليل العميق للوقوف على مكامن الخلل والقصور.

وفي إطار تقوية نسيجنا الاقتصادي الذي تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة 95٪ منه، فإن الأمر يتطلب وضع

مخطط محكم يتضمن التشجيعات اللازمة للإدماج التدريجي للقطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، ويسمح هذا الإجراء بتوسيع الوعاء الضريبي وإقرار العدالة الجبائية، كما ينبغي تفعيل ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقوية قدراتها التنافسية بإعادة تأهيلها وإزاحة كل العوائق التي تحول دون تنمية قدراتها لمواجهة التحديات وكسب رهان الإقلاع الاقتصادي.

ونستحضر في هذا السياق عدم مواكبة القطاع البنكي لهذه المجهودات رغم الأرباح الطائلة التي يجنيها من وراء مختلف العمليات التي يقوم بها، وخير دليل على ذلك السيولة الهائلة المتوفرة لديه دون إعادة ضخها في الدورة الاقتصادية من خلال منح قروض للمقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة منها بشروط وبنسب فائدة مقبولة.

ونسجل بهذه المناسبة الإجراء الحكومي الرامي إلى تيسير حصول بعض القطاعات والمقاولات على قروض بنكية وذلك بالتوقيع على عدة اتفاقيات مع كل من صندوق الضمان المركزي وشركة دار الضمان.

السيد الرئيس،

الساد الوزراء،

السادة المستشارين،

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على أن مسالة التعليم تعتبر القضية الأولى بعد قضية وحدتنا الترابية، لكن رغم توافق كل المتدخلين و الفاعلين في العملية التربوية والتعليمية على مضامين الميثاق فإنه يلاحظ أن عملية الأجرأة بدأت تعرف بعض التعثرات خاصة على مستوى تعميم تمدرس البالغين 6 سنوات، وعليه فإننا نطالب بتسريع وتيرة الميثاق. كما أن التحول النوعي بما يتلاءم مع سوق الشغل لازال دون تفعيل، إذ لا زال تعليمنا يحافظ على نفس الشعب و التخصصات التي أفرزت مئات الآلاف من العاطلين ناهيك عن التي في طور التكوين. إنه الأمر الذي يدفعنا لتناول معضلة التشغيل التي باتت تؤرق الأسر المغربية وتزيد الوضع تفاقما ليبقى مفتوحا على الاحتمالات الوخيمة العواقب.

فمقاربة الحكومة الرامية إلى خلق فرص الشغل رهينة بإنعاش الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية الشيء الذي لا يمكن التكهن بنتائجه إلا على المدى المتوسط على أحسن تقدير في الوقت الذي تحتم هذه الوضعية اتخاذ تدابير وحلول ملموسة على المدى القريب للتخفيف من حدة هذه الإشكالية.

وعلى مستوى قطاع الصحة فإن الاختلالات صارخة، والخصاص البشري والمادي كبير، ولذلك فإننا نرى ألا مخرج له من أزمته الخانقة إلا باعتماد ميثاق وطني للصحة يساهم المتدخلون والفاعلون في إنجازه. وإذا كان القانون الأساسي لأطباء القطاع العام قد خرج إلى حيز التنفيذ في الولاية السابقة، التي عرفت كذلك إنجاز مركزين استشفائيين بفاس ومراكش، فإن التحدي الكبير هو تدارك الخصاص عبر تكوين الأطباء والممرضين والحد من هجرة هذه الفئات، ولن يتأتى ذلك إلا برفع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع.

ولعل من أهم القطاعات الإستراتيجية قطاع السياحة لما يمكن أن يتيح من فرص للشغل ولما تتوفر عليه بلادنا من تنوع ثقافي ومقومات حضارية و من مؤهلات كفيلة باستقطاب رؤوس الأموال وجلب السياح، ويدخل ضمن هذا المنظور تحقيق 10 مليون سائح في أفق سنة 2010 بشراكة مع السلطات العمومية ومهني القطاع من خلال توقيع اتفاق إطار في هذا الشان، غير انه لبلوغ هذه الغاية لابد من وضع التصور والمعالجة الشمولية لما ينبني عليه هذا القطاع حيث يتأثر إما سلبا أو إيجابا مع قطاع النقل بمختلف مكوناته سواء منه الجوي أو الطرقي أو البحري و التي باتت في أمس الحاجة إلى العناية والتطور حتى تستجيب لمتطلبات العصر.

وللرهان على قطاع السياحة كقاطرة للاقتصاد المغربي ينبغي إشراك مختلف الفاعلين في هذا المجال من جمعيات وتعاونيات مهنية ووكالات الأسفار والاهتمام بالصناعة التقليدية وتامين التغطية الصحية والعناية بالأوضاع الاجتماعية للحرفيين والعمل على تسويق المنتوج المغربي وتنقية القطاع من الدخلاء وكثرة الوسطاء وتحسين بنيات الاستقبال وتوفير الأمن و الراحة وحرية الاقتناء والتجوال للسياح.

وبما أن هذا المجال فائق الحساسية، إذ يتأثر كثيرا من جراء بعض الأحداث من قبيل حرب الخليج وأحداث 11 شتنبر، فإن الاهتمام بالسياحة الداخلية بما يتلاءم مع أوضاع ورغبات المواطنين من شأنه أن يؤمن مداخل قارة، لذلك وجب التخلي عن سياسة عدم اعتماد السياحة الداخلية إلا لتعويض العجز الحاصل أثناء فترة الأزمات.

السيد الرئيس،

إن المجال لا يسعفنا لتناول مختلف القضايا، لهذا نكتفي بالتذكير بها من باب الحرص على ضرورة استكمال برنامج الإصلاح الذي بدأ مع الحكومة السابقة، ويدخل في هذا السياق تبسيط المساطر الإدارية وإصلاح القضاء وتخليق الحياة العامة وتقويم الاختلالات الاجتماعية و الجهوية والعناية بالموارد البشرية والعمل على تفعيل التغطية الصحية والتامين الإجباري عن المرض، مع الحرص على تقويم أوضاع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي كآليات ينبغي إعادة تأهيلها للنهوض بالمهام المسندة إليها في هذا الباب.

وفي النهاية فإن دعمنا لمشروع قانون المالية الحالي هو دعم لمسار الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تنهجه بلادنا. وانطلاقا من مرجعية حزبنا الاشتراكية الديموقراطية، فإننا في الفريق الاشتراكي نساند كل المبادرات والاختيارات الإصلاحية التي من شأنها أن تؤهل بلادنا للانتقال الديموقراطي، والنمو الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا.

" والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته "

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة الآن للمستشار السيد عبد القادر أزريع باسم الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة أعضاء المجلس،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي بمجلس المستشارين في إطار مناقشة مشروع قانون المالية رقم 45.02 للسنة المالية 2003، لتقديم مقاربتنا التحليلية حول مضامين المشروع وتوجهاته باسم الطبقة العاملة المغربية التي تعتبر الركن الأساسي في الصرح الاقتصادي للبلاد. وانطلاقا من مسئوليتنا كمركزية نقابية في تأطير العمال وعموم الأجراء والنضال من أجل قضاياهم العادلة والدفاع عن حاجياتهم الملحة وطرح انتظاراتهم وانشغالاتهم، وانطلاقا من دورنا النضالي والاقتراحي، نقدم هذه المقاربة بناء على الإجابات التي تقضيها جملة من الأسئلة ترتبط بسياق المشروع ومضامينه وبنيته وتوجهاته وأرقامه والخلفيات الفكرية والسياسية التي تحكمه.

ومن بين هذه الأسئلة ما يلي: ما هي العلاقة التي تحكم أول مشروع مالي لهذه الحكومة بتصريحها والتزاماته؟ هل هي علاقة تكامل يترجم فيها المشروع المالي عمليا وإجرائيا جزءا من شعارات التصريح والبعض من التزاماته في إطار تدبير مالي لسنة، أم أن هذه العلاقة منفكة؟ ما هي الاختلالات البنيوية المؤثرة في المشروع؟ ما هي أهداف المشروع في مواجهة الاختلالات الاجتماعية المزمنة وبماذا يعد المغاربة؟ وما علاقة المشروع بانتظارات الشغيلة؟ ما هي التوجهات التي يرمي إليها المشروع والخلفية الفكرية والسياسية التي تحكمه وآفاق ذلك في علاقته بالمشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي الموعود به في التصريح الحكومي؟

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

يبدو أن النقاش في مسألة تدبير المالية العمومية يحكمه منطق الاحتمال الذي يتجاوز رقعة البلاد إلى محيطها الجهوي والدولي، مما يوسع مجالات الاستحضار للإكراهات المحتملة. نعتبر من خلال العديد من المؤشرات بمشرقنا العربي أن حرب الإبادة المعلنة على الشعب العراقي الشقيق تخيم في الأفق القريب إضافة إلى حرب الاجتثاث المستمرة ضد الشعب الفلسطيني. والحربان وجهان لغاية إمبريالية واحدة تستهدف وجود الأمة العربية من محيطها إلى خليجها بهدف إعادة صياغة الوجود العربي وخريطته الاقتصادية والسياسية لحمله على الانصياع كرها لتوجهات النظام الدولي الجديد، والخضوع في المطلق لاعتباراته. وبالمناسبة - والمناسبة شرط - نحيي صمود شعبينا العربيين الصامدين في فلسطين والعراق، ونقف كطبقة عاملة إجلالا أمام أرواح شهداء الأمة العربية في سبيل الدفاع عن قضايانا القومية العادلة. كما نحيي صمود قواتنا المسلحة والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة المرابطة في تخوم صحرائنا دفاعا عن وحدة ترابنا وأمن مواطنينا، كما نقف إجلالا أمام أرواح كافة شهداء بلدنا وشهداء التحرير والبناء الديمقراطي ووحدة التراب الوطني...

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس.

- إذا ما انطلقنا من التعثر الحاصل في مناقشة المشروع المالي من طرف المؤسسة التشريعية، وإخضاع هذا النقاش لاكراهات الوقت غير الكافي بسبب عدم احترام الحكومة للقانون التنظيمي للمالية وللآجال المحددة فيه، فإننا سنعتبر هذه الزلة ارتباكا في التدبير الحكومي. أما إذا اعتبرنا هذا المشروع صيغ في نهاية عهد الحكومة السابقة وقبل صياغة توجهات التصريح الحكومي - وهو ما حصل بالفعل - فإننا نقف على ارتباك آخر يتجاوز مستوى التدبير ليصل إلى أدوات الفعل الحكومي، تعلق الأمر بالتصريح أو بقانون المالية أو بهما معا في علاقتهما بالمخطط. والحقيقة أن المغاربة اليوم يجدون أنفسهم أمام تصريح حكومي بوعود والتزامات وأمام حكومة جديدة، وقانون مالي قائم على غير أهداف التصريح الحكومي (لأنه صيغ قبلا ولأنه لم يعدل ليتكيف مع هذه الأهداف) وقائم على نظرة قطاعية محكومة بالتشكيلة الحكومية السابقة. إن هذين الارتباكين يؤكدان مجددا غياب البعد الاستراتيجي المؤطر لأدوات الفعل الحكومي وانفكاك التكامل بينها، والخضوع في المطلق لاعتبارات الطارئ في الحقل السياسي. وهو ما حملنا إبان مناقشة التصريح الحكومي على التنبيه إلى سكوت هذا التصريح عن المخطط الخماسي وعدم الاعتماد في الهيكلة الحكومية الجديدة على وزارة التخطيط والتوقعات الاقتصادية، وطرحنا السؤال هل الأمر يعني التخلي عن منهجية التخطيط في بعدها التنموي؟.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة الأعضاء،

ينضاف إلى ذلك حضور الفصل 47 من القانون التنظيمي للمالية الذي يلزم الحكومة بإصدار قوانين التصفية التي تمد

المؤسسة التشريعية بإمكانية المراقبة لما مدى تنفيذ بنود القانون المالي، وبإمكانية تقويم مدى صدق المنطق الاحتمالي والتنبؤي للحكومة، على ألا يتجاوز عرض قانون التصفية السنة الثانية بعد التنفيذ. وهو أمر لم يحصل بعد لأن ما يعرض من قوانين التصفية يعود إلى سنوات، مما يجعل النقاش بخصوصه من قبل النقاش التراثي. وإذا ما زدنا على هذا حماس الحكومة في تحريك الفصل 51 من الدستور للحيلولة دون قبول التعديلات، فإننا نكون أمام مؤسسة تشريعية غير متمكنة من أدوات المراقبة طبقا لمسؤولياتها المنصوص عليها في دستور البلاد.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

إن مشروع القانون المالي الحالي كسابقيه في عهد الحكومة السابقة وقبلها من الحكومات، ظل خاضعا للاختلالات البنيوية التي حكمت تدبير المالية العمومية منذ عقد الثمانينات تعلق الأمر ببنيتها أو تعلق الأمر بتوجهاتها:

فبنية نفقات الميزانية العامة على حالها تتسم بنفس الاختلالات المزمنة المتمثلة في هيمنة حصة نفقات التسيير بنسبة 56٪ أي بمبلغ 78.2 مليار درهم، والمحافظة على نفقات الدين العمومي في المرتبة الثانية بنسبة 30٪ أي بمبلغ 41.7 مليار درهم 38٪ منها مخصص للمديونية الخارجية و 61.8٪ منها مخصص للمديونية الداخلية. أما نفقات الاستثمار العمومي فإنها ظلت في أسفل مرتبة بنسبة 14٪ فقط، أي بمبلغ 19.5 مليار درهم (وهي نسبة تسجل تراجعا بالمقارنة مع الميزانية السابقة).

وبخصوص الموارد العمومية والتي تبلغ 160.6 مليار درهم فإنها ستعرف زيادة خفيفة بنسبة 0.55٪، وهي زيادة ترجع بالأساس إلى المداخيل الاستثنائية المحتملة من باب الخوصصة المقدرة ب 12.5 مليار درهم، والاقتراضات الخارجية التي يحتمل أن تصل إلى 35.3 مليار درهم. أما المداخيل العادية فإن بعضها سيعرف احتمال نمو ضعيف فيما سيتراجع البعض الآخر كما هو الشأن بالنسبة للرسوم الجمركية ومداخيل احتكارات الدولة.

إن مداخيل الدولة تتدهور سنة بعد أخرى بفعل نهج الخوصصة وبيع المرافق العمومية، وبفعل تفكيك واختصار الرسوم الجمركية تطبيقا لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية واتفاقية الكاط. إن مداخيل الخوصصة التي قدرت في القانون المالي لسنة 98 - 1999 بنسبة 2٪ فقط من مجموع الموارد، ترتفع في مشروع القانون المالي الحالي لتصل 9٪. والملاحظ أن مداخيل الخوصصة تذهب لتغطية عجز الخزينة العامة ولايتم توظيفها في مجال الاستثمار، أو يتم وضعها في صناديق لا تخضع للمراقبة الديمقراطية وتساهم في تفتيت الميزانية العامة للبلاد.

فأمام تراجع الرسوم الجمركية المطرد في أفق إزالة كل الحواجز الجمركية عند سنة 2010، وأمام تراجع المداخيل العادية وارتفاع نسبة المداخيل الطارئة الناجمة عن نهج الخوصصة، وأمام التزايد الضروري لحجم النفقات بفعل النمو السكاني للمغرب، فإن السلطات الحكومية عندما لن تجد ما تبيعه من الملك العمومي، ستضطر إلى المزيد من الاستدانة الخارجية والرفع من الضرائب على الإنفاق والدخل، وهو ما سيفتح البلاد على المجهول ويهدد الاستقرار الاجتماعي ويرهن مستقبل الأجيال القادمة.

إن انخفاض ميزانية التحملات العمومية التي وصلت إلى 163 مليار درهم والتي كانت في السنة الماضية 165 مليار درهم مع إضافة نسبة التضخم المالي التي وصلت سنة 2002 إلى 3٪ ونسبة النمو الديمغرافي التي تجاوزت 2٪ فكم ستكون يا ترى نسبة تراجع إنفاق الدولة على كل مواطن؟.

إن هذه الاختلالات البنيوية في تدبير المالية العمومية للبلاد، حكمها من قبل ويحكمها اليوم نفس منطق التوازنات المالية والتدبير الماكرو اقتصدي المغيب للبعد الاجتماعي والمسبب في انحباس الدورة الاقتصادية. وهي توجهات ما فتئنا ننبه إلى مخاطرها ومنزلقاتها لأننا نكتوي بنارها كطبقة عاملة وأجراء من خلال المحن الحياتية التي نعانيها يوميا. لقد رفضناها كتوجهات وقاومناها عند الشروع فيها منذ الثمانينات. وما إضراب 20 يونيو 1981 إلا لمناهضة هذا التوجه المحكم بمسلسل التفقير والإجهاز على المكسبات الشعبية وحقها في العيش الكريم. وها نحن اليوم أيضا نجدد رفضنا لها وننبه إلى عواقبها.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

يشير مشروع القانون المالي لسنة 2003 أن النفقات العمومية تستهدف إنعاش الاستثمار العام والخاص - محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والجهوية - تأهيل المناطق القروية - إصلاح النظام الصحي - دعم السكن الاجتماعي - أجرأة إصلاح نظام التربية والتكوين - إصلاح التدبير العمومي.. وهو ما يحملنا إلى مناقشة المشروع في علاقته بحجم الاختلالات الاجتماعية والخدماتية وتعاطيه مع انتظارات الشغيلة.

الفقر: إن التوجهات التي حكمت إدارة الشأن العام ببلادنا ظلت للأسف في خدمة أقلية من ذوي الامتياز والنفوذ فيما ظلت الغالبية العظمى من المجتمع تعاني من كل أشكال الظلم الاجتماعي. هذه الغالبية العظمى ما فتئت تزداد بفعل التدمير شبه الكلي الذي طال الطبقات الوسطى التي كانت فيما مضى الإطار المجتمعي للتوازن الاجتماعي. وانطلاقا من حجم القدرة على الإنفاق ومؤشراته العامة يتضح مستوى وهول الفقر في بلادنا. - فأزيد من 20٪ من المغاربة ينفقون على أنفسهم (أو ينفق عليهم) ما يقل عن 10 دراهم في اليوم - و20٪ من المغاربة ينفقون على أنفسهم (أو ينفق عليهم) ما يقل عن 17 درهما في اليوم -

و 20٪ من المغاربة ينفقون على أنفسهم (أو ينفق عليهم) ما يقل عن 25 درهما في اليوم - هذا يعني أن أزيد من 60٪ من المغاربة ينفقون على أنفسهم (أو ينفق عليهم) ما يناهز 15 في اليوم.

إن أكثر من نصف المغاربة فقراء ويعيشون في وضع هشاشة اجتماعية وتهميش وإقصاء. فهل بمعدل النمو المتوقع نسبته في 4.5٪ سيتم محاربة الفقر؟ وهل بهذا المعدل سيتم حرق سنة إجرائية في اتجاه تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي الموعود به في التصريح الحكومي؟

الأمية: بناء على المعطيات الرسمية يتأكد أن نسبة الأمية بين السكان البالغين 10 سنوات فأكثر تصل إلى حدود 50٪، مع احتلال العالم القروي بنسبة تصل إلى 67٪ مقابل 34٪ بالوسط الحضري. وتصل نسبة الأمية في أوساط الإناث على الصعيد الوطني إلى 62٪. وتصل نسبة الأمية في أوساط الساكنة النشيطة إلى ما يزيد عن 55٪. فهل بمعدل 4.5٪ سيتم محاربة الأمية وتحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي والحداثي الموعود به؟.

البطالة: إن ارتفاع معدل البطالة خلال العشرية الأخيرة كان بوثيرة زيادة سنوية تقدر ب 12٪ مما جعل البطالة الحضرية تتجاوز 22٪ سنة 1999. وتشكل فئة الشباب في سن 25 - 24 سنة 50٪ من مجموع العاطلين الحضريين متبوعة بالفئة العمرية 24 - 15 سنة وتشكل نسبة 39٪، كما تتميز البطالة حسب المستويات الدراسية المتوسطة ب 44٪. والحاصلين على الشهادات والدراسات العليا ب 36٪ . أما فئة الحاصلين على شهادة الباكلوريا فما فوق فإنها تقدر بنسبة 13٪. فهل بمعدل النمو الذي حددت نسبته في 4.5٪ سيتم محاربة آفة البطالة؟ وهل ب 7000 منصب شغل محدثة برسم القانون المالي لسنة 2003 سيتم التقليص في حجم البطالة ورد الثقة للشباب وثنيهم عن ركوب قوارب الموت طلبا للهروب من الوطن؟ إن برامج الوساطة في مجال التشغيل أثبت فشله الذريع أمام فضيحة النجاة الإماراتية التي يمكن اعتبارها كارثة اجتماعية وسياسية تؤكد هشاشة هذه البرامج، كما أكدت الفيضانات الأخيرة هشاشة البنيات التحتية، ونتائج 27 شتنبر 2002 بخصوص الانتخابات المزورة هشاشة المؤسسات السياسية والوضع السياسي الملتبس الذي انخرط فيه الحقل السياسي الوطني.

أمام هذا الوضع الاجتماعي المتردي وأمام التراجع المهول في الخدمة العمومية نسائلكم السيد الوزير أين هي حاجيات المواطنين الاجتماعية الملحة التي أتى بها المشروع؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة أعضاء المجلس،

- إن مشروع القانون المالي لسنة 2003 بخصوص تعاطيه إجرائيا مع ما يعرفه وضعنا الخدماتي من اختلالات، لا يعد بالجديد:

فحقل التجهيز الذي يشكل أهمية استراتيجية لأية تنمية لا يزال ضعيفا. وتعاني البلاد من خصاص مهول في الطرق والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية. وتعاني البلاد من التمايز المجالي خاصة في العالم القروي تعلق الأمر بالماء والكهرباء أو بالطرق والخدمات.

ويعاني مرفق السكن من تفاقم العجز الذي أصبح يقارب حاليا - وطبقا لما ورد في مذكرة تقديم مشروع القانون المالي 2003 - المليون وحدة في المجال الحضري. مما حمل على تنامي ظاهرة السكن غير اللائق التي تضع 780000 أسرة في حزامات من الصفيح والبناء العشوائي، وهو رقم يهم أكثر من أربعة ملايين نسمة من المغاربة.

وعلى مستوى قطاع الصحة ومن خلال الوقوف على بعض المؤشرات الديمغرافية والصحية يمكن الجزم بفشل السياسة الصحية المتبعة التي راكم فيها القطاع أقصى مظاهر القصور والاختلالات. فنسبة وفيات الأمهات عند الولادة ومؤشرات الأمراض المزمنة المتنقلة كأمراض القلب والشرايين وداء السل وداء السكري مع هزالة التغطية الصحية والطبية والتأطير وجودة الخدمات الصحية كلها مظاهر تؤكد هذا الإفلاس.

كما أن الإدارة المغربية ما تزال تعاني من نظام إداري يكرس الشعور ب: اللامبالاة - سوء التسيير والتدبير - الضعف الرهيب في جودة الخدمات الإدارية - انعدام الآليات المنظمة للتواصل المهني - ضعف المردودية - سيادة التعقيد المسطري - البطء الإداري - ارتفاع الكلفة - التشتت العشوائي للوحدات الإدارية - تعقد الهياكل - تضارب المصالح والاختصاصات..

ويتميز النقل الطرقي للبضائع وأيضا نقل المسافرين بالعشوائية المطلقة وعدم الانتظام المقاولاتي وسيادة منطق الريع في توزيع الرخص بدون أفق مؤسساتي منظم.

هذا دون الحديث عن حقل الثقافة الذي يعاني من الفلكلورية، والإعلام الذي يتخبط في النظرة الأحادية واستبعاد التعدد، واستمرار تلوث البيئة، وبقاء شباب المغرب بحاجيات غير ملباة في حقل الرياضة والاهتمامات الفنية والإبداعية والحاجيات الصحية...

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

- إن كلفة الحفاظ على التوازنات الكبرى في ظل مديونية داخلية وخارجية متفاقمة وضاغطة على النفقات العمومية، والتي رشحت الاختيار المملى على الأداء الحكومي بالاقتصاد في ضغط النفقات المتعلقة بالتسيير من خلال تجميد الأجور وحصر نسبة التوظيف وتقليص نفقات دعم الموارد الأساسية والرهان على المقاولة المدللة في مباشرة

عملية التشغيل، ستكون مكلفة بشكل كبير وقوي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا. لأنها توازنات لا تمكن من التوزيع العادل للدخل الوطني والتوزيع العادل للعبء الضريبي، ولن تمكن من تخفيض العجز في التشغيل وتراجع معدل البطالة. كما لن تؤدي إلى تحسين جودة المرافق العمومية.

إن سياسة التوازنات الكبرى الانكماشية ستؤدي إلى التضحية بالتنمية. لأنها تستهدف خلق ادخار إجباري يرمي إلى التخفيف من أعباء الديون الخارجية. بينما يقتضي الأمر مباشرة سياسة مالية تنموية ذات بعد اجتماعي، عبر الزيادة في حجم الدخل وفرص الشغل، والرفع من مستوى المعيشة، وبعث الحيوية في قدرة الدولة على أداء وظائفها الاستثمار ية والخدماتية، لتحريك الدورة الاقتصادية وتنشيطها. وبالتالي تمكينها من مصادر امتصاص الديون.

لذلك فهذا القانون المالي مصاغ كسابقيه ولا علاقة له بطموحات أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها طبعا الطبقة العاملة وعموم الأجراء.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

- لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، يتطلب الأمر في تقديرنا الكونفدرالي، تحقيق ثلاثة قطائع ضرورية لتحقيق ثلاثة انتقالات ضرورية:

أولا: القطع مع سياسة التوافق مع - برنامج النمو الاقتصادي - والانتقال إلى برنامج التوافق مع مجتمع الاقتصاد المتضامن.

ثانيا: القطع مع سياسة التقشف الاجتماعي واعتماد سياسة تحقيق الحاجيات الملحة والعادلة للمواطن المغربي.

ثالثا: القطع مع سياسة المصالحة مع الحاجيات السياسية للسلطة والانتقال إلى المصالحة مع مجتمع الديمقراطية والمواطنة.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

- كنا ننتظر من المشروع أن يستحضر الوضع الاجتماعي المقلق لعموم المواطنين، وأن يأخذ بعين الاعتبار أوضاع الفئات الاجتماعية المحرومة التي تعاني التهميش الاجتماعي، وأن يجيب على انتظارات المغاربة التي لم تعد تحتمل التسويف والتجاهل بل تفرض من موقع المسؤولية المعالجة الحقيقية وذلك باتخاذ القرارات والقيام بالإجراءات اللازمة التي تفرضها المرحلة لتصحيح الوضع المختل، والذي ستكون له لا محال آثاره السلبية على مستقبل بلادنا، والمشروع كذلك لا يرقى إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تقتضي العمل على تطوير وعينا السياسي والاجتماعي لمواجهة وضع مفتوح على كل الاحتمالات. لقد ظل المشروع مشدودا إلى مرجعية المؤسسات المالية الأجنبية وهذا معناه استمرار الأنساق السياسية القديمة.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

- شكل إجماع الأمم عبر تاريخ الإنسانية قوة دافعة وأساسا للحسم والتقدم. لكن أي إجماع نريده لبلادنا من أجل أن تنجز المعجزة المغربية؟ إن الإجماع الذي ندعو إليه السيد الرئيس، هو الإجماع التاريخي والحقيقي حول ثوابت أمتنا، وعلى رأسها قضيتنا الوطنية وقضيتنا القومية، إجماع حول قرارات قوية سياسية واجتماعية واقتصدية من شأنها تدشين الصرح القوي لدولة الحق والقانون، إجماع حول التوزيع العادل للثروة الوطنية، إجماع كذلك حول تنفيذ الالتزامات والتعهدات التي تضمنتها الاتفاقيات الاجتماعية الكبرى، اتفاق فاتح غشت 96 واتفاق 19 محرم. هذا هو التصالح الجماعي الذي يدعو له كل مغربي صادق غيور على وطنه.

أما أن نجمع على:

الصمت على التجاوزات والخروقات كالتي عرفتها انتخابات 27 شتنبر الأخيرة، والتي دفعت العديد منهم إلى الارتباك في الموقف والقرارات.

استمرار الفساد الإداري والمالي وعلى تهريب الأموال المغربية إلى الخارج ونهب الثروة الوطنية.

على استمرار اقتصاد الامتياز الذي استفادت منه فئة قليلة من ذوي النفوذ الإداري.

فإن ذلك ليس من صميم هويتنا ورسالتنا المجتمعية والإنسانية.

أيها السادة، إنه إجماع مفبرك، سيقضي لا محالة على مشروع بناء المغرب الديمقراطي الحداثي الموعود به، وبالتالي سيفتح الباب على مصراعيه للانزلاق التاريخي وسينهي مع كل إمكانية التطور والتقدم.

السيد الرئيس،

لقد قطعنا على أنفسنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، العهد على التصدي والمواجهة لهذا الإجماع الفلكلوري الذي سيضيع على بلادنا فرصة الانخراط في زمنها، زمن المعرفة والتقدم وحقوق الإنسان.

إننا اليوم ومن موقع المعارضة الاجتماعية، مسؤولون تاريخيا ونضاليا ودستوريا على طرح هموم وقضايا الطبقة العاملة وعموم الأجراء. فهل يعقل أن يبقى الحد الأدنى للأجر في مستواه الحالي أي أقل بكثير من الحد الأدنى للعيش؟ إذن فالتوازن الاجتماعي مختل، والتوازن الاقتصادي جدث ولا حرج، لذلك سيستمر كفاحنا كما كان، حتى يسترد المواطن موقعه في الدورة الاجتماعية لبلادنا.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

وحتى لا نفتح الباب على مصراعيه، لمفسدي الأمس وانتهازيي اليوم وانطلاقا من مسؤولياتنا التاريخية فإننا سنتخذ الموقف المسؤول من قضايا شعبنا.

لقد أخلفت الحكومة وعدها مع المركزيات النقابية بدعوتنا للتداول في مشروع الميزانية قبل عرضه. ولذلك لا يمكننا أن نكون معه لأن الحكومة فضلت عدم إشراكنا ولكي نعطي لكم الفرصة للقيام بمراجعة جذرية لسياستكم الاجتماعية، فإننا كذلك لن نكون ضد هذا المشروع، أي أننا سنمتنع عن التصويت. وهذا معناه أن الطبقة العاملة المغربية بقيت على عهدها تعطي بسخاء للوطن، ويبقى على الحكومة أن تستخلص من هذا الدرس التاريخي الكبير ما سيمكن من إنقاذ الوطن.

السيد الرئيس - السيد الوزير - السادة أعضاء المجلس،

- نؤكد بهذه المناسبة ولتجاوز هذا الوضع المحجوز على ضرورة فتح تفاوض جماعي في أقرب الآجال من أجل تنفيذ الالتزامات والتعاقدات والاستجابة للملف الاجتماعي مركزيا وقطاعيا وفئويا، كما أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نجدد تأكيدنا على مواصلة النضال دفاعا على الحقوق والمطالب العادلة للطبقة العاملة وصيانة لكرامة مواطنينا وحماية لوحدة بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة الآن للمستشار السيد جامع المعتصم باسم الاتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

بسم الله الرحمان الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين،

السادة الحضور،

يسعدني أن أساهم في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي رقم 02 - 45 للسنة المالية 2003 باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لنعبر عن الأسف الشديد للأسلوب الذي دشنت به الحكومة الجديدة القديمة تعاملها مع مؤسسة البرلمان ومجلس المستشارين على الخصوص حيث لم تحترم الحكومة مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي للمالية وآجالهما، إذ اختارت الحكومة القديمة إيداع مشروع القانون المالي لهذه السنة وعلى عادتها بمجلس النواب حتى قبل أن تتشكل هياكيله، متناسية بذلك مقتضيات المادة 33 من القانون التنظيمي للمالية الذي يؤكد أن الحكومة ملتزمة بإيداع مشروع قانون المالية للسنة بمكتب أحد المجلسين للبرلمان قبل نهاية السنة المالية الجارية بسبعين يوما على أبعد تقدير. وبالتالي كان الخيار بين مجلس المستشارين ومجلس النواب.

والأدهى من ذلك خرق الحكومة لمقتضيات المادة 34 من نفس القانون التنظيمي التي تؤكد على ما يلي أنه يبت المجلس المعروض عليه الأمر أولا في مشروع قانون المالية داخل أجل ثلثين يوما بإيداعه ثم تعرض الحكومة فور التصويت على المشروع أو عند انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إي ثلاثين يوما على المجلس الآخر النص الذي تم إقراره أو النص الذي قدمته في أول الأمر مدخلة كلية إن اقتضى الحال التعديلات المصوت عليها في المجلس المعروض عليه الأمر والمقبولة من طرف الحكومة ثم يبت المجلس المعروض عليه الأمر ثانيا في المشروع داخل أجل الثلاثين يوما الموالية لعرض الأمر عليه.

هذا في القانون التنظيمي للمالية في حين أن هذه الحكومة قد أودعت المشروع بمجلس النواب لأكثر من 60 يوما ليحال بعد ذلك على مجلس المستشارين لمدة خمسة أيام فقط مما يعتبر خرقا صارخا للآجال التي حددها القانون التنظيمي للمالية وأظن أن الأمر يستحق أن يحال هذا المشروع مرة أخرى على المجلس الدستوري لكي يقول كلمته في مدى مطابقته اقتراحه ووضعه في البرلمان لهذه الآجال الدستوري.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على رغبة الحكومة في الحد من المبادرة التشريعية للبرلمان والانتقاص من صلاحياته وهو ما يؤكد أيضا لجوء الحكومة إلى استخدام المفرط للفصل 51 من منطلق تأويل خاطئ لنص واضح وقطعي الدلالة إذ أن ما أقره الدستور في الفصل 51 يتعلق بقانون المالية الذي يصدر عن البرلمان ولا ينطبق على المشروع الذي لا تعده الحكومة وللتذكير فقط اليسار في فرنسا مؤخرا يتحفظ على الحكومة بسبب لجوئها إلى التقليص من هامش حرية البرلمان في إدخال التعديلات على القانون المالية وهو العرف الذي جرى في فرنسا.

الحكومة كانت دائما تأتي ومعها هامش متسع للتعديل، لكن كامل الأسف يعني لا نستفيد حتى من هذه التجارب التي نترجم عنها كثيرا من نصوصا القانونية ينضاف إلى ذلك عدم التزام الحكومة بالشفافية في إنجاز قانون المالية حيث تعمل إلى إخفاء بعض النفقات من مثل ما ستخصصه الحكومة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من مداخيل الخوصصة التي سجلتها الحكومة دون الموارد مخلة بذلك بمقتضيات المادة الأولى من القانون التنظيمي المالي.

السيد الرئيس،

السادة والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا حينما نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على مناقشة الإطار القانوني لتقديم ومناقشة قانون المالية فلنبرز أن الإشكال الحقيقي فيه في بلادنا لا يتمثل فقط في نقص الترسانة التشريعية بل يتجلى بالأساس في غياب مبدأ الالتزام ونهج الشفافية في التطبيق وإذا كان هذا هو حال الحكومة التي يراقبها البرلمان فكيف سيكون حال المؤسسات العمومية التي تتصرف في المال العام دون الرقابة البرلمانية المباشرة إلا من خلال لجن تقصي الحقائق لكن بعد فوات الأوان وتبذير الأموال وكيف سيكون أيضا وضع المقاولات الخاصة.

السيد الرئيس،

لقد جاء في قانون المالية لسنة 2003 أو قد جاء هذا القانون ليكرس استمرار الحكومة الجديدة في الاختيارات التي وضعتها الحكومة السابقة والتي أثبتت التجربة فشلها وعدم قدرتها على خلق مناخ جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يرفع من وثيرة الاستثمار ويوفر فرص الشغل للشباب المغربي الذي تمده البطالة ويصيبه اليأس ومن تلك السياسة الاستمرار في تفويت المؤسسات والمقاولات العمومية المنتجة لفائدة الخواص دون اعتبار للدور الإستراتيجي لبعض هذه المؤسسات ولا لمستقبل الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسات..

ولذلك فإننا في الاتحاد الوطني للشغل نطالب بوقفة تقويمية لمسلسل الخوصصة ومراجعة إطاره والالتزامات التي ينبغي أن تقوم بها الدولة بمقابل الالتزامات التي ينبغي أن يقوم بها الخواص.

السيد الرئيس،

لقد تم تفويت شركة سامير للمحروقات دون أن تكلف الدولة نفسها عناء متابعة تحقيق وإنجاز الاستثمارات التي تم تضمينها في دفتر التحملات والتي تقدر بـ700 مليون دولار لتستفيق على كارثة الانفجار الأخير والتي لا تمثل إلا مقدمة للانفجار الاجتماعي لا قدر الله المنتظر بهذه المؤسسة والذي يهدد 1400 إطار وتقني ومستخدم لهذه الشركة وطبعا من ورائهم أسرهم.

ونفس الشيء لشركة SEMEC بفاس حيث أن الحكومة لم تبادر إلى تحمل مسليتها في استرجاع هذه المؤسسة ومتابعة المسؤولين عن التدليس والتزوير في عملية التفويت وهذا التلكؤ يهدد مستقبل العديد من الأطر التقنية الذين يعانون اليوم من التأخير المستمر في أداء الأجور وفقدان العديد من الامتيازات الحقوقية الاجتماعية المكتسبة.

السيد الرئيس،

إن هذه الحكومة ما تزال مستمرة على اعتبار الأسبقية الأولى للتوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية لذلك لا يتضمن هذا المشروع التدابير والإجراءات العملية لتنمية التشغيل بالنسبة للشباب ولحاملي الشهادات من المعطلين بل تجتهد الحكومة لرفض كل تعديل من شأنه أن يخفف من العبء الضريبي الذي يثقل كاهل المأجورين ويضعف قدرتهم الشرائية في غياب أي إجراء لتحسين أجور العمال والموظفين إلا ما يتعلق بالتعويضات الهزيلة التي ستخصصها للأسرة التعليمية بعد طول عناء وترقب وانتظار مع تشطيبها على أربع سنوات لتفقد بذلك قيمتها عند احتساب معدل التضخم السنوي، ينضاف إلى ذلك التلكؤ في حسم الأنظمة الأساسية للعديد من فئات الموظفين المستخدمين من المتصرفين والفنيين والإداريين والتقنيين والأعوان لتستمر بذلك أوضاعهم في التدهور في الوقت الذي ظلت مشاريع هذه الأنظمة الأساسية تتقاذفها الوزارات المختصة فيما بينها دون اعتبار لإستعجاليتها.

السيد الرئيس إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمناسبة مناقشة هذا المشروع ندعو الحكومة أولا إن الالتزام بالضابطة القانونية التنظيمية والشفافية اللازمة عند إعداد قانون المالية وتقديمه وتنفيذه ندعوها أيضا إلى إعادة الاعتبار للملف الاجتماعي وجعله أولوية حقيقية بما يدعم إرساء السلم الاجتماعي ويوفر شروط التنمية الاقتصادية.

ندعوها أيضا إلى فتح حوار جاد ومسؤول مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين للمساعدة في بلورة ميثاق السلم الاجتماعي يحدد بدقة ووضوح التزامات كل الشركاء ويوجه الجهود نحو تأهيل بلادنا لمواجهة تحديات العولمة كما ندعوها إلى ضمان الالتزام بمبدإ تكافئ الفرص بين المواطنين في الاستفادة من بعض الحقوق التي يضمنها قانون المالية.

وفي هذا الصدد أؤكد للسيد وزير المالية أنه ليس من العدل في شيء ولا من المنطق أن ترتبطوا استفادة المواطن من دعم السكن أو دعم الدولة للسكن بضرورة الاندماج في ملفات القروض البنكية وهذا ما يعني أن دعم الدولة الذي يصل في هذه السنة إلى 762 مليون درهم ستستفيد منه بالأساس هذه المؤسسات البنكية أما الذي لديه حرج من التعامل بالفوائد الرباوية فأنتم تقطعون عنه الطريق لكي يستفيد من هذا المال العام ومن الدعم الذي تقدمه الدولة.

كما ندعو الحكومة إلى تحمل المسؤلية الكاملة في مراقبة الإدارات والمؤسسات العمومية ومقاومة كل أشكال الفساد المالي والإداري واسترجاع الأموال والثروات التي نهبت من هذه الإدارات وهذه المؤسسات.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنستمر في أداء واجبنا في تقديم النصح والتنمية بالحكومة رغبة في حملها على الالتزام بمقومات هويتنا الإسلامية وخصوصيات

حضارتنا العربية والإسلامية وحق شعبنا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حافظة لكرامته ومحققة لتطلعاته في التقدم والرفاه. والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل والسلم عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار الكلمة الآن لآخر متدخل في هذه المناقشة المستشار السيد كافي الشراط باسم الاتحاد العام للشغالين فليتفضل.

المستشار السيد كافي الشراط:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون المحترمون،

مرة أخرى بمثل هذه المناسبة، مناسبة نقاش مشروع القانون المالي، يقف الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على هذا المنبر ليقول نفس الكلام مرة أخرى أيضا، وهو أن التوجهات الاقتصادية للحكومة بها خلل هيكلي بدليل أن الميزانية هذه لسنة 2003 ليست ميزانية إنعاش لأنها لا تحقق الزيادة في الإنتاج المقرونة بالزيادة في الطلب. فالتحولات للحساب الخارجي سلبية و ستظل كذلك. وإمكانية التحويل الضريبي محدودة ومداخيل الخوصصة في تناقص والاستثمار نقص بنسبة 1.92 والمصاريف زادت بنسب 2٪ لذلك فعن أي طريق ستتمكن الحكومة من تنفيذ ما جاء به البرنامج الحكومي على لسان السيد الوزير الأول؟

الميزانية من جهة هي مواجهة بمصاريف تتعلق بكل الالتزامات الخاصة بالميناء المتوسطي وطريق طنجة السعيدية، والمائة ألف سكن والكهرباء والماء الشروب إلى آخره، ومن جهة أخرى تنحو الميزانية منحى الاحتراز بحجة الحفاظ على الاستقرار السياسي علما بأن تبني هذا النهج يزيد الغنى غنى والفقير فقرا.

إذا فلا هذا المشروع التزم بالمخطط ولا هو قادر على الوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي وهذا له معنى واحد هو المزيد من تأزم الوضعية الاجتماعية للفقراء والمعوزين، للطبقة العاملة، للموظفين، للبطالة للعاطلين، للطلبة لكل الشرائح الاجتماعية الواقعة والتي تقع تحت طائلة الفقر باطراد حثيث.

إن الحكومة تراهن على نسبة نمو حددتها هي في 4.5٪ وهذه متعلقة بجملة من الافتراضات الخارجة عن تحكمها، افتراضات متعلقة بالدولار مع الأورو والدرهم بالتالي، متعلقة بتحسين الأحوال السياسية والاقتصادية العالمية، كتعلقها بالتحكم في سعر الخام، متعلقة بالتساقطات المطرية إلخ، وعلى فرض أن هذه العوامل كلها تحققت بنفس التوقع الحكومي فهل حصول النسبة أعلاه كافية على تحقيق الإقلاع والانطلاق نحو آفاق أرحب؟ الحكومة تعلم أنه ما لم تصل هذه النسبة إلى 7٪ على الأقل تتواصل سنة بعد أخرى. إذ فنحن بحاجة للوصول إلى هذه النسبة 7 أو 8٪ وذلك بإنعاش الاستثمار: فالأموال الموجودة في الأبناك والتي تذهب للاستثمار في السندات المضمونة، والرصد المهم من العملة الصعبة المسموح مؤخرا باستثماره في السندات المضمونة، والرصد المهم من العملة الصعبة المسموح مؤخرا باستثماره في الخارج والذي قد يمكن أن يكون وسيلة لتهريب الأموال، والأموال الموجودة في الخارج لبعضهم ألم تحدد الحكومة بشأنها سياسة تضمن إرجاعها للاستثمار؟ أقول للاستثمار فقط، والادخار ألم تحدد أيضا الحكومة بشأنه أي خطة بعد، ورأسمال المخاطرة والصندوق لإنقاذ المقاولات عند الإفلاس والصندوق غير الموجود لاستقبال أموال الخوصصة التي يجب أن تذهب للاستثمار، والدين الخارجي؟ نعم الحكومة حققت فيه ما يذكر ويحمد لها ولكن على حساب أمور أخرى جد أساسية ألا وهي الأمور الاجتماعية، لا نقول بعدم الارجاع أبدا ولكن نقول بتوازن داخل التوازنات نفسها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

إن نتائج التحسن لما يكون تظهر على المجتمع في أدوائه الناخرة.

فماذا عن واقعنا في القطاع الاجتماعي بصفة عامة وقطاع الشغل بصفة خاصة، التغطية الصحية نعلم أنها لم تراوح مكانها وخط الفقر وتحته نعلم نسبته ولو من النسب المعلن عنها رسميا وهي ضخمة تنذر بكل فاجع، والسكن غير اللائق قد قدم لنا السيد الوزير الأول أرقاما بشأنه، والبطالة في المدر والحضر تتسع وتستشري، والأمية تصل إلى 55٪ داخلها أكثر من 90٪ بالنسبة للنساء إلى آخره.

ولما ننتقل إلى واقع الشغل والذي نحن معنيون به جميعا، حكومة وبرلمانا ورأسمال، واقع الشغل مزر: 98٪ من مؤسساتنا الإنتاجية صغيرة جدا، أي هشة، والغالبية الساحقة معرضة للتوقف كل ساعة وحين بسبب الأحتياج للتمويل عند ساعة العسرة والضيق مما يجعل آلاف المؤسسات تغلق سنويا، نعلم هناك أخرى تفتح ولكنها ليست بنفس العدد وهي أيضا معروضة لنفس المصير لغياب رأسمال المخاطرة، وغياب الدعم والمرافقة، وغلبة هاجس الربح السريع أيضا، مما يجعلنا بعيدين عن القدرة على المواجهة الزاحفة علينا من أوروبا وأمريكا خاصة. والعمال هاهم يسرحون كليا أو جزئيا هذا في الحال الذي لا تحارب فيه النقابة والعمل النقابي. يقال إن مناصب الشغل تخلق سنويا بأعداد مهمة وصلت هذه السنة 170 ألف حسب

المصرح به ولكن كم عدد الذين ماتوا وتقاعدوا أو طردوا؟ هذا هو المسكوت عنه. هذا واقع مزر لم نعمل على التخفيف منه:

فأين هو صندوق التعويض عن البطالة المؤقتة؟ وهو التزام حكومة والتزام نقابي والتزام رأسمال أيضا؟

أين هي التغطية الصحية والأدهى أن حتى التحمل القبلي للمصاريف الخاصة بالعلاجات الطبية والعمليات قد تراجعت عنه شركات التأمين والتعاضديات. إذا الذين ليست لهم القدرة على الدفع الذاتي ماذا يصنعون؟ يموتون؟ والسكن الاجتماعي هل هو هذا الذي كنا قد اتفقنا عليه من قبل بالمواثيق والتصاريح؟ علما بأن دخوله حيز التنفيذ كان سيدر على الحكومة أرباحا طائلة جدا من حيث الضريبة على القيمة المضافة من جهة ومن جهة أخرى من حيث امتصاص مئات الآلاف من اليد العاملة العاطلة، والطاقة الشرائية لليد العاملة موظفين وعمالا. ألم تقل الحكومة في برنامجها بأنها تخطط لمشروع مجتمعي حداثي ونحن نتساءل مجددا: ما قيمة الإنسان داخل هذا المشروع كيف نريده أن يعيش، نحن لا ننتبه لكيف يجب أن يتحرك، كيف يجب أن يسلك إلخ؟

أما حياته الاقتصادية فلا هذه مفارقة أي الطاقة الشرائية الباعثة الحافزة على الاستهلاك لا نصنع شيئا بشأنها ودائما في موضوع الشغل الذي هو مفتاح التنمية المتواصلة فما هو واقع خلق مناصب الشغل هذه السنة؟ 7000 منصب بحجة التوازنات ذلك أن الكتلة الأجرية ثقيلة كما يقال، ولكن الكتلة الأجرية من ماذا؟ من كم؟ ثم جانب البذخ والأشباح داخلها كم هو؟

وهل يستطيع القطاع الخاص بشكله الذي يعرفه الجميع أن يكون قادرا على التشغيل بالكثافة المحتاجة. كلنا نعرف أنه لا يستطيع ومع ذلك نعول عليه. دائما نحن في سياسة التنازلات والتخليات الحكومية عن دورها والتزاماتها - تخليات طالت كل مجال وجانب - اليد العاملة متروكة لواقع مر - داخل العرض والطلب، يد غير مؤهلة ولا نعمل على تأهيلها رغم أنها وأرباب العمل يساهمون باقتطاعات مهمة لهذه الغاية في التكوين وإعادة التكوين.

وما تنوي الحكومة من الدفع إليه ألا وهو التقاعد المبكر يجب أن تقدر خطورته نظرا للوضعية المعروضة لمخاطر الإفلاس المهددة به صناديق التقاعد. والحكومة أيضا تعول على العمل بالوقت النسبي هذا لم تقم به الدول التي قامت به إلا بعد أن ضمنت لشغاليها وشغيلاتها مستوى من العيش ضامنا للكرامة.

والإصلاح الإداري الحقيقي الجدري الذي تتسع شبكته للجميع والذي يسمح بالترقية ويسمح لكل واحد أن يجد نفسه ويفعل مؤهلاته داخل الإدارة بما يضمن العنصر المناسب في المكان المناسب أين هو؟

السيد الرئيس،

الوقت لا يتسع مع الأسف. ونحن لا نريد أن نذكر المناقص فقط. بل نذكر ونكبر أيضا كل إجراء حكومي هادف إلى تغيير الأوضاع بغاية التخفيف عن الضعفاء والعاطلين والفقراء بكل ما يضمن تطوير البلاد أرضا وبنى وعنصرا بشريا.

المشروع هذا بحاجة إلى قبول تعديلات هادفة للتخفيف ما أمكن.

إننا نريد للحكومة كما أردنا لها سابقا أن تنجح في مهامها لذلك عليها أن تنصت لصوت الطبقة الكادحة في كل محطة من المحطات المهمة، وهذا الإجراء منصوص عليه وموقع عليه في الاتفاقات المبرمة بين الفرقاء الاجتماعيين. إننا نريدها شراكة بين كل الأطراف، ولا نريدها فقط ذات توجه وحدوي القطب. على الحكومة الإنصاف، وعليها الأخذ بكل ما يضمن التعادلية في كل شيء لأن الطبقة العاملة المساهمة أكثر من غيرها في اقتصاد البلاد على تنازل عن حقوقها وتنازل عن رفاهيتها هذه الطبقة يجب أن تكرم في الحق وبه لا أن تبقى مظلومة تحت طائلة الطرد التعسفي ومحاربة العمل النقابي ومصادرة الحق الدستوري فيه بحجة الحفاظ على الاستثمار لأننا كلنا معنيون به وكلما توفرت شروط التشارك والمساهمة كان ذلك لصالح رأسمال أي لصالح الحفاظ على رصيد الشغل الذي هو الرجل الثانية التي يقف عليها الاقتصاد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الآن الكلمة للسيد وزير المالية للرد على جميع المداخلات فليتفضل.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدة المديرة،

السيدات والسادة،

أريد بالأساس في هذا التدخل الذي سيكون مركزا اعتبارا كذلك لطبيعة التدخلات التي كانت جيدة وفي نفس الوقت كانت مركزة، أن أشكر كل السادة رؤساء الفرق وممثلي الفرق سواء السياسية أو النقابية على متابعتهم وقراءتهم لمشروع القانون المالي. وأشكر من خلالكم السيد الرئيس كل السادة المستشارين المحترمين الذين قاموا بواجبهم في ظروف أعترف بأنها صعبة ولكن أبانوا من خلال هذه دراستهم خلال هذه الأيام بروح من الوطنية جعلتهم أن يغلبوا المصلحة الوطنية للبلاد واعتقد بالرغم من هذه الظروف، هذه التجربة التي كانت هذه الأيام في مجلس النواب ثم أكثر في مجلس المستشارين كانت في الواقع

تجربة حسنة لأنها أبرزت على إمكانية وجود هامش لعقلنة العمل البرلماني وأبرزت كذلك بأنه هناك إمكانية واضحة للتعامل المتكامل بين المجلسين المحترمين. وأؤكد السيد الرئيس بأن بالرغم من كل هذا هذه الدراسة احترمت فيها كل معطيات القانون التنظيمي الذي لم يحدد الحد الأدنى بل حدد حدا أقصى للمناقشة.

شكرا كذلك السيد الرئيس لكل أعضاء اللجنة، اللجنة المكلفة بالدراسة، دراسة القانون المالي، المالية بالأساس وكل أعضائها رئيسا ومقررا وأعضاء المكتب وكذلك كل التوجهات السياسية والنقابية التي عملت داخلها بجدية ودودة، وأعتقد أنه كل الحساسيات التي ساهمت في إغناء القانون المالي داخل هذه اللجنة قامت بعملها وكذلك الحكومة هي ملتزمة كل الالتزام بالتعاون مع كل أطراف هذا المجلس الموقر وهي تعتمد بعض القيم، قيم الصدق، قيم الشفافية وكذلك تلتزم بالإنصات والاهتمام بكل التدخلات من أجل توظيف هذه التدخلات وهذا النقاش بالأساس من أجل تحسين تدبير الشأن العام وتقوية المسار الديمقراطي في بلادنا.

ما أريد أن أقول بالأساس هو أنه من خلال هذه التدخلات أن التدبير المالية العامة ليست هدف في حد ذاته وأن إشكالية احترام الضوابط الماكرو اقتصدية ولا أقول المحاسبية ولا أقول المالية هو ليست هدفا في حد ذاته وأنه مرتبط ارتباطا عضويا كذلك بضرورة خلق شروط التنمية المستديمة وكذلك التوازن المجالي والتوازنات الاجتماعية الضرورية لأنه هدفنا بالأساس هو تعبئة الادخار وتعبئة الادخار يكون لصالح الاستثمار وهو يكون كذلك في صالح الضمان لمخاطبتنا لكل التحديات المحيطة بنا، ليست فقط داخليا وهي المرتبطة بمحاربة الفقر ولكن كذلك المحيط الدولي والجهوي ثم بالأساس مخاطبة مستقبل بلادنا أي حماية هذا المستقبل لذلك هدفنا هو تعبئة الموارد والدفع بخلق شروط التنمية المستديمة.

كذلك يمكن أن أقول لكم أنه بالرغم أن هذا القانون المالي هو في الواقع ينتمي في تحضيره وكذلك بداية تطبيقه إلى حكومتين فهو مرتبط بالأساس بالإشارات التي أشار إليها الشعب المغربي وهاته الإشارات هي ضرورة العمل على ترسيخ الاتجاه الديمقراطي الحداثي الذي يبر به صاحب الجلالة وترسيخ المسار للإصلاحات.

أريد كذلك أن أطمئن كل السادة المستشارين لأن الفرضيات التي اعتمد عليها هذا القانون المالي هي فرضيات طبيعية وفرضيات مقبولة وواقعية، فنتمنى أن يكون معدل النمو خلال 2003 أكثر مما نحن نتوقعه ولكن يمكن لي أن أقول لكم أنه بالنسبة للفرضيات المرتبطة بالتضخم أو حتى بسعر النفط رغم أن سعر النفط الآن هو مرتفع دوليا لاعتبارات مرتبطة بإمكانية الهجمة التي لا يمكن أن نقبلها على الشعب العراقي وكذلك بما يحدث في فنزويلا، ولكن بالنسبة لكل المؤشرات المرتبطة بوسط السعر خلال السنة القادمة. فالسعر الذي نعتبره وقدمناه هو سعر طبيعي ومقبول من طرف كل الملاحظين الدوليين.

من ناحية استعمال الحكومة للفصل 51 يمكن أن أقول لكم أنني كنت أتمنى ألا أستعمل هذا الفصل ولكن بكل كذلك مسؤولية يمكن لي كذلك أن أقول أنه الجميع يجب أن يحترمه لأنه مقيضية دستورية وفي بلدان أخرى رؤساء الفرق هم الذين يحترمونه ويدفعون فريقهم بأن تحترمه بل كذلك حتى رئاسة البرلمان التي يمكن أن تدفع به يطلب من الحكومة. مفروض علينا كذلك أن تدفع به احتراما لمقتضيات الدستور.

السيد الرئيس،

إذا أخذنا بتدخلات السادة ممثلي الفرق فيمكن أن أقول بأن اهتماماتهم تتداخل مع اهتمامات الحكومة بالرغم من اختلاف المقاربات بطبيعة الحال أو اختلاف التوجهات. هاذ الاهتمامات يمكن أن نلخصها في أربع نقط:

الميزانية يجب أن تكون مصاحبة للتنمية الاقتصادية لخلق شروط الدفع بالاستثمار سواء تعلق الأمر باستمارات الدولة بالمفهوم الواسع، الميزانية والمؤسسات العمومية والصناديق أو ولخلق ظروف التحفيز والإقلاع الاقتصادي والدفع بثقافة الادخار والدفع كذلك جعل الآليات التمويلية سواء حكومة أو بنكية أو خصوصية لصالح الاستثمار أو الدفع بالمقاربة التعاقدية والتشاركية أو الدفع كذلك بالقطاعات التي نسميها الآن القطاعات الواعدة فمعدل النمو يجب أن نعمل بأن يستقل سنة عن سنة عن التحولات الطقسية وفي نفس الوقت يجب أن ندفع بخلق ودفع بالقطاعات الواعدة الضرورية.

في هذا الإطار المؤكد أن صندوق الحسن الثاني سيتبع دوره التحفيزي بالأساس والمصاحب لخلق نوع التشاركية حتى من الناحية الثقافية بين القطاع الخاص والقطاع العام.

نحن متفقون كذلك وهذه النقطة الثانية التي أريد أن أبرزها من خلال التدخلات للسادة المستشارين بأن علينا أن نعمل على إزالة الإكراهات التي صاحبت المؤسسات العمومية ولكن في نفس الوقت العمل على تأهيل المؤسسات العمومية لأنها هي المستثمر الأول والمصدر الأول والمنتج الأول والمشغل الأول في البلاد..

وبالتالي هذا سيفرض أن نعمل على إصلاح المنظومة المراقبة وأنتم تعلمون بأن لكم في لجنة المالية عندكم مشروع قانون في هذا الاتجاه للعمل كذلك على متابعته وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وحل كل مشاكلها ومن هذه المشاكل، المشاكل المرتبطة بصناديق الداخلية للتقاعد وخلق كذلك المقاربة أو متابعة المقاربة، المقاربة التعاقدية

بين الحكومة والمؤسسات العمومية خدمة للتنمية الاقتصادية.

طبعا نقاش كبير كان داخل اللجنة ومن خلال التدخلات حول دور الدولة وحول موقع الخوصصة هناك كذلك يمكن أن أقول لكم في بلد نامي للدولة مهام أساسية وفي نفس الوقت فالخوصصة ليست هدفا في حد داتها ولكن أداة لتحسين الأداء الاقتصادي في بلادنا وفي هذا الإطار ولمواجهة كل التحديات اللي عندها طبيعة تكنولوجية أو التحديات المرتبطة بالعولمة وبالتالي لتحسين الشأن الاقتصادي ومخاطبة هذه التحديات، كذلك السيد الرئيس من خلال هذه التدخلات برز بأن هناك هاجس أساسي لتقوية توجه الإصلاحات سواء تعلق الأمر بإصلاحات الإدارة أو إصلاحات العدل أو إصلاحات التعليم أو إصلاحات قطاعات أساسية: الماء والنقل وصناديق التقاعد سواء المرتبطة بالإدارة أو المرتبطة بقطاعات الاقتصاد الخاص وإصلاحات المؤسسات الترويجية معنى أن هذا أنه الآن تقاطع التي تتجدر في عمق كل المغاربة أنه ليس فقط للاهتمام بالكم بل يجب كذلك أن نهتم بالكيف لأنه إذا وسعنا هامش الكيف فكذلك ستساعد حاليا وأكثر مستقبلا على تحسين هامش الكم.

وفي هذا المجال واعتبار الطبيعة هذا المجلس الموقر بطبيعة الحال لكم الاهتمام الطبيعي بالاتمركز وبالجهوية وأنا أعتقد أنه إذا كان علينا بطبيعة الحال أن نساند كل توجه دافع للجهوية لأنه اختيار سياسي ودستوري فيجب أن نعلم بأن الجهوية في الميدان هي بالأساس العمل على تقوية التوجهات الجهوية في المشاريع الاستثمار ية ولذلك عندما قدمت لكم السيد الرئيس القانون المالي عملت على إبراز التوجهات الجهوية في الاستثمار ات ايس فقط التي تقوم بها الحكومة ولكن كذلك التي تقوم بها المؤسسات العمومية.

بطبيعة الحال نحن سنعمل خلال هذه السنة القادمة إنشاء الله على إصلاح بعض الأنظمة الجبائية خاصة الجبائيات المحلية وعلى خلق مزيد من التجانس في مكونات النظام الجبائي وبالتالي خلق أسس مدونة جبائية سنقدمها إن شاء الله في الفترات القادمة.

النقطة الرابعة التي نتفق عليها والتي أنا أشد يدي على يد كل من يريد أن يتجه فيها هو أهمية البعد الاجتماعي والبعد التضامني بصفة عامة التضامن شيء أساسي. التضامن مع العالم القروي والتضامن من أجل إزالة الإختلالات التاريخية والبنيوية والهيكلية المتواجدة في بلادنا وهذا يفرض بطبيعة الحال تقوية كل البرامج الاندماجية الهادفة إلى التقليل من إقصاء بعض المناطق في بلادنا وإقصاء بعض القطاعات خاصة في العالم القروي وبطبيعة الحال إشكالية النمو مواجهة البطالة، إشكالية أننا معكم نخلق مقاربة شمولية لمواجهة قضايا السكن الاجتماعي اللي فيها خصاص كبير والسيد الوزير الأول بشر بهذا المعطى.

في إطار قضية محاربة البطالة أرجوكم ألا تتصوروا بأن سبعة آلاف وظيف للإدارة هي التي ستحل مشكل البطالة لأن مشكل البطالة هي أكبر من ذلك هي مرتبطة بمعدل النمو في حين أؤكد لكم بأن ليس من المعقول على الدولة أن تخلق أي منصب إذا لم يكن ذلك المنصب له مردودية وإنتاجية ومرتبط بحاجيات معينة للدولة.

لابد كذلك أن أذكر السادة المستشارين المحترمين. أن في القانون 2003 هناك تطبيق كبير لمقتضيات الحوارات والالتزامات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع العاملين في التعليم وما يتعلق كذلك بتحسين أوضاع العاملين في قطاع الأمن والقوات المساعدة وبعض المساعدين وأعوان السلطة كذلك الاهتمام بأوضاع بعض صغار العاملين في المكاتب الجهوية الفلاحية ومراكز الأشغال الفلاحية إضافة كذلك إلى تحسين التعويضات بالنسبة لأساتذة التعليم في كلية الطب والصيدلة وأشير السيد الرئيس في الأخير إلى التعديلات التي جاء بها مجلس المستشارين والتي اتفقت عليها الحكومة كذلك وصوتت عليها في لجنة المالية.

وأشير بالأساس إلى تعديلين مهمين هو إشارتكم إلى ضرورة متابعة دعم وتمنيع قطاع العدل وأنا متفق معكم بأنه يجب أن نعلم على دعم هذا القطاع وذلك بتمكين هذا القطاع من استعمال أكثر للإمكانيات التي يعطيها الصندوق المرتبطة به حيث أن الآن الهامش سيرتفع من60٪

مع العلم أنه منذ بضعة سنوات فقط كان هذا الهامش هو 20٪ وارتفع إلى 40٪ ثم ارتفع إلى 60٪ ليصل الآن إلى 65٪ والتعديل الثاني وهو تعديل أساسي.

كذلك وتوضيحي يهم بالأساس توسيع مجال الإعفاء بالنسبة لكل فوائد الودائع غير المقيمين وهم بالأساس بطبيعة الحال المهاجرين المغاربة كيف ما كانت هذه الودائع سواء ودعت بعملة أجنبية أو عملة أجنبية قابلة للتحويل أو كذلك بالضرائب هذا التعديل في الواقع هو يوضح الأشياء وفي هذا الإطار لازم من خلالكم أن أبرز اعتزازنا بالمهاجرين المغاربة الذين يتقون في بلادنا في بلادهم والذين يعملون من خلال ترحيلهم لمقادير جد مهمة من ادخاراتهم ليعملون على المساهمة في التنمية ليس فقط وضعية عائلتهم أو المناطق الذين ينتمون إليها بل مجمل الاقتصاد الوطني وفي هذا التعديل الذي وافقتم عليه يمكن أن نقول بأنه وضح نوع النقاش أو مضمون النقاش دام طيلة سنة بين إدارة الضرائب وبين البنوك ولكن من خلالكم أؤكد كما أكدت ذلك عدة مرات طوال هذه السنة أن مصالح ومداخيل المهاجرين المغاربة لا يمكن أبدا أن تمس بل يمكن أن أقول لكم بأن القانون يحميهم من ذلك وأن كل

تحمل الذي يمكن للبنوك أن تتحمله لا يمكن أبدا أن يمس مداخيلهم وإيداعاتهم في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل وأنه باعتبار أن البنوك تقوم بعملية جمع تلك الودائع فالحكومة حتى بالنسبة للماضي التزمت بأنها ستتعامل معهم تعاملا مرنا حماية لمصالح المهاجرين المغاربة.

السيد الرئيس.

من المؤكد أن الاقتصاد المغربي هو اقتصاد بلد نامي واقتصاد يتسم بكثير من الهشاشة ولكن يمكن أن أقول بأن بلدنا دخلت في منعرج ديمقراطي كبير وهذا المنعرج هو الذي سيجعلها قادرة على التحكم بالنسبة لكل الرهانات والتغلب على كل التحديات. التحديات الجهوية والداخلية محاربة الفقر وخاصة وأنه البلاد الآن عندها مشروع، مشروع واضح يبشر به عدة مرات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله هو مشروع الدمقرطة والتحديث، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، اقترح على المجلس أن نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة.